

F.S - Jo KB - 25 /2/2010



①

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم



حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت

المحتويات

صفحة	
٨	مجلس الإدارة
٩	كلمة رئيس مجلس الإدارة
١١	تقرير مجلس الإدارة حول الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال
١٨	مناقشات وتحليلات الإدارة حول نتائج أعمال البنك في عام ٢٠٠٩
١٩	أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام ٢٠٠٩
٢٤	أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨
٢٥	الإدارة التنفيذية
٢٦	خطة العمل لعام ٢٠١٠
٢٨	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٣٠	القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠٠٩
٣٥	الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٧٧	الإفصاحات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية
	ملحق: دليل الحاكمية المؤسسية

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

• السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي

نائب رئيس مجلس الإدارة

• السيد فيصل حمد مبارك الميار

ممثل بنك الخليج المتحد - البحرين

الأعضاء

• السيد عماد جمال أحمد القضاء

ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

• السيد محمد أحمد محمد أبو غزالة

• السيد مسعود محمود جوهر حيات

ممثل شركة الفتوح القابضة - الكويت

• السيد طارق محمد يوسف عبد السلام

ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت

• السيد فاروق عارف شحادة الماراف

• الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس

ممثل بنك برقان - الكويت

• السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي

ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات

• المدير العام / أمين سر مجلس الإدارة

السيد " محمد ياسر " مصباح الأسمر

• مدققو الحسابات

السادة ديلويت اند توش (الشرق الاوسط) - الأردن

حضرات السادة المساهمين الكرام،

أرحب بكم أجمل ترحيب ويسعدني أن أقدم لكم باسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي الثالث والثلاثين عن نتائج أعمال البنك وإنجازاته والبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١.

مع انتهاء عام ٢٠٠٩ يكون قد مر ١٥ شهراً على بدء ظهور الأزمة المالية العالمية، التي واصلت تمدها خلال العام؛ لتطال كافة جوانب الاقتصاد العالمي وانتشرت آثارها لتشمل معظم دول العالم، وإن بدرجات متفاوتة. وجاء انكشاف هذه الأزمة على وقع ارتدادات أزمتين سابقتين مر بهما الاقتصاد العالمي خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ تمثلتا في ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، إلا أن العام ٢٠٠٩ يعتبر من أسوأ الأعوام في سجل أداء الاقتصاد المحلي والإقليمي.

في الربع الأخير من العام، أخذت بعض المؤشرات الإيجابية بالظهور، معلنة بداية تجاوز الاقتصادات الرئيسية للأزمة، وتسجيل معدلات نمو إيجابية نسبياً لدى عدد من الدول الصناعية في العالم، غير أن ضائقة حجم التحسن يدعو إلى عدم المغالاة في التفاؤل، وبخاصة وأن العديد من التحديات لازالت قائمة ولاسيما فيما يتعلق بمعدلات البطالة، وعجزات الموازنات العامة، وعدم استقرار الأسواق المالية. وتشير التوقعات إلى أن المناخ الاقتصادي سيظل قائماً طوال عام ٢٠١٠، إذ لا يتوقع أن يأخذ الاقتصاد اتجاهها إيجابياً واضحاً قبل انتهاء العام، مع بقاء احتمال التراجع وارداً.

لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية حاجة ملحة لإعادة هيكلة واصلاح النظام المالي العالمي، ومراجعة التشريعات المنظمة لها وتطويرها ليس لزيادة عددها وإنما لرفع فاعليتها بصورة تضمن سلامة العمليات المالية، مع وضع آلية إنذار مبكر للنظام المالي، ولكن دون تعقيد أو تقييد لحرية الاستثمارات وانسيابها. كما أظهرت الحاجة للالتزام أقوى بمعايير الشفافية، وبأنظمة الضبط والمراقبة، لتحقيق الاستقرار المالي العالمي. بإشراف هيئات دولية متخصصة، أما التباطؤ الراهن في الاقتصاد العالمي، فقد أظهر الحاجة لإبلاء مزيد من الحصة في إدارة الأعمال، وأخذ الحقائق الاقتصادية التي أفرزتها الأزمة بالاعتبار، وإعطاء السياسات المالية والنقدية، التقليدية وغير التقليدية، دوراً أكثر وضوحاً في احتواء أية معوقات قد يواجهها النظام المصرفي في المستقبل القريب، وبخاصة أنه سيكون للمستثمرين والمتعاملين مع البنوك وجهات نظر مختلفة، وانطباعات تحكم توجهاتهم الاستثمارية، في ضوء الدروس التي تم استخلاصها من الأزمة وما نجم عنها من تبعات وحقائق جديدة.

لم يكن الاقتصاد الأردني، المنفتح على العالم، بمنأى عن آثار الأزمة والتي أنتجت أعمق ركود اقتصادي منذ عشرات السنين، ولكنه أبدى قدراً من الصمود في وجه العاصفة، بفضل سلامة أساسياته، وديناميكية مؤسساته، وقدرته على التكيف مع الظروف المتغيرة.

كما لم يكن عام ٢٠٠٩ سالياً في آثاره الاقتصادية بالمطلق، إذ شهد مؤشرات مختلطة، فهناك عدد من المؤشرات الإيجابية، في مقدمتها انخفاض الأسعار العالمية للبتروول والسلع الأساسية، مما أفاد المستهلك، ووفر على ميزان المدفوعات مبالغ طائلة، إضافة إلى انخفاض معدل التضخم من ١٥٪ إلى مستوى قريب من الصفر، وبقاء مؤشرات الدخل السياحي وحالات المغتربين وتدفق الاستثمارات العربية عند مستويات جيدة وإن قلت عما كانت عليه في مرحلة الرواج السابقة للأزمة. كما استقر سعر صرف الدينار، وحقق الاقتصاد الأردني نمواً إيجابياً يناهز ٣٪، وانخفض العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات بشكل ملموس.

أما المؤشرات السالبة فتمثلت في ارتفاع عجز الموازنة بعد الملحق إلى حوالي ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة يصل إليها العجز منذ بدء عملية التصحيح الاقتصادي، كما تأثرت بعض القطاعات الاقتصادية، ولاسيما تلك التي تقوم بمشاريع عقارية كبرى، وساد جو من الحذر والتريث لدى المستثمرين، ولدى البنوك على حد سواء.

ولم تقف الحكومة الأردنية مكتوفة اليدين تجاه الظروف المستجدة، فعملت على تعزيز الثقة العامة بإعلان ضمانها لجميع ودائع البنوك في الأردن بدون

تحديد سقف. وتوسعت في الإنفاق العادي والرأسمالي؛ لتعويض الجمود النسبي في بعض النشاطات. كما اتخذ البنك المركزي سلسلة من الإجراءات لدعم البنوك وتمكينها من أداء دورها الحيوي.

وقد انعكست هذه الانجازات والتحديات الاقتصادية إيجابياً على تقارير مؤسسات التصنيف الدولية، التي استمرت في وصف المنظور الاقتصادي في الأردن بالمستقر، وأعطته مرتبة جيدة، وشهدت بقوة وسلامة الجهاز المصرفي، أخذت بالاعتبار عناصر القوة المتمثلة في حسن إدارة الاقتصاد الوطني، والالتزام بالإصلاحات الهيكلية، وحماية المكاسب، وبقاء الدين العام تحت مستوى ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر مستوى مريح من احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي. إلا أنها أشارت إلى نقاط الضعف المتمثلة في ضخامة عجز الموازنة العامة، والحاجة لرفع حصة الفرد من الدخل، وشدة التأثير بالهزات الخارجية، وبقاء البطالة والفقر عند مستويات عالية نسبياً.

أما قطاع البنوك فقد كان تأثره بالأزمة هامشياً نتيجة اعتمادها بصورة عامة على التمويل المحلي، وضائقة تعاملها بأدوات الاستثمار المعقدة والمستثقات ذات المخاطر العالية، إضافة لعدم وجود قروض عالية المخاطر أو أصول فاسدة. وقد واجهت البنوك خلال عام ٢٠٠٩ العديد من الانتقادات، بدعوى إحجامها عن منح التسهيلات الائتمانية خلال الأزمة إلا أننا على قناعة تامة بأن البنوك تعاملت بإيجابية وافتتاح وواصلت عمليات الإقراض، وإن أبدت مزيداً من إجراءات التحفظ والتحوط، وابتعدت عن المجازفة، وتجنبت المخاطر. ومع بقاء الطلب على الائتمان المحلي ضمن حدوده الدنيا، واصلت ودائع البنوك نموها إلى مستويات أعلى.

وقد حافظت المؤشرات الأساسية للبنوك على قوتها، وبقيت السيولة عند مستويات مريحة، كذلك حافظت معدلات كفاية رأس المال على مستوياتها العالية، وبقيت نسبة الديون غير العاملة منخفضة على وجه الإجمال. كما عملت البنوك خلال عام ٢٠٠٩ على إعادة تسعير المخاطر الائتمانية والمراقبة الحثيثة للتعرض، رغم اضطرابها لبناء مخصصات احتياطية إضافية لتعزيز قدراتها على مواجهة الصدمات.

أدت الآثار التي تركتها الأزمة العالمية على بعض النشاطات الاقتصادية، وبخاصة العقارية والمالية، إلى تراجع المراكز المالية لعدد من عملاء البنوك، مما خفض نوعية بعض الأصول في محافظ القروض والتسهيلات، واضطرت البنوك إلى أخذ استدراكات كبيرة نسبياً لتغطية مخاطر الديون، مما أثر سلباً على معدلات الربحية التي انخفضت بنسب متفاوتة، ويؤمل أن يكون جانب من هذه الاستدراكات بمثابة أرباح مؤجلة، تعود على بيان الدخل عندما تتحسن الأوضاع، ويعود المقترضون المتأخرون في السداد إلى نشاطاتهم المعهودة، ومن ثم خدمة قروضهم كالمعتاد.

شكلت الظروف غير العادية التي مر بها الاقتصاد الأردني اختباراً عملياً أثبت قوة وسلامة الجهاز المصرفي الأردني برعاية البنك المركزي، الذي طور سياسته النقدية لتلائم الظروف المستجدة، وبالنسبة للبنوك من مواجهة تبعات الأزمة، من خلال إعادة ترتيب أولوياتها، وهندسة ميزانياتها باتجاه المزيد من الحذر، وإعطاء الأولوية للأمان قبل الربحية والتوسع، مما جعل مؤسسات التصنيف الدولية تحافظ على تصنيف صحي للبنوك الأردنية، وتشهد باستقرار منظورها المستقبلي. وخلال السنة الماضية قام البنك المركزي الأردني بالعديد من الخطوات للحفاظ على الثقة، ودعم الاقتصاد المحلي، بما في ذلك وقف إصدار شهادات الإيداع، وتخفيض أسعار الفائدة، إضافة إلى خفض نسب الاحتياطي الإلزامي.

ولعل في التعليمات الجديدة التي أصدرها البنك المركزي قبيل نهاية عام ٢٠٠٩ بخصوص المخصصات وتصنيف ومعالجة الديون، ما يمكن اعتباره خطوة إيجابية هامة على طريق معالجة بعض جوانب الأزمة الاقتصادية. وإخراج عدد من القطاعات من حالة الركود التي أصابتها خلال العام.

نتائج أعمال البنك

واصل البنك الأردني الكويتي خلال السنة تقديم تسهيلات مدروسة جيداً لمختلف العملاء المؤهلين، وبشكل انتقائي يأخذ بالاعتبار حالة عدم التأكد السائدة. وفيما يخص الديون القائمة، فقد تم تشكيل لجنة أزمات

بمعالجتها بصورة صحيحة. ونحن على ثقة بأن تجاوز الأزمة بصورة تامة واستئناف مسيرة التنمية والازدهار سيتحقق من خلال الالتزام الكامل من قبل الجميع بتوجيهات جلالة الملك بضرورة التحرك للأمام بهمة عالية دون كلل، ومواجهة التحديات دون تردد، بروح الفريق الواحد والتعاون والتكاتف وتمسيق مفاهيم الشراكة والشفافية والمحاسبة، ومن خلال وضع هذه التوجيهات كمناوئين رئيسية للمسيرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المشerie الثانية لمهد جلالة الملك.

ستكون السنة الجديدة ٢٠١٠ على الأرجح أفضل من السنة السابقة، ويتوقع أن يسجل الناتج المحلي نمواً يصل إلى ٤٪، متأثراً بالنمو البطيء للاقتصاد الإقليمي والعالمي، والذي سيسهم إلى حد ما في تحريك نشاط التصدير وإن بوتيرة أضعف من السابق، وسيكون لذلك أثر محدود لصالح الحساب الجاري وتقليص عجز الموازنة، هذا إذا لم ترتفع تكلفة الواردات وبخاصة المواد الغذائية والنفط إلى مستويات أعلى من المتوقع. ويظل المستقبل على المدى القريب، خاصاً لاعتبارات عدم اليقين فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية ووضع السيولة في المنطقة، ولاسيما لدى دول الخليج التي تساهم بحصة مؤثرة في الاستثمارات الخارجية في المملكة إضافة لتحويلات المقيمين والمنح وعائدات السياحة.

وفي عام ٢٠١٠ ستكون البنوك أكثر انفتاحاً تجاه تمويل المبادرات الاقتصادية الاستثمارية والاستهلاكية. بعد أن أنتجت مرحلة التكيف مع الأوضاع الجديدة وتمزت ثقتها بنفسها.

وفيما يتعلق بنا في البنك الأردني الكويتي، قلن نتهاون في المحافظة على المكتسبات والانجازات التي تحققت على مدى السنوات الماضية من حيث جودة وتنوع المنتجات والخدمات، والتميز في مستوى أداء الأعمال، وسندخل عام ٢٠١٠ دون اعتبار لأية انطباعات مسبقة عن صموده، بل سنظل نظرتنا المستقبلية إيجابية دون تقريط بالتنازل أو إفراط في التشاؤم، هذا مع وعينا لحجم التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي وشدة المنافسة الحالية والقادمة في القطاع المصرفي.

ولا بد هنا من التنويه إلى ما حصل عليه البنك من تقدير الجهات الرقابية لحسن التزامه بالتعليمات وكذلك تفهم تلك الجهات، على الرغم من الضغوط والإشاعات، لاهتمام البنك وحرصه على الوقوف إلى جانب عملائه ودعمهم، ولاسيما أولئك الذين عملوا ويسلمون لمصلحة الاقتصاد الوطني وتنميته وازدهاره، وينتجون قيمة مضافة للاقتصاد المحلي. وسيكون للمواقف التي تبناها البنك خلال الفترة الماضية انكسارات جيدة وإضافية على سمعته وصورته، وبما يوفر إمكانات أكبر لاستقطاب عملاء جدد وقرص أعمال جديدة. وسنعمل خلال عام ٢٠١٠ في ضوء تصور مستقبلي واضح لأهدافنا، وضمن برامج عمل وخطط مدروسة ومحكمة، بحيث نتجز في أوقات محددة. وسنظل كما كنا دائماً على أتم الاستعداد للتعاون والتعامل مع كل الجهات ذات العلاقة لمواجهة ما يتبقى من أثر التباطؤ الاقتصادي خلال عام ٢٠١٠، وإلى أن تتلاشى الضغوط التي يترسّ لها اقتصادنا الوطني عموماً والقطاع المصرفي على وجه الخصوص.

وفي الختام، لا يسمنى سوى أن أقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان لمساهمي البنك لاستمرار دعمهم ومؤازرتهم ولعملاء البنك على تفهمهم وحسن تعاملهم والتزامهم. كما أقدم الشكر والتقدير لإخواننا الأعزاء في شركة مشاريع الكويت القابضة لاهتمامهم الصادق وحرصهم على تطور البنك وازدهاره. والشكر خاص وموصول للبنك المركزي الأردني بكافة أجهزته لمواقفه الإيجابية والمتوازنة، وإجراءاته ومبادراته الحصيفة، وتواصله المباشر مع مكونات القطاع المصرفي منذ بداية الأزمة بهدف الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي ومراعاة ظروف العملاء ووضع آليات لتحفيز الاقتصاد الوطني.

ولا يفوتني أن أسجل اعتزازي بجهود جميع الماملين بالبنك من مسؤولين وموظفين مقدراً لهم مثابرتهم وإخلاصهم ودورهم في تحقيق أهداف البنك ونجاحه.

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

متخصصة بالمتابعة اليومية لكافة نشاطات البنك الائتمانية، بما في ذلك البقاء على تواصل دائم مع مختلف شرائح العملاء للاطمئنان على أوضاعهم، والبحث في احتياجاتهم وسبل المساعدة الممكنة. وتواصلت خلال العام جهود معالجة العديد من الديون غير العاملة وفق آلية تتوافق مع التوقعات النقدية للعملاء، وتعليمات الجهات الرقابية. إلا أنه ونتيجة لانكسارات الأوضاع الاقتصادية المحلية الراهنة على العديد من القطاعات الاقتصادية، فقد عانت بعض الحسابات من مظاهر الضعف والتوقف عن السداد، مما اضطر البنك لوضعها تحت المراقبة، واقتطاع جزء من الأرباح كمخصصات لها، مع الاستمرار في بذل كل الجهود الممكنة لمتابعتها والعمل على تنظيمها. وقد شارك البنك بفاعلية في اللجنة الحكومية المتخصصة لصياغة خطة لتحفيز الاقتصادي، وقدم مجموعة من الأفكار والمقترحات التي يتم متابعة معظمها من قبل الجهات المعنية.

حقق البنك الأردني الكويتي نتائج أكثر من جيدة في عام ٢٠٠٩ وهي تشكل استمراراً لسجل الانجازات التي درج البنك على تحقيقها طوال السنوات الماضية إذا ما أخذنا بالاعتبار الظروف الاستثنائية التي سادت عام ٢٠٠٩، فقد ارتفع حجم ميزانية البنك في نهاية العام إلى حوالي ٢١٢٩ مليون دينار بنمو قدره ٣,٧٪ عن نهاية العام السابق. وقد انخفضت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي بنسبة ١٢٪ عن عام ٢٠٠٨ وبلغت حوالي ١٠٨٩ مليون دينار نتيجة لتراجع الطلب على الائتمان من قبل بعض القطاعات الاقتصادية مع استمرار حركة التسديدات، فيما ارتفعت أرصدة ودائع العملاء والتأمينات النقدية وبلغت ٢٥٨,٥ مليون دينار في نهاية العام وبالتالي ارتفعت نسبة السيولة إلى مستويات مريحة، وبلغ صافي الأرباح بعد الضريبة وحقوق الأقلية ٤٣,٨٥ مليون دينار وبانخفاض قدره ٥,٦٪ عن أرباح العام الماضي. وزاد مجموع حقوق الملكية لمجموعة البنك ووصل إلى ٢٩٢,٧٥ مليون دينار منها ٢٨٦,٦ مليون دينار تمثل مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك. وسجلت مؤشرات الأداء ومعايير الكفاءة والتشغيل وبشكل خاص نسبة العائد على كل من حقوق المساهمين ومتوسط الموجودات مستويات جيدة، وبلغ مؤشر كفاية رأس المال ١٧,٧٦٪ مقابل ١٤,٩٩٪ في عام ٢٠٠٨.

تواصلت خلال عام ٢٠٠٩ الجهود المشتركة للبنوك التابعة لمجموعة بنك بركان بالكويت ضمن مشروع "مسار مشرق" بهدف إيجاد تناغم وتنسيق بين السياسات والإجراءات الناضجة لأعمال بنوك المجموعة كمرحلة أولى وذلك بإشراف الشركة الاستشارية المكلفة بهذه المهمة.

وتم خلال العام عقد العديد من الاجتماعات وورشات العمل بين الفرق ووحدات العمل المختصة في مجالات التدقيق والمخاطر والخزينة والتقارير المالية. وتم التوصل إلى منظومة من السياسات والإجراءات ذات القواسم المشتركة والقابلة للتطبيق في بنوك المجموعة، بما يراعي الظروف الخاصة والبيئة التشريعية والرقابية للبلدان التي تعمل فيها هذه البنوك.

وسيم خلال عام ٢٠١٠ استكمال المرحلة الثانية من الخطة الأساسية للمشروع، والتمثلة في توفير التوافق في المجالات التشغيلية والمساندة لأعمال بنوك المجموعة، والتي تشمل ادارات العمليات وأنظمة المعلومات والموارد البشرية.

خاتمة السادة المساهمين،

على ضوء النتائج والأرباح المحققة في عام ٢٠٠٩، يسر مجلس الإدارة أن يتقدم للهيئة العامة للمساهمين باقتراح توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٥٪ من رأس المال أي ما يعادل ١٥ مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح لتعزيز قاعدة رأسمال البنك ورفع قدرته على الاستجابة للاحتياجات التمويلية لعملائه ودعم متطلبات النمو في عام ٢٠١٠.

توقعات عام ٢٠١٠

صحيح أن الأردن لم يتأثر بشكل مباشر بالأزمة إلا أن تداعيات التأثير غير المباشر عادة ما تأخذ مدى أطول وتكون متأخرة، والدليل على ذلك استمرار الانكسارات السلبية. رغم مرور أكثر من ١٥ شهراً على ظهور الأزمة الاقتصادية، إلا أن ما يبرز قناعتنا بأن الأزمة قد أصبحت ورائنا أو تكاد. هو ما تحقق من نجاح في استيعاب الصدمة واتضاح كافة أبعادها والبداية

تقرير الحاكمية المؤسسية الخاص بالتقرير السنوي ٢٠٠٩

تنظيم وإدارة البنك:

يعتمد البنك الأردني الكويتي دليل الحاكمية المؤسسية والذي تم إعداده في أواخر عام ٢٠٠٧، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني. ويهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل الوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders) والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمسائلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى. بالإضافة إلى المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات. ولزيادة من الإفصاح والشفافية فقد تم إرفاق دليل الحاكمية المؤسسية كملحق مع هذا التقرير.

تعتمد إجراءات تنظيم وإدارة البنك على الأسس التالية:

- وجود مجلس إدارة يتسم بالفاعلية وتحمل المسؤولية.
- توجه استراتيجي واضح من أجل تطوير الأعمال.
- أسس محاسبية جيدة وإفصاح للمعلومات.
- آليات حكيمة لاتخاذ القرارات.
- تقييم للأداء مرتبط بالإستراتيجية.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مجلس الإدارة ولجان المجلس

مجلس الإدارة:

يحكم تكوين مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني وقانون البنوك. ويتكون مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء يتم انتخابهم لمدة ٤ سنوات. وقد تم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في ١٥ آذار ٢٠٠٩ وانتخب السيد عبد الكريم الكباريتي رئيساً لمجلس الإدارة والسيد فيصل حمد العيار نائباً للرئيس لمدة أربع سنوات.

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مسؤوليته عن سلامة الوضع المالي للبنك، وعن قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الجهات ذات العلاقة، ويقوم برسم الأهداف الإستراتيجية للبنك والرقابة على الإدارة التنفيذية والتأكد من كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى تقيد البنك بالخطط الإستراتيجية ومن توفر سياسات مكتوبة. واعتماد هذه السياسات. تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك.

ومجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن مصداقية التقارير المالية للبنك وضمان تطبيق سياسات المخاطر الملائمة وأن البنك ملتزم بجميع القوانين السارية.

اجتماعات المجلس:

يتكون المجلس من الأعضاء التسعة المذكورة أسماؤهم أدناه وقد عقد مجلس الإدارة سبعة اجتماعات خلال العام ٢٠٠٩ في تاريخ ١/٢٨ و ٢/٥ و ٣/١٥ و ٤/٨ و ٧/١٢ و ١٠/٢٢ و ٢٠٠٩/١١/١١. وقد حضر جميع أعضاء المجلس كافة الاجتماعات كما حضروا اجتماع الهيئة العامة لمساهمي البنك المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٥.

وفيما يلي جدولاً يوضح اسم كل عضو بالمجلس وصفة التمثيل واللجان الفرعية للمجلس التي يشارك فيها:

الاسم	صفة التمثيل	المهام في المجلس واللجان
السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي	نفسه	رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات رئيس لجنة التحكم المؤسسي رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد فيصل حمد مبارك الميار	ممثل بنك الخليج المتحد	نائب رئيس مجلس الإدارة عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد عماد جمال احمد القضاة	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة مراقب لجنة التدقيق والمخاطر
السيد محمد أحمد أبو غزالة	نفسه	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة التحكم المؤسسي
السيد مسعود محمود جوهر حيات	ممثل شركة الفتح القابضة	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة التحكم المؤسسي عضو لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد طارق محمد عبد السلام	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة التدقيق والمخاطر
السيد هاروق عارف الماراف	نفسه	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات عضو لجنة التدقيق والمخاطر
الدكتور يوسف موسى القسوس	ممثل بنك برفان	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة التدقيق والمخاطر
السيد منصور أحمد اللوزي	ممثل الشركة الاستراتيجية للاستثمارات	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات عضو لجنة التحكم المؤسسي عضو لجنة التدقيق والمخاطر

لجان مجلس الإدارة

لجنة التحكم المؤسسي

عدد اجتماعاتها في عام ٢٠٠٩: اجتماع واحد
أعضاء اللجنة:

السيد عبد الكريم الكباريتي، رئيساً

السيد منصور أحمد اللوزي، عضواً

السيد محمد أحمد أبو غزالة، عضواً

السيد مسعود محمود جوهر حيات، عضواً

أمين سر اللجنة: السيد شاهر عيد سليمان، رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال.

لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات

عدد اجتماعاتها في عام ٢٠٠٩: ٤٩ اجتماعاً

أعضاء اللجنة:

السيد عبد الكريم الكباريتي، رئيساً

السيد منصور أحمد اللوزي، عضواً

السيد فاروق عارف العارف، عضواً

أمين سر اللجنة: السيد محمد ياسر الأسمر / المدير العام

ويشارك في اجتماعات اللجنة وتقديم المواضيع المعروضة السيد توفيق مكحل، نائب المدير العام / المجموعة المصرفية.

لجنة التدقيق والمخاطر

عدد اجتماعاتها في عام ٢٠٠٩: ٥ اجتماعات

أعضاء اللجنة:

السيد طارق محمد عبد السلام، رئيساً

السيد فاروق عارف العارف، عضواً

الدكتور يوسف موسى القسوس، عضواً

السيد منصور أحمد اللوزي، عضواً

السيد عماد جمال القضاء، مراقباً

أمين سر اللجنة: السيد محمد ياسر الأسمر / المدير العام

ويدعى لحضور اجتماعات اللجنة السيد شاهر سليمان، رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال.

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

أعضاء المجلس

يتقاضى الأعضاء مبلغ ٥,٠٠٠ دينار لكل عضو كبديل مكافأة لعضوية المجلس، كما يتقاضون بدل سفر وتنقل وبدل عضوية اللجان الفرعية المنبثقة عن المجلس.

ويبلغ إجمالي المكافآت والبدلات للعام ٢٠٠٩ مبلغ ١٧٣,٤٥٠ دينار حسب الجدول التالي:

إجمالي المكافآت	عضو مجلس الإدارة
٨٥,٣٣٤	السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي
١٠,٦٧٢	السيد فيصل حمد مبارك العيار
١٠,٧٠٠	السيد عماد جمال أحمد القضاء
٩,٥٠٠	السيد محمد أحمد محمد أبو غزالة
١٠,٩٧٢	السيد مسعود محمود جوهر حيات
١٢,١٧٢	السيد طارق محمد يوسف عبد السلام
١٥,٦٠٠	السيد فاروق عارف شحادة العارف
١٠,١٠٠	الدكتور يوسف موسى القسوس
٨,٤٠٠	السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي
١٧٣,٤٥٠	المجموع

مكافآت الإدارة التنفيذية

تم بيان الرواتب والعلاوات وبدلات التنقل والمصاريف الأخرى التي تقاضاها أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك في عام ٢٠٠٩. وذلك ضمن بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة (٤) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الملحق بهذا التقرير والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

الهيئـة الرقابيـة

Internal Controls الرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع، والمحافظة على، أنظمة وإجراءات رقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان و تحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.

- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.

- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.

- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

وبأتي ذلك انطلاقاً من إيمان البنك بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعّال كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساساً لسلامة وجودة عمليات البنك حيث تبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والمعمل على تعزيزها.

وفي هذا الإطار، فقد اعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تطرقت إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عنها.

التدقيق الداخلي

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على أن غايتها هي تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية لإدارة البنك تهدف إلى إضافة قيمة أو تطوير لعمليات ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال وضع نهج منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.

تتبع الدائرة إدارياً وبشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة ووظيفياً إلى لجنة التدقيق والمخاطر، وترفع تقارير ونتائج أعمالها بشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة وإلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تم إعداد كتاب تكليف (Charter) للدائرة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح التكليف:-

تتمتع الدائرة بالاستقلالية التامة ولا تقوم بأعمال تنفيذية.

تقديم توكيد معقول Reasonable Assurance حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:

- الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية Data integrity and reliability.

- كفاءة العمليات التشغيلية.

- التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية.

- المحافظة على أصول وممتلكات البنك.

- استمرارية العمل تحت كافة الظروف.

- تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي لدى البنك.

- تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.

- تحسين وتطوير العمليات، والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك بما في ذلك فروعه الخارجية والشركات التابعة له، وبالشكل الذي يمكن الدائرة من تقييم مدى ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الدائرة بالمهام التالية:

- تنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية استناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر (Risk-Based Audit) والمعتمد ضمن إستراتيجية الدائرة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه.
- تنفيذ أية مراجعات خاصة أو استشارات استناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- مساعدة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال تقديم الاستشارات Consulting المطلوبة وفقاً للمعايير وأفضل الممارسات.
- وقد تم إدخال مفهوم ضبط الجودة بهدف تقديم توكيد معقول إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق الداخلي وأنها ضمن المعايير المتعارف عليها دولياً وذلك على الصعيدين المحلي والخارجي.

إدارة المخاطر

- تدار المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك من خلال دائرة مخاطر مستقلة ترتبط برئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال، وترفع تقاريرها الدورية للجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.
- تشمل مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي:
- التعرف والقياس والمراقبة والسيطرة وكذلك إبداء التوصيات اللازمة لتخفيف Mitigate المخاطر التي تواجه البنك وضمن أعلى درجات التنسيق مع كافة خطوط العمل ذات العلاقة في البنك.
- وضع التوصيات لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من موثمة المخاطر القائمة مع المخطط لها (Risk Appetite)
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية عند وضع السقوف المقترحة (Limits) المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ومراجعتها والتوصية بها للجنة التدقيق والمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسات إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات كافية عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك (إحصائيات نوعية وكمية تعرض في كل اجتماع لمجلس الإدارة).
- الشفافية (Transparency) في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها داخلياً كذلك الإفصاح عنها للجمهور.
- تقوم لجان البنك مثل اللجنة التنفيذية، لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات / الخزينة، بمساعدة دائرة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- تقوم الدائرة بنشر الوعي بالمخاطر (Risk Awareness) لدى موظفي البنك بما يتعلق بالطرق والأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقوم الدائرة بمتابعة ما يصدر من تعليمات وتوصيات من الجهات الرقابية المختلفة بما فيها لجنة بازل، وترجمتها ضمن خطط عمل البنك وسياساته وإجراءاته.

مراقبة الامتثال Compliance

- تعتبر عملية مراقبة الامتثال وظيفة مستقلة تهدف إلى التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.
- يقوم مجلس الإدارة باعتماد سياسة الامتثال بالبنك، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية الصحيحة وبالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير المطبقة هدفاً أساسياً يجب أن يتحقق، كما يقوم بتقييم مدى فعالية إدارة مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتتم مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة الامتثال في البنك من قبل مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عنه.
- تدار عمليات مراقبة الامتثال من خلال دائرة مستقلة، وتتبع مباشرة لرئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال، وترفع تقاريرها الدورية للجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر.
- يندرج تحت مخاطر عدم الامتثال مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والتشريعات الصادرة عن الجهات المختلفة التي تنظم أعمال البنك، بالإضافة إلى مخاطر عمليات غسل الأموال ومخاطر السمعة ومخاطر عدم الالتزام بالمواثيق وسلوك أخلاقيات المهنة، ومخاطر حقوق الملكية الفكرية بما يشمل الأنظمة وأية أمور أخرى ذات علاقة.
- يشمل نطاق عمل مراقبة الامتثال مخاطر عدم الامتثال في كافة إدارات وفروع البنك داخل الأردن والفروع خارج الأردن والشركات التابعة.

- تتلخص مسؤولية إدارة الامتثال بمساعدة الإدارة التنفيذية وموظفي البنك في إدارة "مخاطر عدم الامتثال" التي يواجهها البنك وبشكل خاص مخاطر عمليات غسل الأموال بالإضافة إلى تقديم النصص للإدارة التنفيذية حول القوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأية تعديلات تطرأ عليها.
- يقوم البنك بإعلام البنك المركزي عن أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة المخالفات التي تضرز البنك لمقوبات قانونية أو تضرزه لخسائر مالية كبيرة أو خسائر السمعة، إضافة إلى إبلاغ وحدة غسل الأموال بأية حالات تستوجب ذلك.

ميثاق أخلاقيات العمل Code of Conduct

يتبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتمهد بالالتزام به كافة موظفو البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية هي النزاهة والامتثال للقوانين والشفافية والولاء للبنك.

سياسة الإبلاغ

لدى البنك سياسة محتمة وإجراءات للإبلاغ Whistle Blowing بهدف تطوير ثقافة الانفتاح والتعبير عن المسؤولية المشتركة للمحافظة على أخلاقيات العمل. وتم توزيع إجراءات التعامل بهذه السياسة على كافة العاملين بالبنك للعمل بموجبها. وتوضح إجراءات التعامل تسلسل مرجعية الإبلاغ والقضايا المتعلقة بالسلوك غير الطبيعي و/أو المشبوه التي يتوجب الإبلاغ عنها. ويتم مراقبة تنفيذ سياسة وإجراءات الإبلاغ من قبل لجنة التدقيق والمخاطر.

علاقة البنك بالمساهمين

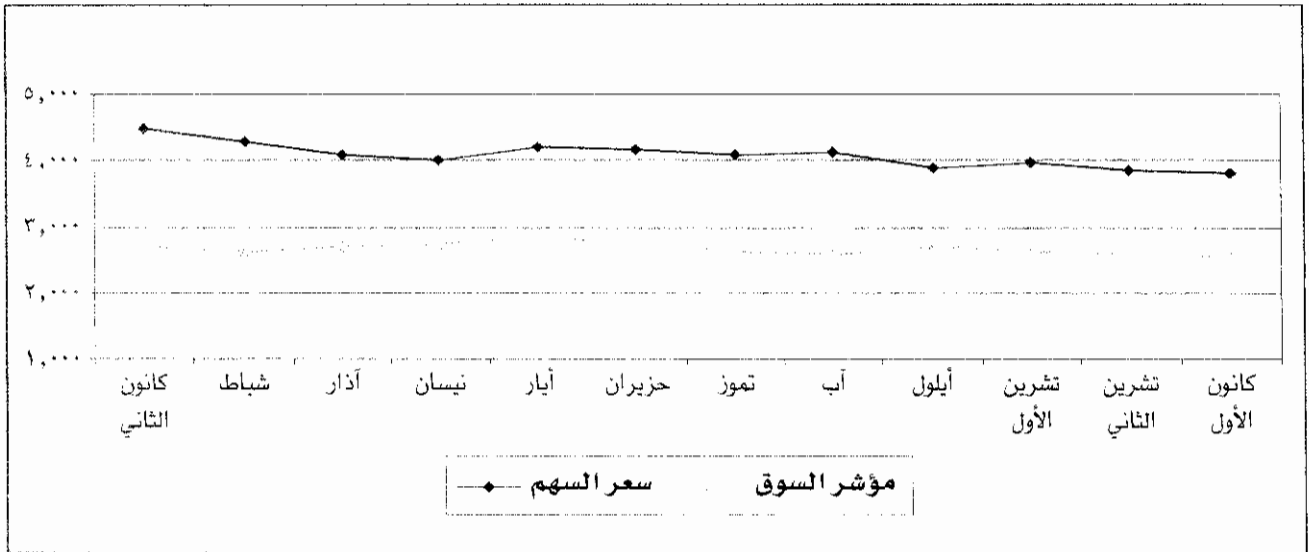
يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين. وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت. لدى البنك قاعدة عريضة من المساهمين تبلغ ١٤,٩٣٢ مساهماً كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١، والمصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمساهمين يتمثل في التقرير السنوي والذي يشمل، ضمن أمور أخرى، تقرير رئيس مجلس الإدارة والقوائم المالية المدققة، إضافة إلى ذلك فإن القوائم المالية ربع السنوية ونصف السنوية غير المدققة وقائمة الدخل وتقرير رئيس مجلس الإدارة يتم نشرها بالصحف المحلية.

كما يتم إيداع مجموعة القوائم المالية الكاملة وتقرير مجلس الإدارة لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وتزويد مراقب الشركات بنسخة عنها، ويتم عرض هذه التقارير على موقع البنك www.Jordan-kwait-bank.com على شبكة المعلومات الدولية، والذي يحتوي أيضاً على معلومات وأقية عن خدمات ومنتجات البنك وأخباره وبياناته الصحفية. ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حال حدوثها وفقاً لما تقتضيه تعليمات هيئة الأوراق المالية.

نسب توزيع مساهمي البنك كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١

عدد الأسهم المملوكة		المساهمون		الأسهم	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد
لغاية ٥٠٠		٧٥,٤٦٣	١١,٢٧٨	٢,٣٧٢	٢,٣٧٢,٠٢٤
٥٠١ إلى ١٠٠٠		١٣,٢٣٥	١,٩٧٨	١,٢٩١	١,٢٩١,١٠٨
١٠٠١ إلى ٥٠٠٠		٨,٧٣٩	١,٣٠٦	٢,٦٤٢	٢,٦٤١,٩١٦
٥٠٠١ إلى ١٠,٠٠٠		١,١٩٨	١٧٩	١,٢٧٦	١,٢٧٥,٦٣٤
١٠,٠٠١ إلى ١٠٠,٠٠٠		١,١١١	١٦٦	٥,٢٩٣	٥,٢٩٢,٩٧٥
١٠٠,٠٠١ إلى ٥٠٠,٠٠٠		٠,١٨٢	٢٥	٥,٤٦٨	٥,٤٦٨,٠٩٠
٥٠٠,٠٠١ فأكثر		٠,٠٨٧	١٣	٨١,٥٥٨	٨١,٥٥٨,٢٥٣
الإجمالي		١٠٠	١٤,٩٣٣	١٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠

حركة سعر سهم البنك مقابل مؤشر بورصة عمان خلال عام ٢٠٠٩



تفاصيل الالتزام من قبل البنك

يعتمد البنك دليل الحوكمة المؤسسية الخاص به والذي تم إعداده خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، كما امتثل البنك لكافة متطلبات هيئة الأوراق المالية.

بطاقات الائتمان وغيرها من الخدمات، وبلغ إجمالي الإيرادات الناتجة عن تلك الأنشطة ١٣ مليون دينار مقارنة مع ١٩ مليون دينار في عام ٢٠٠٨.

مصروفات التشغيل: تحسنت الكفاءة التشغيلية للبنك حيث انخفضت مصروفات التشغيل، والتي تتضمن تكلفة العاملين والمكاتب والاستهلاك والمخصصات والمصروفات الإدارية الأخرى بنسبة ١٠٪ لتبلغ ٣٢.٦ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة مع ٣٦ مليون دينار في العام ٢٠٠٨.

مصروف مخصصات تدني التسهيلات المباشرة: ارتفع ما اقتطع من الإيراد كمخصص لتدني التسهيلات الائتمانية المباشرة من ١٠.٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٣.٩ مليون دينار في عام ٢٠٠٩ وهو ما تم أخذه كمخصص تحوط لأي خسارة قد تنتج عن تضرر العملاء ويتم رد هذا المبلغ إلى الإيرادات في حال انتفت الحاجة إليه.

المركز المالي

بلغ إجمالي الميزانية العمومية للبنك ٢١٣٨.٩ مليون دينار كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ مقارنة مع ٢٠٦٢.٨ مليون دينار كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١ كانون أول ٢٠٠٨، محققاً نسبة نمو قدرها ٣.٧٪. ويحتفظ البنك بمزيج متوازن من مكونات كل من الأصول والالتزامات ضمن منظومة السيولة والربحية.

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية ١٠٨٩.١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ مقارنة مع ١٢٣٧.٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨. وقد زاد إجمالي قروض التجزئة والأفراد بنسبة ٨٠.٥٪ عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٨، وارتفعت قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ١٠.٢٪ بينما تراجعت تسهيلات الشركات الكبرى بنسبة ٢٠٪ ووصلت إلى ٨٢١ مليون دينار. وعلى الرغم من تأثر عدد من القطاعات الاقتصادية المحلية بانعكاسات الأزمة المالية، فقد أدت سياسات البنك الحكيمة لإدارة المخاطر إلى إبقاء نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية في حدودها الدنيا حيث بلغت ٣٪ وهي من النسب الممتازة على المستويين المحلي والدولي. وتتواصل سياسة البنك الرامية إلى المحافظة على نسبة تغطية عالية للديون غير العاملة، حيث بلغت هذه النسبة ١١٥.٣٪.

المطلوبات

تشكل ودائع العملاء والتأمينات النقدية ٧٣.٦٪ من إجمالي التزامات البنك وتشتمل ودائع العملاء على حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع لأجل والتأمينات النقدية الخاصة بالعملاء من الأفراد والشركات. وقد أظهر إجمالي ودائع العملاء زيادة بنسبة ٤.٣٪ فارتفع من ١١٩٤ مليون دينار في ٢٠٠٨/١٢/٣١ إلى ١٢٤٥ مليون دينار في ٢٠٠٩/١٢/٣١.

رأس المال

ارتفع مجموع حقوق الملكية، بما في ذلك أرباح العام المدورة البالغة ٥٨.٩ مليون دينار، ليصل إلى ٢٩٢.٧ مليون دينار كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ كانون أول ٢٠٠٩ مقارنة مع ٢٥٠.١٦ مليون دينار كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١ كانون أول ٢٠٠٨ بنسبة نمو قدرها ١٧٪. وبلغت نسبة كفاية رأس المال ١٧.٧٦٪ مقابل ١٤.٩٩٪ في نهاية عام ٢٠٠٨. وتتفوق هذه النسبة لكفاية رأس المال متطلب الحد الأدنى المتفق عليه دولياً والبالغ ٨٪ متطلب البنك المركزي الأردني البالغ ١٢٪.

كان لحالة الانكماش في الاقتصاد العالمي تأثير ملموس على الاقتصاد الأردني في عام ٢٠٠٩، فتباطأ النشاط الاقتصادي متأثراً بضعف اقتصاديات المنطقة والعالم، وواجه الاقتصاد الوطني خلال العام عقبات وتحديات عدة. ونظراً لتدني النشاط في قطاعات التمويل والتجارة والتعدين فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٦.٢٪ في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٢٪ في عام ٢٠٠٩. ومع أن هذا المعدل أفضل من النمو السالب إلا أنه لم يكن كافياً لتحريك عجلة الاقتصاد بالدرجة المأمولة.

شهد الاقتصاد الأردني خلال العام ٢٠٠٩ تراجعاً في الصادرات والحوالات والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى تراجع إيرادات السياحة. كما تأثر القطاع التجاري والخدمات بتداعيات الأزمة وتراجع حجم التداول في بورصة عمان خلال عام ٢٠٠٩ بحوالي ١٠.٦ مليار دينار وبمسبة ٥٢.٢٪. وتراجع مؤشر بورصة عمان بنسبة ٨.١٪ مقارنة بالعام الماضي. كما انخفض التداول في القطاع العقاري بحوالي ٤٠٪. وسجلت الإيرادات الحكومية تراجعاً كبيراً للعام الجاري، نتيجة انخفاض إيرادات ضريبة المبيعات وإيرادات دائرة الأراضي بسبب التباطؤ الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى زيادة عجز الموازنة، التي تعرضت إلى ضغوط مكثفة في عام ٢٠٠٩ نتيجة لتقليص حجم المساعدات الخارجية بشكل خاص.

لقد امتدت آثار الأزمة الاقتصادية لتشمل مختلف القطاعات والفعاليات الاقتصادية والمالية الأمر الذي دفعنا إلى تركيز جهودنا خلال عام ٢٠٠٩ للحفاظ على عملاتنا الحاليين وخدمتهم ومساندتهم والوقوف إلى جانبهم ضمن الحدود والإجراءات المتبعة، مع الاستمرار في تعزيز جودة المحفظة الائتمانية من خلال متابعة عملاء التسهيلات القائمة وتقييم وتعزيز الضمانات لتحقيق أعلى درجات الاطمئنان لملاءة العملاء وجودة الحسابات.

في ظل هذه الظروف، فقد حقق البنك الأردني الكويتي خلال السنة نتائج جيدة، ولكن الأرباح الصافية لم تكن بالمستوى الذي أردناه نتيجة أخذ مخصصات واحتياطات إضافية لمواجهة أوضاع بعض العملاء الذين يجتازون ظروفاً خاصة. وفي عام ٢٠١٠ سنواصل دعمنا لعملائنا ونقف إلى جانبهم وسنظل بالنسبة لهم، وكما كنا دائماً، الشريك الصادق والمستشار الأمين متعاونين مع الجميع لما فيه المصلحة المشتركة ومصلحة اقتصادنا الوطني.

الأداء المالي للبنك

نتائج التشغيل: بلغ إجمالي الدخل لعام ٢٠٠٩ حوالي ١١٧.٨٧ مليون دينار مقابل ١١٦.٧ مليون دينار تحققت خلال عام ٢٠٠٨.

أرباح التشغيل: بلغت أرباح التشغيل المسجلة لعام ٢٠٠٩ حوالي ٦٠.٤ مليون دينار مقارنة مع ٦٨.٣ مليون دينار في العام السابق.

صافي إيرادات الفوائد والعمولات: بلغ صافي إيرادات الفوائد والعمولات للعام ٩٣.٦ مليون دينار مقارنة مع ٩٥.٧ مليون دينار لعام ٢٠٠٨. وكان هذا التراجع الطفيف والبالغ ٢٪ نتيجة لتراجع إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية والتي انخفضت من ١٢٥٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٨ إلى ١١٣٠ مليون دينار هذا العام.

إيرادات أخرى: تمثل الإيرادات الأخرى الإيرادات الناتجة عن أنشطة لا تعتمد على الفوائد. مثل إيرادات الرسوم والعمولات وإيرادات عمليات

أداء القطاع المصرفي الأردني في عام ٢٠٠٩ (فروع الأردن)

كان الوضع في السوق المصرفي الأردني أفضل، بشكل عام، من مثيلاته في دول أخرى متمتعاً بفائض عالٍ من السيولة. كما أن قدرة البنوك الأردنية على التعامل مع ما حصل وما أبدته من حصة من حصة في مواجهة المؤثرات والضغوط كان عملاً يستحق الإشادة والتقدير حيث تمكنت من التعامل مع الظروف وإضعاف هيمنة تأثيرات الأزمة على أداءها وأعمالها.

فقد زاد إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي من ١٨١٠٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٩٨ مليون دينار في نهاية ٢٠٠٩ وهو ما يمثل نمواً بنسبة ١٢,١٪، وزادت ودائع القطاع الخاص من ١٦٥٦٥ مليون دينار إلى ١٨٥٢٠ مليون دينار، بنسبة نمو ١١,٨٪ خلال نفس الفترة. وشكلت الودائع لأجل ٦١,٢٪ من إجمالي ودائع القطاع المصرفي بينما شكلت ودائع تحت الطلب وودائع التوفير ٢٦,١٪ و١٢,٦٪ على التوالي. وقد بلغت حصة البنك الأردني الكويتي من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي في نهاية العام ٥,٨٪.

وارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي في الأردن بنسبة ٠,٩٪ من ١٢١٩٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٣١٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩، وشكلت القروض والسلف ٨٥,٧٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية، بينما شكلت حسابات الجاري مدين ١٢٪ مقابل ١٣,٤٪ في العام الماضي. وقد بلغت حصة البنك الأردني الكويتي من إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي في نهاية العام ٧,٣٪.

نتوقع أن يشهد عام ٢٠١٠ مزيداً من المؤشرات على بدء انحسار آثار الأزمة وتعالف الاقتصاد الوطني تدريجياً. وبنينا هذه التوقعات استناداً إلى آخر التطورات الإيجابية التي تشهدها الاقتصاديات الرئيسية في العالم واقتصاديات المنطقة، وما يعزز هذه التوقعات على الصعيد المحلي الجدية والاهتمام الذي تبديه الحكومة في مواجهة الأزمة ومعالجة آثارها. ومن ذلك المباشرة بتنفيذ حزمة إصلاحات هيكلية وتقديم قوانين عصرية للتحفيز الاقتصادي في الضريبة والاستثمار، إضافة للبدء بحوار فاعل وحقيقي مع القطاع الخاص بهدف تأطير علاقات التعاون بين جميع الأطراف ذات الصلة في جو من الشراكة والمسؤولية.

وفي كل الأحوال سيكون القطاع المصرفي الأردني مستعداً للتعامل مع المستجدات وسيواصل تقديم خدماته ومبادراته والقيام بدوره في خدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق نموه وازدهاره.

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام ٢٠٠٩

التسهيلات الائتمانية:

حقق نشاط التسهيلات الائتمانية خلال عام ٢٠٠٩ نتائج جيدة في ظل حالة الترقب التي سادت الأسواق نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية.

ورغم أن عام ٢٠٠٩ قد شهد تطورات وظروفاً صعبة إلا أن البنك استطاع المحافظة على حصة جيدة من إجمالي تسهيلات الجهاز المصرفي في الأردن تزيد عن (٧,٣٪) كما استطاع أن يحافظ على معدل عائد جيد لإجمالي التسهيلات بالدينار والعملة الأجنبية.

وقد استمر البنك في اعتماد السياسات الائتمانية المتوازنة والمعايير القياسية المرنة في منح الائتمان بكافة أنواعه والأخذ بعين الاعتبار بالمخاطر التي تحيط بكل عملية تمويل من حيث المنافسة وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف، إلى جانب المحافظة على تحقيق معدل عائد جيد لإجمالي التسهيلات، دون إخلال بجودة المحفظة الائتمانية والضمانات القائمة وبناء المخصصات اللازمة تحوطاً لأي مفاجآت محتملة. هذا مع استمرار التركيز على الجهود التسويقية من خلال العلاقات مع عملاء التسهيلات لعمليات البيع المتقاطع (Cross Selling).

وقد واصلت إدارة التسهيلات عمليات تمويل القطاعات المختلفة مع الاستمرار في تطبيق السياسة الهادفة إلى توسيع قاعدة العملاء والدخول في عمليات تمويل وأسواق جديدة وتقديم منتجات وخدمات ائتمانية متكاملة لقطاع الشركات والأفراد وتنويع المحفظة الائتمانية بشكل مدروس على المستوى الجغرافي والقطاعي للسوق المحلي، مستندين في ذلك على مبدأ الموازنة بين حاجات السوق ومستويات المخاطر المقبولة.

وتم توجيه جزء مهم من التمويل والإقراض في عام ٢٠٠٩ إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة والشركات الكبيرة ذات التأثير في الاقتصاد الوطني وخاصة في قطاع التعدين والنقل والصناعات البلاستيكية والكوابل والمطاحن والاتصالات والإعلام، وقد كان لجانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حصة جيدة من التمويل.

أما في مجال تمويل المشاريع فقد تم تنفيذ العديد من العمليات على الصعيد المحلي إضافة إلى المشاركة في عدد من قروض التجمع البنكي داخل المملكة.

تسهيلات التجزئة والأفراد

قامت دائرة تسهيلات التجزئة والأفراد خلال عام ٢٠٠٩ بتوسيع قاعدة العملاء من خلال تنويع المنتجات التي تقدمها من قروض إسكان واتفاقيات تمويل مشربين وقروض استهلاكية وقروض لأفراد وضباط القوات المسلحة، بالإضافة لبطاقات الائتمان بأنواعها المختلفة، كما أظهرت الدائرة خلال العام المنصرم نشاطاً ملموساً في متابعة وتحصيل القروض الممنوحة.

وقد تم خلال العام توسيع مظلة التأمين على حياة المقترضين، حيث تم رفع سقف تأمين قروض الإسكان وشمول حملة البطاقات الائتمانية بالتأمين حتى أصبح جميع عملاء منتجات التجزئة تحت مظلة التأمين على الحياة.

الدائرة البنكية الخاصة

قامت الدائرة البنكية الخاصة خلال عام ٢٠٠٩ بالمشاركة في عمليات أسناد قروض للعديد من كبريات الشركات حيث قام البنك إضافة لشاركتة في التمويل، بدور وكيل الدفع والتسجيل والحفاظ الأمين.

أما في مجال العقار فقد قامت الدائرة بإبرام عدة صفقات بيع وشراء ناجحة في السوق العقاري.

وباشرت الدائرة خلال عام ٢٠٠٩ بإجراءات إنشاء شركة عقارية لاستملاك المشاريع العقارية القائمة حيث تم استقطاب عدة مستثمرين كمؤسسين وشركاء.

كما حافظت الدائرة على دورها المتميز في خدمة عملاءها وترسيخ تواجدتها على الساحة المصرفية واستقطاب العملاء ضمن برنامج شامل ومدروس لاستقطاب عملاء الفروع ذوي الملاة العالية للتعامل بالمنتجات الاستثمارية

التي توفرها الدائرة وتم تنفيذ عدة صفقات لتسويق منتجات استثمارية وتم تحقيق عمولات وأرباح جيدة.

التسويق والمبيعات

ساهمت دائرة التسويق والمبيعات خلال عام ٢٠٠٩ باستقطاب العديد من الشركات وفتح الحسابات واستقطاب الودائع وتنفيذ عدة اتفاقيات بالإضافة إلى ترويج منتجات التأمين المصرفي. كما شاركت الدائرة بإقامة مواقع تسويقية لعرض خدمات ومنتجات البنك واستقطاب حسابات موظفي عملاء البنك من الشركات المحلية.

وتابعت الدائرة تسويق منتجات التجزئة وخدمات البنك للعملاء والجمهور والتواصل مع مؤسسة الضمان الاجتماعي للمشاركة في إصدار بطاقات "شخصي" وتقديم عروض بنكية للمتقاعدين ومتابعة الحملات التسويقية لمنتج بطاقات فيرجن ميجاستور.

الخزينة والاستثمار

واصلت دائرة الخزينة والاستثمار خلال عام ٢٠٠٩ مهمتها بإدارة موجودات ومطلوبات البنك بالدينار الأردني والعملات الأجنبية ضمن السياسة الاستثمارية للبنك والأطر المعتمدة كما استطاعت بناء مكونات المحفظة الاستثمارية بحيث تتضمن أفضل عائد ممكن ضمن التوازن المطلوب.

وكان لسياسة البنك الاستثمارية المتحفظة وتوجيهات الإدارة العليا والمتابعة الدقيقة للدائرة الأثر الأكبر في الحد من الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية على استثمارات البنك.

وبالرغم من الانكماش الاقتصادي الذي شهدته دول العالم عام ٢٠٠٩ إلا أن الدائرة استطاعت تحقيق معدلات أداء جيدة بكافة أنشطتها الاستثمارية محافظة بذلك على المركز المتميز والموقع التنافسي الذي يتبوأه البنك داخل السوق المصرفي المحلي. كما قامت بإدارة محفظة الأسهم والسندات المحلية والأجنبية بشكل متميز محققة بذلك أرباحاً ونسب نمو فاقت التوقعات. وكان للدائرة دور هام في تدعيم وتطوير أدوات السوق الرأسمالي المحلي من خلال المشاركة الفاعلة في الإصدارات الحكومية وإصدارات الشركات والمؤسسات والاكتماب في أدوات الخزينة بالدينار الأردني، محافظة بذلك على موقعها الريادي في سوق إدارة الإصدارات في السوق المحلي.

أما في مجال العلاقات الدولية فقد استمرت الدائرة خلال عام ٢٠٠٩ بإدارة شبكة علاقاتها مع البنوك المراسلة بمراعاة مصالح البنك وعملائه، الأمر الذي ساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة للعملاء وتخفيض تكاليف إدارة هذه الحسابات وتحسين عوائدها.

وفي إطار التعاون المستمر بين بنوك مجموعة بنك بركان في مجال الخزينة والاستثمار، فقد قامت الدائرة خلال عام ٢٠٠٩ بتطوير منهجية عمل لجنة الاستثمار حسب المعايير التي تم إقرارها من قبل اللجنة التوجيهية العليا لمشروع الموازنة بين بنوك المجموعة والتي تم وضعها حسب أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال وبشكل خاص أهداف ومنهجية عمل لجنة الموجودات والمطلوبات في هذه البنوك. بالإضافة إلى التقارير والتحليلات التي تناقشها اللجنة.

أنظمة المعلومات

تميز عام ٢٠٠٩ بانجاز عدة مشاريع منها ما هو جديد ومنها ما هو استكمال

لمشاريع تم البدء بتنفيذها في العام السابق. حيث تم في عام ٢٠٠٩ ربط نظام المفاضلة الآلية مع النظام البنكي وتحديث نظام إدارة علاقات العملاء (CRM) ونظام إدارة الصراف الآلي ليضمن نقل قواعد البيانات إلى (ORACLE) تماشياً مع استراتيجيات عمل الدائرة.

واستجابة لمطالب وحاجة العملاء واستمراراً لعمليات تحديث الأنظمة المختلفة فقد تم إضافة خدمات جديدة لنظام بنك الإنترنت (Netbanker) مثل خدمتي تسديد فواتير الكهرباء وتسديد مستحقات الضمان الاجتماعي وخدمات الاعتمادات والكفالات وأوامر الدفع وآليات الموافقات للشركات، إضافة إلى توفير نسخة باللغة العربية من النظام.

وفيما يتعلق بفروع فلسطين فقد قامت الدائرة بانجاز عدة أنظمة منها نظام المقاصة ونظام التقارير الآلية كما تم البدء بدراسة متطلبات اشتراك فروع فلسطين في شبكة (سويت) ومتطلبات برنامج مكافحة غسيل الأموال الخاص بوحدة المتابعة المالية في فلسطين وتطبيق نظام الأرضة وذلك حسب متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.

وبهدف تحسين وتطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية في كافة مجالات عمل الدائرة فقد تم إجراء تحسينات وإضافات متعددة شملت تطبيق نظام التوقيع الإلكتروني (Digital signature) في الإدارة وجميع الفروع، وإنجاز نقل الموقع البديل لمركز المعلومات من منطقة مرج الحمام إلى مدينة المشرق. كما تم البدء بتطبيق مشروع (Cobit) بإبعاده الثلاثة وتم اعتماد جميع إجراءات وسياسات (ISO27001).

واستجابة لسياسة البنك بتطوير وتحديث البرامج والأجهزة لتوفير الحماية للعملاء من عملية القرصنة على أجهزة الصراف الآلي، فقد تم تحصين أجهزة الصراف الآلي بوسائل تمنع محاولات سرقة المعلومات وتم استبدال عدد من أجهزة الصراف الآلي القديمة بأجهزة جديدة ومتطورة.

وللمحافظة على تقديم الخدمة المميزة للعملاء فيما يتعلق بالبطاقات فقد تم إضافة شاشات استعلام للبطاقة الائتمانية عن طريق الانترنت وتفعيل بطاقات الفيزا والدوائر مباشرة من قبل الفروع. هذا وتم البدء في تحضير ترتيبات التوافق مع معايير السرية والأمان حسب متطلبات فيزا العالمية وتم توقيع العقد مع إحدى الشركات المتخصصة في هذا المجال لتحديث نظام البطاقات لدى البنك بما يتوافق مع تلك المتطلبات.

وخلال العام ٢٠٠٩ تم إنجاز مشروع تحديث نظام المعلومات الإدارية (MIS) ويتوقع الانتهاء منه مع بداية عام ٢٠١٠. كما تم الانتهاء من تطوير المرحلة الأولى من نظام (SharePoint) كما ويستمر العمل في مشروع تحويل قواعد بيانات نظامي الرسائل القصيرة والبنك الناطق إلى (Oracle) وهو الآن في مراحل الاختبار النهائية.

إدارة الفروع

استهلت إدارة الفروع عام ٢٠٠٩ بمباشرة تنفيذ خطة التصرع وتحديث الفروع حيث تم افتتاح فرع المدينة الرياضية بموقعه المتميز، كما تم نقل وتحديث فرعي عمرة ومادبا وتحديث فرع سوق الخضار.

وأولت إدارة الفروع جل اهتمامها للمحافظة على المستوى الرفيع لخدمات البنك ونجحت في استقطاب المزيد من ولاء العملاء وتقديم خدمات صرف أرباح مجموعة من الشركات المساهمة بالإضافة لتقديم خدمات الاكتماب وصرف رديات شركات أخرى.

وقد تم خلال عام ٢٠٠٩ تدريب أكثر من ٢٥ موظفاً جديداً من خلال الفرع التشبيهي. ومن باب حرص الإدارة على تطوير مهارات الموظفين والمحافظة على أعلى مستويات الخدمة المصرفية، فقد تم توقيع اتفاقية تطوير وتدريب بين البنك وأحدى الشركات المحلية المتخصصة في هذا المجال وبموجب هذه الاتفاقية تم تدريب ١٦٠ مسؤولاً وموظفاً على مهارات خدمة العملاء ومهارات البيع.

العمليات المركزية

واصلت دوائر العمليات المركزية تقديم خدماتها لمختلف دوائر وفروع البنك من خلال تنفيذ العمليات الداخلية المرتبطة بأنشطة البنك بشكل عام، حيث قامت دائرة الخدمات التجارية بإعداد إجراءات العمل وتدريب مسؤولي وموظفي الدائرة على نظام (DNFS) لفصيل الأموال من أجل تطبيقه في بداية العام ٢٠١٠. وتابعت دائرة عمليات الائتمان جهودها خلال العام حيث ارتفعت قيمة العمليات المنفذة بسبب تنفيذ القروض المتناقصة المؤقتة بجميع أنواعها.

وقامت وحدة الإجراءات وتطوير العمليات خلال عام ٢٠٠٩ بإعداد إجراءات العمل والتعليمات المتعلقة بأداء الأعمال والخدمات البنكية الجديدة التي تم اعتمادها خلال العام.

وتابعت وحدة مراقبة جودة الأنظمة البنكية إجراء الاختبارات اللازمة للتعديلات والتحسينات والمشاريع الجديدة ومن أهمها اعتماد النسخة الجديدة من نظام إدارة الصراف الآلي و نظام الربط الآلي للمقاصة الالكترونية ونظام خدمة بنك الانترنت الجديد، وأنهت وحدة الجودة والبيئة الالكترونية إعداد ومراجعة واعتماد إجراءات العمل الخاصة بدوائر الإدارة العامة بناءً على مواصفة (ISO9001:2008).

التدقيق الداخلي

تسعى الدائرة من خلال تنفيذ الواجبات المناطة بها ومن خلال خطتها المبينة على أساس نموذج تقييم المخاطر (Risk Based Audit) إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في ضمان كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلي وتقديم تأكيد معقول حول تحقيق أهداف البنك الواردة ضمن الإستراتيجية المعتمدة وفي هذا الإطار قامت الدائرة بتنفيذ المهام التالية:-

- زيارة كافة مراكز العمل لدى البنك (دوائر وفروع) سواء داخل الأردن أو خارجه وتزويد لجنة التدقيق والمخاطر بنتائج تلك الزيارات واقتراح الإجراءات التصويبية.

- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في ضوء الإرشادات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة إضافة إلى المعايير الدولية بهذا الخصوص واتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول بها الى أفضل درجة من إمكانات الحفاظ على سلامة ومثانة أوضاع البنك.

- زيارة الشركات التابعة للبنك وذلك استناداً الى نماذج تقييم مخاطر خاصة بكل شركة.

وتنفيذاً للدور الاستشاري المنوط بدائرة التدقيق الداخلي تم العمل على إعداد الدراسات والتحليلات المالية الشهرية والسنوية التي تبين أوضاع البنك المالية ومؤشرات أدائه ومقارنته مع البنوك المنافسة. كما شاركت الدائرة في اللجان الدائمة والمؤقتة لدى البنك بالإضافة الى المشاركة في دراسة وتطوير وفحص المشاريع والبرامج.

وواصلت الدائرة مراجعة العديد من جوانب عمل البنك وعملت على تزويد الإدارة بالتقارير والكشوفات المتعلقة بالأنشطة الأكثر أهمية بشكل دوري وإخضاعها للمراجعة والتدقيق كما ساهمت بفاعلية في عملية تطبيق (COBIT Framework) كإطار عمل لتقييم الضوابط الخاصة بتكنولوجيا المعلومات كونه إطار العمل الأحدث مقارنة بالآخر الأخرى.

وخلال عام ٢٠٠٩ عملت الدائرة على زيادة وتكثيف التنسيق مع كل من مجموعة (KIPCO) ومجموعة بنك برقان بهدف تطوير الأعمال وقد شملت هذه العملية الجوانب التالية:-

- المشاركة في الاجتماعات الدورية لمدرء التدقيق الداخلي في مجموعة كيبكو.

- إجراء عمليات التطوير والتحديث على آليات العمل والنماذج المستخدمة لدى الدائرة وذلك كمحصلة للمشاركة في مشروع مواثمة إجراءات العمل لبنوك مجموعة بنك برقان (Bright Destiny) والذي تم عقده بإشراف إحدى كبريات الشركات الاستشارية بالعالم بهذا المجال وهي (B.C.G - Boston Consulting Group) للوصول إلى تطبيق إجراءات عمل تتفق مع أفضل الممارسات الدولية.

- التنسيق مع الشركة الاستشارية (مجموعة RSM العالمية) والتي قامت بإعداد تقرير حول أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك وذلك تنفيذاً لمتطلبات البنك المركزي الكويتي والتي أظهرت بان البنك يتمتع بأنظمة رقابية داخلية قوية.

- السير بإجراءات تطبيق نظام (Auto Audit) والذي يوفر نظام متكامل لتقييم مخاطر التدقيق وآلياته

وقد استحوذت عمليات ضبط الجودة على جانب كبير من أعمال الدائرة كونها تهدف لتقديم تأكيد مقبول إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق وفي هذا الإطار فإن الدائرة تمارس جميع الأعمال التي تضمن تحقيق هذه الغاية وذلك من خلال:

- تغطية جميع الأعمال لدى البنك والشركات التابعة.

- المراقبة والمراجعة المستمرة لأنشطة التدقيق الداخلي لضمان تحقيق الكفاءة.

- ضمان التوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات وميثاق أخلاقيات العمل.

- إجراءات عمليات تقييم (دورية ومتواصلة) داخلية وخارجية للوقوف على مستوى عمليات التدقيق وذلك من خلال أسلوبيين رئيسيين هما:

١. داخلياً: من خلال المزج بين المراجعة المستمرة ongoing والمراجعة الدورية periodic وعلى النحو التالي:

المراجعة المستمرة

- مراقبة مدى الالتزام بالعمل من خلال نماذج تضبط الالتزام بمختلف مراحل العمل وعلى كافة المستويات.

- وضع السياسات والإجراءات المرتبطة بعملية التدقيق والتي تضمن تنفيذ المهام على أكمل وجه.

- الحصول على التغذية الراجعة (Feed Back) بالتواصل مع الجهات التنفيذية للوقوف على أية انحرافات.

المراجعة الدورية

- المراجعة السنوية لميثاق التدقيق الداخلي لضمان توافقه مع أفضل الممارسات الدولية.
- العمل على وضع خطة تدقيق سنوية للدائرة وبحيث يتم مراجعة وتقييم الأهداف وآليات العمل المتبعة.
- إعداد تقارير دورية حول أعمال الدائرة ومنجزاتها ورفعها الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

٢. خارجياً: وذلك من خلال المشاركة في مشروع موثمة إجراءات العمل لبنوك مجموعة بنك برقان حيث تم إعادة النظر في سياسات وإجراءات وطرق العمل ومقارنتها مع أفضل الممارسات الدولية لمعرفة أية انحرافات علماً بأن المشروع أظهر تطبيق البنك ومنذ فترة طويلة لأفضل الممارسات في مختلف نشاطاته ووظائفه والتي منها أعمال التدقيق الداخلي.

إدارة المخاطر

انضمت جهود إدارة المخاطر خلال العام ٢٠٠٩ على بلورة ما يتعلق في إدارة المخاطر ضمن مشروع التوافق ما بين مجموعة بنك برقان بحيث شمل نطاق المشروع الحوكمة والهيكل التنظيمية واللجان، السياسات، الأدوات والأنظمة المساندة، الإجراءات المتبعة والنماذج المستعملة، والتقارير التحليلية والرقابية.

وتفصيلاً لما ذكر أعلاه قامت دائرة إدارة المخاطر بما يلي:

المخاطر الائتمانية وبازل ٢:

بالإضافة إلى التقارير التحليلية والرقابية المختلفة ضمن نظام الإنذار المبكر فقد قامت الدائرة بالتوصية بالتعديلات اللازمة على السياسة الائتمانية، واقتراح نظام تصنيف ائتماني لقياس مخاطر العملاء (شركات ومؤسسات مالية) ووضع نماذج جديدة للدراسات الائتمانية Credit Proposals بالإضافة لإصدار تقارير دورية جديدة للتعرف وقياس المخاطر الائتمانية من أجل السيطرة عليها.

كما قامت الدائرة بالعمل على التوافق مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والبنك المركزي الكويتي بخصوص مقررات بازل بركائزها الثلاثة، وأشرفت على التعديلات اللازمة على الأنظمة البنكية لتحسين كفاءة احتساب متطلبات كفاية رأس المال والافصاحات المتعلقة في بازل ٢ وزيادة درجة دقتها.

تقوم الدائرة ومن خلال المشاركة في لجنة الإدارة للائتمان بدراسة التعرضات الائتمانية المحتملة وبيان التوصيات والرأي الائتماني وبما يتواءم مع أفضل الممارسات العالمية من حيث الفصل ما بين البيع والتسويق من جهة والتحليل الائتماني من جهة أخرى. كما تساهم الدائرة ومن خلال عضويتها في لجنة المخصصات بالتأكد من كفاية ودقة المخصصات اللازمة لمواجهة أي تراجع في مستوى جودة التسهيلات الممنوحة للعملاء.

المخاطر السوقية:

بعد أن تم اعتماد البنك المركزي الأردني للسياسة الاستثمارية للبنك وقيام مجلس إدارة البنك باعتماد سياسة لجنة الموجودات والمطلوبات، قامت الدائرة بممارسة المهام المنوطة بها والمحددة بالسياسات المذكورة والمرسوم

إطارها ضمن سياسة المخاطر، فقد قامت الدائرة بمهام الـ middle office من حيث المهام الرقابية والتحليلية المختلفة وإصدار التقارير اليومية والشهرية والربع سنوية اللازمة بالإضافة إلى ذلك عملت الدائرة على التوافق مع تعليمات الاختبارات الضاغطة (stress testing) الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

المخاطر التشغيلية:

تم العمل على استكمال تطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر CRSA وكذلك المؤشرات الرئيسية للأداء Key Risk Indicators على الفروع الجديدة وكذلك فروع فلسطين وتم فحص البيئة الرقابية الخاصة بهذه الفروع. كما تم الانتهاء من مراجعة جميع المخاطر والضوابط الرقابية الخاصة بفروع الأردن المطبقة للنظام CRSA وعكس هذه المتغيرات على ملف المخاطر الخاص بها (Risk Profile) وتحديد واعتماد القدرة على تحمل المخاطر لفروع البنك ودوائره ووضع خطط العمل لتحسين البيئة الرقابية.

كما تم مراجعة دليل مهام وإجراءات البنك لجميع الدوائر ضمن مشروع تطبيق معيار ISO 9001 لإدارة الجودة والتأكد من مطابقتها لأحسن الممارسات قبل اعتمادها على أرض الواقع.

إدارة استمرارية العمل وأمن أنظمة المعلومات:

بالإضافة إلى المهام الموكولة لأمن أنظمة المعلومات، وضمن سياسة البنك في التحسين المستمر في السيطرة على المخاطر التي قد يواجهها البنك فقد أشرفت الدائرة على متابعة وتنفيذ مشروع ISO 27001 الذي يقوم به البنك مع إحدى الشركات المختصة، وكذلك متابعة عملية تطوير وتوثيق السياسات والإجراءات الخاصة بالمعيار وتطبيقه على أرض الواقع.

وضمن مهام إدارة استمرارية العمل لدى البنك، فقد أشرفت الدائرة على استكمال المهام اللازمة لضمان استمرارية العمل وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وشاركت الدائرة بوضع مواصفات تجهيز المواقع البديلة للعمل من خلالها في حالات الطوارئ Recovery sites، ومتابعة تجهيز الموقع البديل الجديد لأنظمة المعلومات في مدينة المفرق، وبدأت الدائرة في عمل الفحوصات على خطة استمرارية العمل في المواقع البديلة ضمن جدول زمني محدد.

وبغرض نشر الوعي بالمخاطر لدى الموظفين فقد نظمت الدائرة العديد من الدورات والندوات والمؤتمرات داخل وخارج البنك حول إدارة المخاطر.

دائرة مراقبة الامتثال

استمرت الدائرة خلال عام ٢٠٠٩ في جهودها لتحقيق الأهداف المحددة لها ضمن سياسة الامتثال المعتمدة لدى البنك، وتنفيذ المهام المطلوبة منها بما فيها مهام مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث قامت وفي إطار سعيها إلى خلق وإيجاد بيئة الامتثال المناسبة داخل البنك بمتابعة التعليمات والتعاميم الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وتعريف الموظفين بها ومتابعة مدى التزام دوائر وفروع البنك بهذه التعليمات والتعاميم.

وتابعت الدائرة مهامها بتقديم خدمات النصص والمشورة من خلال الرد على استفسارات عدد من دوائر وفروع البنك على مواضيع مختلفة تتعلق بالتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وتابعت الدائرة وبهدف زيادة الوعي المعرفي وتنقيف الموظفين في المواضيع المتعلقة بالامتثال بإصدار عدد

شؤون الموظفين والتدريب

تواصلت خلال عام ٢٠٠٩ جهود الإدارة الهادفة لتطوير مهارات وقدرات موظفي البنك لتحسين الكفاءة ورفع معدلات الأداء حيث تم التركيز على جانب التدريب والتأهيل لكافة فئات الموظفين ومن مختلف المستويات.

حيث قامت وحدة التدريب بتنفيذ (٢٢٢) نشاطاً تدريبياً خلال عام ٢٠٠٩ بمواضيع مختلفة، مصرفية إدارية / مالية / معلوماتية / لغة إنجليزية، شارك بها (٢٥٤٢) موظفاً ويزيادة ٣٠ دورة عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٨، بالإضافة للتركيز على برامج العناية بالعملاء والتسويق المصرفي وتنمية وتطوير السلوك الذاتي وبرنامج مكافحة غسل الأموال والتدريب العملي والنظري بالفرع التشبيهي للموظفين الجدد، ولتقييم كفاءة برامج التدريب بهدف تطويرها فقد تم عقد امتحانات لكافة الموظفين المشاركين بالدورات خلال العام ٢٠٠٩، وبناء على تحليل النتائج تم إجراء بعض التعديلات على منهجية ووسائل مواد التدريب. كما تم عقد دورات متخصصة من خلال مؤسسات ومراكز تدريب محلية.

المسؤولية الاجتماعية

ترسيخاً لمبدأ المسؤولية الاجتماعية والتي تعتبر إحدى مرتكزات رسالة البنك، فقد واصل البنك خلال عام ٢٠٠٩ دوره الفعال من خلال المساهمة في العديد من الفعاليات والمبادرات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير المجتمع المحلي وحماية البيئة ودعم نشاطات ومؤتمرات اقتصادية وندوات ثقافية تنظمها مؤسسات المجتمع المحلي وجامعات ومدارس وأندية.

وقد شارك البنك برعاية معرض الأردن للوظائف والتدريب ٢٠٠٩ والذي نظّمته وزارة العمل كما شارك بدعم حملة النظافة الوطنية التي نظمتها جمعية البيئة الأردنية واستضاف أنشطة الجمعية على مسرح البنك، وقدم الدعم المادي ليوم المرور العالمي وأسبوع المرور العربي، وشارك موظفو البنك في حملات التبرع بالدم التي ينظمها بنك الدم الأردني، كما واصل البنك تقديم الدعم المادي لجمعية قرى الأطفال (SOS). بالإضافة لمساهمة في دعم مراكز دور رعاية الأيتام والجمعيات الخيرية.

وتم خلال العام ٢٠٠٩ تنظيم دورة ثانية للبرنامج التدريبي الخاص بالطلاب المشاركين في مشروع تطوير وتأهيل الشباب الذي ترعاه مؤسسة (لويك الأردن).

من ناحية أخرى سجل البنك مبادرة طيبة من خلال الاستجابة الفورية لطلب المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين بتوفير أجهزة صراف آلي خاصة باستخدام الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر. وسيتم وضع هذه الأجهزة في المواقع التي سيتفق عليها بين البنك والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.

من النشرات التتفيذية بهذا الخصوص، بالإضافة إلى التنسيق مع دائرة التدريب والتركيز على تثقيف موظفي البنك حول جوانب الامتثال وتعريف الموظفين وزيادة إدراكهم للجوانب المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وإطلاعهم على آخر التطورات في هذه المجالات.

وباشرت الدائرة بتنفيذ الإجراءات التي تقتضيها سياسة غسل الأموال المعتمدة لدى البنك لضمان عدم دخول البنك في أية علاقة مع أشخاص قد يكونوا مدرجين ضمن قوائم الأشخاص المشتبه فيهم واتخاذ الإجراءات لحماية البنك من تعرضه لأية عمليات غسل أموال معتمدين في ذلك على النظام الآلي لغسيل الأموال المتوفر لدى البنك حيث يساعد النظام البنك في تخفيض المخاطر التي قد تترتب على العلاقة مع العملاء وبما يمكن البنك من زيادة فعالية إجراءاته في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبما يتفق مع أفضل الممارسات والإجراءات الدولية بهذا المجال.

كما وقامت الدائرة، ولتقليل المخاطر التي قد تترتب على العلاقة مع البنوك المراسلة، بالوقوف على سياسات تلك البنوك في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال ومدى مراعاتها للأسس والمعايير التي تؤكد التزامها بالضوابط المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وقامت بالمقابل بتوضيح سياسة وإجراءات البنك الأردني الكويتي في مكافحة عمليات غسل الأموال للبنوك المراسلة بما يعزز ثقة تلك البنوك بالبنك.

كما واستمرت الدائرة في متابعة التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية سواء تعليمات البنك المركزي أو سلطة النقد الفلسطينية لدراستها وتقديم التوصيات بخصوصها ورفعها للإدارة بهدف تحقيق الالتزام بها. بالإضافة لمتابعة أعمال موظف مراقبة الامتثال (فروع فلسطين) لمختلف أعمال الامتثال التي تتطلبها فروع فلسطين.

الدائرة المالية

تابعت الدائرة المالية خلال عام ٢٠٠٩ مهامها فيما يتعلق بتقارير البنك المركزي الشهرية ونتائج الأعمال المختصرة والمفصلة وإعداد البيانات المالية بشكل ربعي ونصف سنوي وسنوي واعتمادها حسب متطلبات البنك المركزي وبنك برقان. هذا بالإضافة لاستكمال إجراءات تطبيق واعتماد نظام إدارة الموجودات الثابتة (Bar Code).

وفيما يخص إجراءات العمل فقد قامت الدائرة بإجراء تعديل عليها بما يتناسب مع تطور العمل لدى البنك. كما وتابعت عملها بالمشاركة في عدد من اللجان سواء كانت لتطبيق أنظمة أو تحديثها بما يتوافق مع السياسة المالية للبنك.

الدائرة القانونية

حققت الدائرة القانونية خلال العام ٢٠٠٩ إنجازات طيبة في مجال حماية مصالح البنك ومصالح المساهمين. وبفضل الجهود الحثيثة وعمليات المتابعة من قبل الدائرة فقد تم تحصيل حوالي ٢٦٤ ألف دينار من الديون المدومة وتحصيل نحو ٢,٥ مليون دينار من الديون القائمة.

كما واصلت الدائرة مهامها في مجال الاستشارات والعقود والدراسات والمتابعة لما يستجد من قوانين وتشريعات، هذا بالإضافة لبرنامج متابعة عملاء الديون المدومة المتخذ بحقوقهم إجراءات وشاركت بعدة دورات للقضاة. وعقدت دورات خاصة لموظفي البنك بهدف رفع الوعي القانوني لديهم.

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨

(بآلاف الدنانير)		
نسبة التغير	٢٠٠٨	٢٠٠٩
أهم بنود الدخل		
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	٩٥,٦٥٢	٩٣,٦٢٦
صافي الأرباح قبل الضريبة وحقوق الأقلية	٦٨,٣٣٤	٦٠,٤٤٤
صافي الأرباح بعد الضريبة وحقوق الأقلية	٤٦,٤٤٠	٤٣,٨٥١
إجمالي الدخل	١١٦,٦٥٦	١١٧,٨٧١
حصة السهم من صافي الربح / فلس	٠,٤٦٤	٠,٤٣٩
أهم بنود الميزانية		
مجموع الموجودات	٢٠٦٢,٧٩١	٢١٣٨,٨٦٠
التسهيلات الائتمانية بالصافي	١٢٣٧,٣٩٥	١٠٨٩,١٤٩
ودائع العملاء والتأمينات النقدية	١٣٠٩,٣٨٠	١٣٥٨,٥٤١
حقوق الملكية - مساهمي البنك	٢٣٩,٣٩٨	٢٨٦,٥٧٢
أهم النسب المالية		
الموجودات العاملة / مجموع الموجودات	%٩٠,٢٠	%٩٤,٨٠
العائد على معدل الموجودات	%٢,٣٥	%٢,٨٨
العائد على معدل حقوق الملكية	%٢٨,٧٢	%٢٢,٢٧
نسبة كفاية رأس المال	%١٤,٩٩	%١٧,٧٦
نسبة الرفع المالي	%١٢,١٣	%١٣,٦٩
مؤشرات الكفاءة		
المصاريف الإدارية والعمومية / متوسط الموجودات	%١,٥٩	%١,٤٠
المصاريف الإدارية والعمومية / إجمالي الإيرادات	%١٨,٠٠	%١٧,١٥
إجمالي الديون غير العاملة / إجمالي التسهيلات	%٠,٥	%٣,٠٠
نسبة تغطية الديون غير العاملة	%٢٥٢,١	%١١٥,٣
بنود خارج الميزانية		
	٢٨١,٢٣٧	٣٤٤,٧٦٨
	%٩,٥٧	

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد "محمد ياسر" مصباح محمود الأسمر
المدير العام

السيد ماجد فياض محمود برباق
نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة

السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل
نائب المدير العام / المجموعة المصرفية

السيد شاهر عيد عبد الحليم سليمان
رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال

السيد وليم جميل عواد دبابنة
مساعد المدير العام / الخزينة والاستثمار

السيدة هيام سليم يوسف حبش
مساعد المدير العام / المالية

السيد اسماعيل أحمد محمد ابو عادي
مساعد المدير العام / التسهيلات

السيد جمال محمود بكر حسن
مساعد المدير العام / الفروع

السيد عبد الحميد محمود الأحول
مساعد المدير العام / العمليات المركزية

السيد هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي
مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد

السيد ابراهيم عيسى اسماعيل كشت
مدير تنفيذي / الدائرة القانونية

السيد سهيل محمد عبد الفتاح التركي
مدير تنفيذي / دائرة العلاقات العامة

السيد سامي عبد الكريم مصابر العساف
مدير تنفيذي / دائرة أنظمة المعلومات

السيد ماجد سعدو محمد مقبل
مدير تنفيذي / دائرة مراقبة الامتثال

السيد محمد جميل عزم حمد
مدير تنفيذي / دائرة إدارة المخاطر

السيد زهدي بهجت زهدي الجبوسي
مدير تنفيذي / دائرة التسهيلات

السيد إبراهيم فريد ادم بيشه
مدير تنفيذي / دائرة الخزينة والاستثمار

السيد غسان عبدالله أحمد القاسم
مدير تنفيذي / إدارة الفروع

السيد حسن ياسين حسن التكروري
مدير تنفيذي / الدائرة المالية

*بالإضافة إلى السيد سائد محمود خضر طعمه مدير تنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي الذي يتبع للجنة مجلس الإدارة للتدقيق ولرئيس مجلس الإدارة.

خطة العمل لعام ٢٠١٠

انسجاماً مع الخطة الاستراتيجية المعتمدة للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١١ وعلى ضوء نتائج البنك في عام ٢٠٠٩ التي تم تحقيقها في ظل الظروف الاقتصادية التي سادت خلال العام، فإن خطة عمل البنك لعام ٢٠١٠ سوف تركز على مايلي:

١. التعامل بصورة إيجابية تجاه المعطيات الراهنة وتقديم المبادرات والحلول العملية لمواجهة أية مستجدات، واضعين مصلحة البنك وعملائه ومساهميهم على رأس قائمة أولوياتنا.
٢. استمرار الوقوف إلى جانب العملاء من القطاعات التي تأثرت بالأزمة وخاصة الشركات والمؤسسات ذات المشاريع المنتجة والتي تساهم في تحريك الاقتصاد ومواصلة دعمهم بروح من الشراكة والمسؤولية والعمل على جذب عملاء جدد واستكشاف فرص عمل جديدة.
٣. الارتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك والتركيز على قطاع الأفراد والمشاريع الصغيرة.
٤. المشاركة الفعالة في جهود مجموعة بنك برقان - الكويت لتحقيق التناغم والتنسيق في السياسات والإجراءات النازمة لأعمال بنوك المجموعة.
٥. تنفيذ خطة التفرع المعتمدة لعام ٢٠١٠ وافتتاح خمسة فروع جديدة في مناطق تم اختيارها بعناية داخل المملكة وخاصة في عمان، ومواصلة خطة تحديث الفروع القائمة.
٦. تكثيف جهود ومشاريع تدريب وتطوير الموظفين لرفع الكفاءة وتحقيق المزيد من الرقي في التعامل والتميز في الأداء.
٧. التأكيد على العمل بإجراءات ضغط النفقات الإدارية والعمومية كلما أمكن ذلك وبما لا يؤثر على مشاريع تطوير العمل أو الصورة المميزة التي رسخها البنك لمواقعه وخدماته وموظفيه.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
والقوائم المالية الموحدة و الإيضاحات



ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن
جبل عمان، الدوار الخامس
شارع زهران
بناية رقم ١٩٠
ص.ب ٢٤٨
عمان ١١١١٨، الأردن

هاتف: ٥٥٠٢٢٠٠ (٦) +٩٦٢
فاكس: ٥٥٠٢٢١٠ (٦) +٩٦٢
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / ٨٧٠٢

إلى السادة مساهمي
البنك الأردني الكويتي المحترمين
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة للبنك الأردني الكويتي (شركة مساهمة عامة محدودة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغييرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، وايضاحات تفسيرية أخرى .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية تصميم ، تطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض اعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وتشمل مسؤولية الادارة اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً الى تدقيقنا ، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير ان نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية الموحدة . تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم اجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة .

نعتقد ان بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لراينا حول التدقيق .

الرأي

في رأينا ، ان القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي للبنك الأردني الكويتي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وأداءه المالي ، وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه القوائم المالية الموحدة .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة .

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٣١ كانون الثاني ٢٠١٠

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨

قائمة (أ)

دينار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	ايضاح
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢٧٥,٤٧٠,٩٦٥	٤٠٦,٢٤٣,٣٣٠	٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤	١٤٨,١٢٩,١٠٠	٥
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٢,١٦٠,٥٠٠	١١٣,٦٨٠	٦
موجودات مالية للمتاجرة	٣٧٥,٥٩٩	١,٧١٥,١٢٠	٧
تسهيلات ائتمانية مباشرة	١,٢٣٧,٢٩٤,٦٩٢	١,٠٨٩,١٤٨,٨٤٩	٨
موجودات مالية متوفرة للبيع	٢٢٨,٢١٤,٧٩٦	٣٥٤,٧٦٧,٩٧٥	٩
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٤٥,٦١٥,١٦٤	٩٧,٧٤١,١٩٤	١٠
ممتلكات ومعدات بالصافي	١٢,٩٢٠,٦٨٤	١١,٧٣٩,٧٤٤	١١
موجودات غير ملموسة بالصافي	١,٦٠٩,٢٤٧	١,٢٧٢,٧٥١	١٢
موجودات ضريبية مؤجلة	٥,٧١٦,٦١١	٨,٥٠٩,١٥٧	١٩
موجودات أخرى	٤١,٨٢٣,٤٧٢	١٩,٤٧٩,٢٤٩	١٣
مجموع الموجودات	٢,٠٦٣,٧٩١,٢٠٤	٢,١٣٨,٨٦٠,١٤٩	
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٩٤,١٩٠,٠٧٧	٣٢٢,٩١٨,٦٧١	١٤
ودائع عملاء	١,١٩٣,٥٤٣,٥١١	١,٢٤٤,٥٧٢,٤٧٢	١٥
تأمينات نقدية	١١٥,٨٣٦,٧٧٩	١١٣,٩٦٨,١٩٥	١٦
أموال مقترضة	١٥,١٠٤,١٥١	١٥,١٠٤,١٥١	١٧
مخصصات متنوعة	١٦,٥٤٠,٧٩٧	٦,٠٢٦,٩٦٥	١٨
مخصص ضريبة الدخل	٢٢,٧٢٥,٢٢١	١٦,٧٣٤,٥٨٩	١٩
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	١,٤٩٩,٤٧١	١٩
مطلوبات أخرى	١٥٤,٦٩٣,٩١٨	١٢٥,٢٨٩,٦١١	٢٠
مجموع المطلوبات	١,٨١٢,٦٣٤,٥٥٤	١,٨٤٦,١١٤,١٢٥	
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١
علاوة الإصدار	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٢١
الاحتياطي القانوني	٣٣,٨١٤,٦٦٨	٣٩,٧٥٦,٩٧٧	٢٢
الاحتياطي الاختياري	٥٦,٠٨٢,٨٢٩	٦٧,٩٦٧,٤٤٧	٢٢
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	١٦,٨١٢,٣٣٧	٩,٤٩٧,٧٣١	٢٢
صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة بعد الضريبة	(٧,٩٠٠,٩٤٢)	٥,٤٢٣,٠٧٠	٢٣
أرباح مدورة	٤٠,٥١٨,٨٣٠	٥٨,٩٢٧,١٧٢	٢٤
مجموع حقوق الملكية العائد لمساهمي البنك	٢٢٩,٣٩٧,٧٢٢	٢٨٦,٥٧٢,٣٩٧	
حقوق غير المسيطرین	١٠,٧٥٨,٩٣٨	٦,١٧٣,٦٢٧	
مجموع حقوق الملكية	٢٤٠,١٥٦,٦٦٠	٢٩٢,٧٤٦,٠٢٤	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢,٠٦٣,٧٩١,٢٠٤	٢,١٣٨,٨٦٠,١٤٩	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٩) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨

مناقشة (ب)

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	ايضاح
١٤٥.٨٤٢,٢٣٩	١٣٣,١٦٠,٣٧٧	٢٦
٦٣,٣٤٤,٠٥٢	٥٢,٤٣٢,٢٥١	٢٧
٨٢,٤٩٨,١٨٧	٨٠,٧٢٨,١٢٦	
١٣,١٥٣,٩٣٢	١٢,٨٩٨,٢٥٥	٢٨
٩٥,٦٥٢,١٢٠	٩٣,٦٢٦,٣٨١	
٤,١١٦,٧٤٥	٢,٨٦٥,٦٣٢	٢٩
(٢١٦,٧٠٥)	(٤٠,٣٠٥)	٣٠
١,٦٤٥,٢٣٧	١,٤٤٥,٢٢٦	٣١
-	١٠,٣٧٥,١٥٩	٩
(٣,٥٦٦,١٨٨)	(٣,٥٤٠,٩٦٩)	
١٩,٠٢٤,٥٤٤	١٣,١٣٩,٦٥٠	٣٢
١١٦,٦٥٥,٧٥٣	١١٧,٨٧٠,٧٧٤	
٢٠,٤٣٣,٧٨٣	١٨,٣٣٦,٧٥٦	٣٣
٢,٦٦١,٨٠٥	٣,٤٠٣,٥٠٥	١٢ و ١١
١١,٩٦٥,٧٩٢	١٠,٨٧٥,١٧٣	٣٤
١٠,٣٢٢,٢٥٦	٢٣,٨٥٩,٣٠٥	٨
١,٩٢٧,٩٣٣	٩٥١,٦٦٨	
٤٨,٢٢١,٥٦٩	٥٧,٤٢٦,٤٠٧	
٦٨,٣٢٤,١٨٤	٦٠,٤٤٤,٣٦٧	
(١٩,٣٥٨,١٩٣)	(١٥,٥٧٢,٤٢٥)	١٩
٤٩,٠٧٥,٩٩١	٤٤,٨٧١,٩٤٢	
ويرجع إلى :		
٤٦,٤٤٠,٤٠٧	٤٣,٨٥٠,٦٦٣	
٢,٦٣٥,٥٨٤	١,٠٢١,٢٧٩	
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك :		
٠/٤٦٤	٠/٤٣٩	٢٥
أساسي ومخفض		

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٩) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

دينار		
٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٢٩,٠٧٥,٩٩١	٤٤,٨٧١,٩٤٢	الربح للسنة - قائمة (ب)
		بنود الدخل الشامل :
(٩,٤٥٦,٣١٤)	١٣,٣٢٤,٠١٢	صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية متوفرة للبيع
٧٢,٣٢٦	-	أثر تطبيق المعايير الجديدة في شركة تابعة
٣٩,٦٩٤,٠٠٣	٥٨,١٩٥,٩٥٤	إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
		إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى :
٢٧,٤٥١,٠٥٢	٥٧,١٧٤,٦٧٥	مساهمي البنك
٣,٢٤٢,٩٥١	١,٠٢١,٢٧٩	حقوق غير المسيطرين
٣٩,٦٩٤,٠٠٣	٥٨,١٩٥,٩٥٤	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٩) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

حقوق مساهمي البنك										
البيان	رأس المال	علاوة الإصدار	الاحتياطيات			أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية العائد لمساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق الملكية	
			القانوني	الإختياري	مخاطر مصرفية عامة					
العام ٢٠٠٩										
الرصيد في بداية السنة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٨١٤,٦٦٨	٥٦,٠٨٢,٨٢٩	١١,٨٨٢,٣٣٧	(٧,٩٠٠,٩٤٢)	٤٠,٥١٨,٨٣٠	٢٣٩,٣٩٧,٧٢٢	١٠,٧٥٨,٩٢٨	٢٥٠,١٥٦,٦٥٠
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	٤٣,٨٥٠,٦٦٣	٤٣,٨٥٠,٦٦٣	١,٠٢١,٢٧٩	٤٤,٨٧١,٩٤٢
صافي التغير في القيمة العادلة بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	١٦,٨٦٤,٩٨١	-	١٦,٨٦٤,٩٨١	-
تدني موجودات مالية متوفرة للبيع محول لقائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	(٣,٥٤٠,٩٦٩)	(٣,٥٤٠,٩٦٩)	-	(٣,٥٤٠,٩٦٩)
إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)	-	-	-	-	-	-	١٣,٣٢٤,٠١٢	٤٣,٨٥٠,٦٦٣	١,٠٢١,٢٧٩	٥٨,١٩٥,٩٥٤
الأرباح الموزعة	-	-	-	-	-	-	(١٠,٠٠٠,٠٠٠)	(١٠,٠٠٠,٠٠٠)	-	(١٠,٠٠٠,٠٠٠)
صافي التغير في حقوق غير المسيطرين	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥,٦٠٦,٥٨٠)	(٥,٦٠٦,٥٨٠)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	٥,٩٤٢,٣٠٩	١١,٨٨٤,٦١٨	(٢,٣٨٤,٦٠٥)	-	(١٥,٤٤٢,٣٢١)	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٩,٧٥٦,٩٧٧	٦٧,٩٦٧,٤٤٧	٩,٤٩٧,٧٣٢	٥,٤٢٣,٠٧٠	٥٨,٩٢٧,١٧٢	٢٨٦,٥٢٧,٣٩٧	٦,١٧٣,٦٢٧	٢٩٢,٧٤٦,٠٢٤
حقوق مساهمي البنك										
البيان	رأس المال	علاوة الإصدار	الاحتياطيات			أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية العائد لمساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق الملكية	
			القانوني	الإختياري	مخاطر مصرفية عامة					
الرصيد في بداية السنة	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٢٤٤,٨٠٨	٤٢,٩٤٣,١٠٩	٩,٩٧٠,٣١٥	١,١٣٧,٤٤٢	٣٠,٦٥١,٠٩٦	٢١٦,٩٤٦,٦٧٠	٨,٨١٦,٧٩٧	٢٢٥,٧٦٣,٤٦٧
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	٤٦,٤٤٠,٤٠٧	٤٦,٤٤٠,٤٠٧	٢,١٣٥,٥٨٤	٤٩,٠٧٥,٩٩١
صافي التغير في القيمة العادلة بعد الضريبة	-	-	-	-	-	(٥,٤٧٢,١٩٦)	-	(٥,٤٧٢,١٩٦)	(٤١٧,٩٣٠)	(٥,٨٩٠,١٣٦)
تدني موجودات مالية متوفرة للبيع محول لقائمة الدخل	-	-	-	-	-	(٣,٥٦٦,١٨٨)	-	(٣,٥٦٦,١٨٨)	-	(٣,٥٦٦,١٨٨)
أثر تطبيق المعايير الدولية الجديدة والمعدلة *	-	-	-	-	-	-	٤٩,٠٢٩	٤٩,٠٢٩	٢٥,٢٩٧	٧٤,٣٢٦
إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)	-	-	-	-	-	(٩,٠٢٨,٣٨٤)	٤٦,٤٨٩,٤٣٦	٣٧,٤٥١,٠٥٢	٢,٢٦٢,٥٨١	٣٩,٦٩٤,٠٠٣
الزيادة في رأس المال	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	(٢٥,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	-	-
الأرباح الموزعة	-	-	-	-	-	-	(١٥,٠٠٠,٠٠٠)	(١٥,٠٠٠,٠٠٠)	(٣٩٩,٩٥٥)	(١٥,٣٩٩,٩٥٥)
صافي التغير في حقوق غير المسيطرين	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٩,١٣٥	٩٩,١٣٥
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	٦,٥٦٩,٨٦٠	١٣,١٢٩,٧٢٠	١,٩١٢,١٢٢	-	(٢١,٦٢١,٧٠٢)	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٨١٤,٦٦٨	٥٦,٠٨٢,٨٢٩	١١,٨٨٢,٣٣٧	(٧,٩٠٠,٩٤٢)	٤٠,٥١٨,٨٣٠	٢٣٩,٣٩٧,٧٢٢	١٠,٧٥٨,٩٢٨	٢٥٠,١٥٦,٦٥٠

- من أصل الأرباح المدورة مبلغ ٨,٥٠٩,١٥٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقيد التصرف به بموجب طلب البنك المركزي الأردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل ٥,٧١٦,٦١١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨.

- من أصل الأرباح المدورة مبلغ صفر دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقيد التصرف بها بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء التغير السالب في القيمة العادلة مقابل ٧,٩٠٠,٩٤٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨.

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

* يمثل هذا البند أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) لأول مرة على القوائم المالية لشركة الشرق العربي للتأمين والتي تم تعديلها لتتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية خلال العام ٢٠٠٨.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٩) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	إيضاح
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :		
٦٨,٣٣٤,١٨٤	٦٠,٤٤٤,٣٦٧	الربح للسنة قبل الضرائب
تعديلات :		
٣,٦٦١,٨٠٥	٣,٤٠٣,٥٠٥	استهلاكات واطفاءات
١٠,٣٢٢,٣٥٦	٢٣,٨٥٩,٣٠٥	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
١,٨٦٧,٩٣٣	٨٩١,٦٦٨	مخصص تعويض نهاية الخدمة
٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	مخصص قضايا مقامة على البنك
(٢٩,٧٦٤)	٣٧,١٩٢	خسائر (أرباح) بيع موجودات آلت الى البنك
(٤٣,٩٤٧)	٣,١٤١	خسائر (أرباح) بيع ممتلكات ومعدات
-	(١٠,٣٧٥,١٥٩)	(أرباح) بيع أسهم شركة تابعة
١٦٥,٩٦٣	٢٣,٤٢٠	خسائر موجودات مالية للمتاجرة
(٩١٩,٦٨١)	(٢٥,٠٢١)	(أرباح) بيع موجودات مالية متوفرة للبيع
٣,٥٦٦,١٨٨	٣,٥٤٠,٩٦٩	خسائر تدني موجودات مالية متوفرة للبيع
(٢,٨٩٠,٦٥٥)	(١٧٠,٩١٩)	تأثير التغير في أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
٢,١٣٣,٠٠٩	(١٠,٨٠٢,٩٥٦)	المخصصات الفنية لشركة تابعة مبيعة خلال العام
٨٥,١٦٧,٣٩٠	٧٠,٨٨٩,٥١٢	المجموع
التغير في الموجودات والمطلوبات :		
٥٨,٠٠٠,٠٠٠	(٣٧٩,٣١٥)	(الزيادة) النقص في نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية مستحقة لمدة تزيد عن ثلاثة اشهر
(٩,٢١١,٦٧٨)	١٢,٠٤٦,٨٢٠	النقص (الزيادة) في الأرصدة والايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(١١٨,٣٢٠,٤٥٣)	١٢٤,٣٨٦,٥٣٨	النقص (الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة
(١,٣٢٩,٦٩٣)	(١,٣٦٢,٩٤١)	(الزيادة) في موجودات مالية للمتاجرة
١١,٢٢٩,٧٦٦	١٠,٣٢٨,٤٨٢	النقص في الموجودات الاخرى
(١,٠٠٠,٠٠٠)	(٥,٠٠٠,٠٠٠)	(النقص) في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية مستحقة خلال مدة تزيد عن ثلاثة اشهر
١٠٠,٥٨٦,٤٩٣	٤٨,٠١٥,٧٢٧	الزيادة في ودائع العملاء
(١٥,٦٣١,٥٨٣)	(٢,٧١٩,٣٣١)	(النقص) في تأمينات نقدية
(٩٨,٩٦١,٤٠٦)	(٢٦,٣٦٧,٢٠٧)	(النقص) في مطلوبات أخرى
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل الضريبة وتعويضات نهاية الخدمة		
١٠,٥٢٨,٦٩٧	٢٢٩,٨٣٨,٢٨٥	المدفوعة ومخصص قضايا مدفوع
(٣٩٨,٣٠٥)	(٦٤٠,٨٦١)	تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة
(٢,٩٠٣)	(٢١,٦٨٣)	مخصص قضايا مدفوع
(١٨,٩٠١,٩٩١)	(٢٣,٨٣٦,٨٩٣)	ضريبة الدخل المدفوعة
(٨,٧٧٤,٥٠٢)	٢٠٥,٣٣٨,٨٤٨	صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات) في عمليات التشغيل
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :		
(٢,٩٥٨,٦٠٢)	(٥٢,١٢٦,٠٣٠)	(الزيادة) في موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(٤٠,٩٩٧,٨٢٣)	(١١١,١٢١,٢٥٤)	(الزيادة) في موجودات مالية متوفرة للبيع
(٢,٢٧٢,٥٣٨)	(١,٧١٤,١٩١)	(الزيادة) في ممتلكات ومعدات
(٨٩٧,٥٨٥)	(٧٧٤,٤٤٨)	(الزيادة) في الموجودات غير الملموسة
-	(٨,٥٠١,٩١٢)	(النقص) في استثمار بشركة تابعة
-	١٨,٨٧٧,٠٧١	المتحصل من بيع أسهم شركة تابعة
(٤٨,١٢٦,٥٤٨)	(١٥٥,٣٦٠,٧٦٤)	صافي (الاستخدامات) في عمليات الاستثمار
التدفقات النقدية من عمليات التمويل :		
١,٩٤٢,١٣١	٢,٩٥٩,٢٩٥	الزيادة في حقوق غير المسيطرين
(١٤,٦٤٧,٨٠٦)	(٩,٨٠٤,٢١٦)	أرباح موزعة على المساهمين
(١٢,٧٠٥,٦٧٥)	(٦,٨٤٤,٩٢١)	صافي (الاستخدامات) في عمليات التمويل
٣,٨٩٠,٦٥٥	١٧٠,٩١٩	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
(٦٥,٧١٦,٠٧٠)	٤٣,٣٠٤,٠٨٢	صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
٢٥٢,٦٢٨,١٩٥	١٨٦,٩١٢,١٢٥	النقد وما في حكمه في بداية السنة
١٨٦,٩١٢,١٢٥	٢٣٠,٢١٦,٢٠٧	٣٦ النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٩) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

١- معلومات عامة

- ان البنك الاردني الكويتي شركة مساهمة عامة محدودة أردنية تأسست تحت رقم (١٠٨) بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٧٦ بموجب قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ ومركزه الرئيسي في مدينة عمان في منطقة العبدلي ، شارع أمية بن عبد شمس هاتف ٥٦٢٩٤٠٠ (٦) +٩٦٢ ص.ب. ٩٧٧٦ عمان ١١١٩١ الأردن .
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها ثمانية واربعون فرعاً وخارجها وعددها ثلاثة والشركة التابعة له.
- ان البنك الاردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة أسهمه في سوق عمان المالي .
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (٢٠١٠/١) المنعقدة بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٠ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين .

٢- أهم السياسات المحاسبية:-

أسس إعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية .
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمتاجرة والموجودات المالية المتوفرة للبيع والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة . كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ باستثناء أثر تطبيق المعايير والتفسيرات المبينة أدناه :
- معيار التقارير المالية رقم (٧) "الأدوات المالية: الإفصاحات"
- أقر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) خلال آذار ٢٠٠٩، وتتطلب التعديلات إفصاحات أفضل حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة، وبصفة خاصة، يتطلب التعديل الإفصاح عن قياس القيمة العادلة بمستوى تسلسل قياس القيمة العادلة، يؤدي تطبيق التعديل إلى إفصاحات إضافية إلا أنه لم يكن له أثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للبنك والشركات التابعة .
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) القطاعات التشغيلية والذي حل محل المعيار الدولي رقم (١٤) "تقارير القطاعات" وينطبق للسنوات المالية ابتداءً من أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٠٩ . إن معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) هو معيار إفصاح ، حيث نتج عنه إعادة تحديد قطاعات أعمال البنك والشركات التابعة التي يتم تقديم تقارير حولها وفق نفس الأساس المستخدم للأغراض الداخلية ولم يكن لهذا المعيار أثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للبنك والشركات التابعة .
- المعيار المحاسبي رقم (١) (عدل بالعام ٢٠٠٧) عرض القوائم المالية تطبيق للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٠٩ . وقد أدى تعديل المعيار المحاسبي رقم (١) إلى عدد من التغيرات في المصطلحات بما في ذلك عناوين معدلة للقوائم المالية الموحدة ، كما أدى إلى عدد من التغيرات في العرض والإفصاح ، إلا أنه لم يكن له أثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للبنك والشركات التابعة .
- مستويات القيمة العادلة: يتطلب المعيار تحديد الإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف بموجبه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى (٢) والمستوى (٣) لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام .

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة .
- يتم اعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، اذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم اجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك . يتم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وي بموجب النماذج الموضوعية من هيئة التأمين لشركة الشرق العربي للتأمين .
- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة .

يملك البنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ الشركة التابعة التالية :

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
المتحدة للاستثمارات المالية	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠/١٠٠	وساطة مالية	عمان	٢٠٠٢

و لعام ٢٠٠٨ الشركات التابعة التالية :

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
الشرق العربي للتأمين*	١١,٠٠٠,٠٠٠	٦٩/٦٥	تأمين	عمان	٢٠٠١
المتحدة للاستثمارات المالية	٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٦/٥٠	وساطة مالية	عمان	٢٠٠٢

* يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة. هذا وقام البنك ببيع ٨٢٥,٩٢٢ سهم من أسهم البنك في شركة الشرق العربي للتأمين بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٠٩ لتصبح مساهمة البنك في شركة الشرق العربي للتأمين ١١/٧٦ % من رأسمالها كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وتم توحيد نتائج أعمال الشركة مع البنك لتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٠٩ وهو التاريخ الذي فقد البنك فيه السيطرة على الشركة التابعة وقد تم تصنيف الأسهم المتبقية والبالغ عددها ١,٥١١,٤٥٠ سهم إلى موجودات مالية متوفرة للبيع (إيضاح ٩).

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

موجودات مالية للمتاجرة

تمثل الاستثمارات المالية للمتاجرة استثمارات في أسهم وسندات شركات متداولة في أسواق نشطة، وأن الهدف من الاحتفاظ هو توليد الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح تجار.

- يتم تسجيل الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل عند الشراء)، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد في نفس فترة حدوث التغير بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتجة عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة أو الفوائد المحققة في قائمة الدخل الموحد.

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتزليلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي إلى قائمة الدخل الموحد، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

موجودات مالية متوفرة للبيع

هي الموجودات المالية التي لا تتجه نية البنك بتصنيفها كاستثمارات مالية للمتاجرة أو الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق.

- يتم تسجيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة مضاعفاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدني في قيمتها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد. بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في الدخل الشامل / حقوق الملكية والتي تخص هذه الموجودات. يمكن استرجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقاً في قائمة الدخل الموحد إذا ما تبين بموضوعية أن الزيادة في القيمة العادلة قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسارة التدني، حيث يتم استرجاع خسائر التدني لادوات الدين من خلال قائمة الدخل الموحد، في حين يتم استرجاع خسائر التدني في أسهم الشركات من خلال الدخل الشامل.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل الموحد. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لادوات الملكية في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل / حقوق الملكية.
- يتم تسجيل الفوائد المكتسبة من الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل الموحد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية كما يسجل التدني في قيمة هذه الموجودات في قائمة الدخل الموحد عند حدوثه.
- تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد.

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

ان الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة او محددة و تتوفر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

- يتم تسجيل الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة (القيمة العادلة) مضافاً اليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، قيداً على أو لحساب الفائدة، وتزول أية خسائر ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي الى عدم امكانية استرداد الاصل او جزء منه . ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد .

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية الموحدة في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنة بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير .

- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الاصيل .

- تدني الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالقيمة العادلة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة العادلة.

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالكلفة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر السوق السائد للعائد على موجودات مالية مشابهة.

يتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل الموحد كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل الموحد باستثناء التدني في أسهم الشركات المتوفرة للبيع حيث يتم استرجاعه من خلال التغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية / الدخل الشامل عند التخلص منها .

ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية:

مباني	%
معدات وأجهزة وأثاث	٣
وسائط نقل	٩ - ١٥
أجهزة الحاسب الآلي	١٥
تحسينات مباني	٢٠

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .

- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

- يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة بواقع شهر عن كل سنة خدمة مطروحاً منه مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي .
- يتم تسجيل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها . ويتم أخذ مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد .

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة. وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزويل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزويل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحد .

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد . هذا ويتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمانها .

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وأظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة .
- يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق .
- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح اسهم الشركات عند تحققها (أقرارها من الهيئة العامة للمساهمين) .

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

- مشتقات مالية للتحوط :

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي :

- التحوط للقيمة العادلة :

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة للفعال، يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات، أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحد .

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة للفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس الفترة.

- التحوط للتدفقات النقدية :

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية للفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن الدخل الشامل / حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الدخل الموحد .

- التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية :

في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم قياس القيمة العادلة لاداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعالي من الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن الدخل الشامل / حقوق الملكية ويعترف بالجزء غير الفعالي ضمن قائمة الدخل الموحد ، ويتم تسجيل الجزء الفعالي في قائمة الدخل الموحد عند بيع الوحدة الأجنبية المستثمر بها.

- التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط للفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لاداة التحوط في قائمة الدخل الموحد في نفس الفترة.

مشتقات مالية للمتاجرة -

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة ، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي ، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد .

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤوّل للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

- أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤوّل للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات التي ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي ألت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي ألت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي. ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة

أ) الشهرة

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الحليفة أو التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ التملك. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

- يتم توزيع الشهرة على وحدة/وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

-- يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ كل قوائم مالية ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدة توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .

ب) الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها . أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

١١- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحد . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد .

- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحد في نفس الفترة.

- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية . كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

١٢- فيما يلي السياسة المحاسبية لكل بند من الموجودات غير الملموسة لدى البنك :

يتم اطفاء الانظمة والبرامج على مدى عمرها الانتاجي المقدّر بطريقة القسط الثابت وبمعدل ٢٠ ٪ سنوياً .

العملات الأجنبية

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني.

- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد.

- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الاساسية) الى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني . أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية . وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحد .

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر ، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية . وتزول ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

٣ - استخدام التقديرات

تقوم الإدارة من خلال تطبيق السياسات المحاسبية باتباع اجتهادات وفرضيات لها اثر جوهري في الاعتراف بالأرصدة المسجلة في القوائم المالية ومن اهمها الفرضيات التالية:

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل . ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

- يتم تكوين مخصص لقاء الديون اعتماداً على اسس وفرضيات معتمدة من قبل ادارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الاسس والفرضيات مع المخصصات الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشدداً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية .

- يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري .

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الانتاجية للاصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الأعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل . ويتم اخذ خسارة التدني في قائمة الدخل الموحد.

- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير اية تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني في قائمة الدخل الموحد للسنة.

١٣- مخصص ضريبة الدخل : يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نشطة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية للتقارير المالية ويتم احتساب واثبات مخصص الضريبة اللازم .

- مستويات القيمة العادلة: يتطلب المعيار تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف بموجبه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى (٢) والمستوى (٣) لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام .

٤ - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٢٤,٤٩٦,٥٢٧	٢٤,٠٧٧,٢١٢	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية :
١٩,٠٠٥,١١٤	٣٧,٩٠٣,٩٩٧	حسابات جارية وتحت الطلب
٩٣,٩٣١,٦٩٧	٢٧٢,٦٩٤,٠٣٨	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٩٥,٠٢٧,٦٢٧	٧١,٥٦٨,٠٨٣	متطلبات الاحتياطي النقدي
٤٣,٠٠٠,٠٠٠	-	شهادات ايداع
٢٧٥,٤٧٠,٩٦٥	٤٠٦,٢٤٣,٣٣٠	المجموع

- باستثناء الأرصدة مقيدة السحب لمتطلبات الاحتياطي النقدي ، لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨ .

٥ - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		
٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	البيان
١٠٧,٠٩٩,٣٥٣	٣٨,٣٧٤,١٦٧	١٠٦,٩٤٠,٥٧٨	٣٨,٢٣٣,٢٤٨	١٥٨,٧٧٥	١٤٠,٩١٩	حسابات جارية وتحت الطلب
٩٤,٢٩٠,١٢١	١٠٨,٣٣٦,٩٣٣	٦٢,٧٧٢,١٦٨	٨٦,٦٤٠,٠٩٧	٣٠,٦١٦,٩٥٣	٢١,٦٩٦,٨٣٦	ودائع تستحق خلال فترة ٣ أشهر أو أقل
-	١,٤١٨,٠٠٠	-	١,٤١٨,٠٠٠	-	-	شهادات ايداع
٢٠١,٤٨٩,٤٧٤	١٤٨,١٢٩,١٠٠	١٧٠,٧١٢,٧٤٦	١٢٦,٢٩١,٣٤٥	٣٠,٧٧٥,٧٢٨	٢١,٨٣٧,٧٥٥	المجموع

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد ٩٨٦,٩٥١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ٧٣٢,٥٤٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ .

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب مبلغ ١,٢٣٧,٥٥٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ٨٥٨,٢٣٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ .

٦ - إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		
٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	البيان
١٠,٧٤٢,٥٠٠	١١٣,٦٨٠	١٠,٧٤٢,٥٠٠	١١٣,٦٨٠	-	-	إيداعات
١,٤١٨,٠٠٠	-	١,٤١٨,٠٠٠	-	-	-	شهادات ايداع
١٢,١٦٠,٥٠٠	١١٣,٦٨٠	١٢,١٦٠,٥٠٠	١١٣,٦٨٠	-	-	المجموع

- بلغت الإيداعات مقيدة السحب مبلغ ١٧,٧٢٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ .

٧ - موجودات مالية للمتاجرة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩
٣٧٥,٥٩٩	١,٧١٥,١٢٠

أسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية

٨ - تسهيلات ائتمانية مباشرة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩
	الأفراد (التجزئة)
١,٩٠٨,٨٧٤	٢,٥٩٧,٠٢٨
	حسابات جارية مدينة
٢٢,٠٤٣,٩٧٥	٢٥,٩٣٨,٩٨٠
	قروض وكمبيالات *
٣,٨٣٥,٥٣١	٣,٤٨٥,٠٩٦
	بطاقات الائتمان
٦٩,٦٣٩,٨٨٠	١٤٣,٨٨٣,٢٥٥
	القروض العقارية
	الشركات
	الشركات الكبرى
١٠٦,٩٨٣,٤٠٤	٩٤,٣٦٥,٩٥٤
	حسابات جارية مدينة
٩٣٦,٤٥٦,٣٧٥	٧٣٦,٤٣٧,٩٢٦
	قروض وكمبيالات *
	مؤسسات صغيرة ومتوسطة
١٢,٩٨٣,٧٠٥	١٢,٦٥٢,٤٣٦
	حسابات جارية مدينة
٣٧,٣٢٢,٢٠١	٢٤,٧٤٩,٨٧٣
	قروض وكمبيالات *
٦٢,١٨٨,٣٨٤	٨٦,٥٨٩,١٣٢
	الحكومة والقطاع العام
١,٢٥٣,٣٦٢,٣٢٩	١,١٣٠,٦٩٩,٦٨٠
	المجموع
١٥,٣١٥,٤٨٥	٣٨,٩٤٦,٣٤٣
	ينزل : مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة **
٦٥٢,١٥٢	٢,٦٠٤,٤٨٨
	فوائد معلقة
١,٢٣٧,٢٩٤,٦٩٢	١,٠٨٩,١٤٨,٨٤٩
	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ١,٩٥٤,٩٥٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ٢,٧٥٩,١٧٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ .

** تتضمن المخصصات الواردة أعلاه ٢٢,٤٨٢,٤١٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (مقابل ١٣,٢١١,٥٠٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨) مكونة لمقابلة حسابات قروض وتسهيلات اجمالية بقيمة ١٤٨,٢٦٩,٦١٤ دينار (مقابل ٧٥,٧٤٢,٥٥٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨) ذات مخاطر مصنفة ضمن الديون تحت المراقبة ولم يتم تعليق فوائدها .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة ٣٦,٣٩٤,٦٢٥ دينار أي ما نسبته (٢/٢) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ٦,٧٠٢,٦٦٦ دينار أي ما نسبته (٥/٠) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة ٣٢,٧٩٠,١٢٧ دينار أي ما نسبته (٢) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ٦,٠٥٠,٥١٤ دينار أي ما نسبته (٥/٠) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ .

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها ٩,٨١١,٩٠٥ دينار أي ما نسبته (٩/٠) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل ٩,٨٠٦,٠٧٤ دينار أي ما نسبته (٨/٠) في نهاية السنة السابقة .

مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة:

دينار

٢٠٠٩	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة و القطاع العام	الاجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
الرصيد في بداية السنة	٥٨٠,٤٢٨	٢٢٨,٩٥٨	١٤,٢٦٥,٧٠٢	٢٤٠,٣٩٧	-	١٥,٣١٥,٤٨٥
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	١٥,٠٣٧	٥,٢٥٤,٧٢٤	١٧,٨٦٧,٨١٧	٧٢١,٧٢٧	-	٢٣,٨٥٩,٣٠٥
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)	٧٧,٨٩٦	-	-	١٥٠,٥٥١	-	٢٢٨,٤٤٧
الرصيد في نهاية السنة	٥١٧,٥٦٩	٥,٤٨٣,٦٨٢	٣٢,١٣٣,٥١٩	٨١١,٥٧٣	-	٣٨,٩٤٦,٣٤٣

٢٠٠٨	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة و القطاع العام	الاجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
الرصيد في بداية السنة	٤٧١,٨٤٧	١٦٥,٠٧٥	٤,٣٠٧,٣٤٤	٣١٧,٣٤١	-	٥,٢٦١,٦٠٧
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	١٧٢,٤٥٠	٧٠,٦١٠	١٠,٠٥٦,٩٤٥	٣٢,٢٥١	-	١٠,٣٢٢,٢٥٦
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)	٦٣,٨٦٩	٦,٧٢٧	٩٨,٥٨٧	١٠٩,١٩٥	-	٢٧٨,٣٧٨
الرصيد في نهاية السنة	٥٨٠,٤٢٨	٢٢٨,٩٥٨	١٤,٢٦٥,٧٠٢	٢٤٠,٣٩٧	-	١٥,٣١٥,٤٨٥

تم الإفصاح اعلاه عن إجمالي المخصصات المعدة إزاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد .

- بلغت قيمة المخصصات التي انتقلت إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ ١.٠٥٩,٦٩٣ دينار مقابل ٢.٤٨٧,٩٢٣ دينار للسنة السابقة.

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

دينار

٢٠٠٩	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة و القطاع العام	الاجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
الرصيد في بداية السنة	٦٦,٤٤٩	٨١,٥٧٦	٢٧٩,٤٠٨	٢٢٤,٧١٩	-	٦٥٢,١٥٢
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	٣٦,٠٥٩	٦٢٣,٤٦٣	٦,٥٧٣,٩٧٠	١٠١,٧٠٢	-	٧,٣٣٥,١٩٤
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	٧٣,٧٨٠	١١,٣٢٥	٤,٩٢٤,١٤٧	٥٧,٦٥١	-	٥,٠٦٦,٩٠٣
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	٤,٣١٨	-	١٨٨,٦٤١	١٢٢,٩٩٦	-	٣١٥,٩٥٥
الرصيد في نهاية السنة	٢٤,٤١٠	٦٩٣,٧١٤	١,٧٤٠,٥٩٠	١٤٥,٧٧٤	-	٢,٦٠٤,٤٨٨

٢٠٠٨	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة و القطاع العام	الاجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
الرصيد في بداية السنة	٤,٠٣٦	٤٨,١٣٦	٣٨٦,٢٧٠	٢٣٤,٢٥٠	-	٦٧٢,٦٩٢
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	٨٠,٧٧٣	٤٣,٥٦٤	٧٥,٢٨٦	٨٢,٢٧١	-	٢٨١,٨٩٤
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	١٤,٨١٥	٤,١١٥	١٩,٤٤٧	٨٤,٤٠٧	-	١٢٢,٧٨٤
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	٣,٥٤٥	٦,٠٠٩	١٦٢,٧٠١	٧,٣٩٥	-	١٧٩,٦٥٠
الرصيد في نهاية السنة	٦٦,٤٤٩	٨١,٥٧٦	٢٧٩,٤٠٨	٢٢٤,٧١٩	-	٦٥٢,١٥٢

٩ - موجودات مالية متوفرة للبيع

أن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار	٢٠٠٨	٢٠٠٩
موجودات مالية متوفرة لها أسعار سوقية :		
سندات مالية حكومية وبكفالتها*	١٥١,٧٤٥,٨٠٠	١٥٣,٠١٨,٦٠٢
سندات وأسناد قروض شركات	٢٣,٤٨٥,٦٧١	٣٧,٥٧٤,٩٩٣
أسهم شركات	٩,٨١٥,٥٩٦	١٤,٠٥٠,٥٩٤
مجموع موجودات مالية متوفرة لها أسعار سوقية	١٩٥,٠٤٧,٠٦٧	٢٠٤,٦٤٤,١٨٩
موجودات مالية غير متوفرة لها أسعار سوقية :		
أذونات خزينة حكومية *	٧,٥٤٣,٣٦٠	٧٧,٤٠٦,٣٨٣
سندات مالية حكومية وبكفالتها	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٣٢٠,٠٠٠
سندات وأسناد قروض شركات	٤,٢٠٠,٠٠٠	١٦,٢٨٧,٠٥٠
سندات مالية أخرى	٣,١٢٠,٨٨٩	١٤,٠٠٠,٠٠٠
أسهم شركات	٨,٣٠٣,٤٨٠	٢٧,١١٠,٣٥٣
مجموع موجودات مالية غير متوفرة لها أسعار سوقية	٢٣,١٦٧,٧٢٩	١٥٠,١٢٣,٧٨٦
مجموع الموجودات المالية المتوفرة للبيع	٢٢٨,٢١٤,٧٩٦	٣٥٤,٧٦٧,٩٧٥
تحليل السندات والأذونات :		
ذات عائد ثابت	١٧٥,٦٨٠,٦٦٤	٢٦١,٦١٧,١٢٩
ذات عائد متغير	٢٤,٤١٥,٠٥٦	٥١,٩٨٩,٨٩٩
المجموع	٢١٠,٠٩٥,٧٢٠	٣١٣,٦٠٧,٠٢٨
* يشمل هذا البند أذونات وسندات خزينة بمبلغ ٧٧,٤٠٦,٣٨٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ قام البنك بشراءها من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠٠٩ (٢٠٠٩, ٥٤٣,٣٦٠) دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ (٢٠٠٨, ٢٧٠, ٢٧٠) دينار مع تعهد البنك ببيعها للمؤسسة بموجب اتفاقية بيع .		
- هناك موجودات مالية متوفرة للبيع تظهر بالكلفة المطفأ حيث يتعذر عمليا قياس القيمة العادلة لها بشكل يعتمد عليه وتبلغ قيمتها ١٥٠,١٢٣,٧٨٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (٢٠٠٩, ١٦٧, ٧٢٩) دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ .		
- يتضمن هذا البند كلفة الاستثمار في شركة كهرباء المملكة والبالغة ١٢,٠٣٣,٦٥٠ دينار ما يعادل ١٩٪ من رأس مال الشركة المدفوع والذي تم تملكها من قبل البنك لقاء تسديد جزئي للتسهيلات الممنوحة لأحد عملاء البنك وتتضمن الاتفاقية منح البائع حق ممارسة خيار الشراء خلال مدة ٢٤ شهرا من تاريخ توقيع الاتفاقية الموافق ٢٧ نيسان ٢٠٠٩ بحيث يكون الثمن صافي ثمن البيع مضافا إليه سعر الفائدة والبالغ ١٠٪ في السنة على الثمن الإجمالي ومن أهم أحكام الاتفاقية ما يلي :		
أ - ان أية توزيعات أرباح نقدية أو أسهم منحة أو أسهم بسعر الخصم منذ تاريخ نقل ملكية الأسهم هي حق خالص للبائع ويتعهد البنك بتحويل توزيعات الأرباح التي تستحق للأسهم المباعة إلى حساب الشركة .		
ب - يلتزم البائع خلال فترة حق الشراء أعلاه بدفع فائدة مقدارها ١٠٪ في السنة عن الثمن الإجمالي المدفوع من قبل البنك .		
- قام البنك خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩ ببيع ٥,٩٢٢,٨٣٥ سهم من أسهمه المملوكة في شركة الشرق العربي للتأمين الى شركة الخليج للتأمين - شركة مساهمة عامة كويتية (شركة ذات علاقة) بقيمة إجمالية ١٨,٨٧٧,٠٧١ دينار وتفاصيلها كما يلي :		
	٢٠٠٩	
المبالغ المقبوضة لقاء الأسهم المباعة	١٨,٨٧٧,٠٧١	
صافي القيمة الدفترية المباعة *	٨,٥٠١,٩١٢	
أرباح بيع أسهم شركة تابعة	١٠,٣٧٥,١٥٩	

* تم احتسابها باستخدام طريقة حقوق الملكية كما في ٢٣ نيسان ٢٠٠٩ .

تم إعادة تصنيف الأسهم المتبقية والبالغ عددها ١,٥١١,٤٥٠ سهم أي ما نسبته ١١/٧٦٪ من رأسمال شركة الشرق العربي للتأمين إلى موجودات مالية متوفرة للبيع وقد نتج عن ذلك التحويل الاعتراف بتغير موجب في القيمة العادلة بقيمة ١,٥٤٢,٩٣٨ دينار صافي بعد الضريبة كما بتاريخ البيع ، وقد انخفضت قيمته إلى ٥٥٣,٦٤٢ دينار صافي بعد الضريبة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ .

١٠ - موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

دينار

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
		موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :
٧,٠٣٠,٤٤٤	١٢,٠٩٤,٩٨٤	سندات وأسناد قرض شركات
٧,٠٣٠,٤٤٤	١٢,٠٩٤,٩٨٤	مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية
		موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية :
٢٧,٣٣٤,٧٢٠	٧٥,٦٤٦,٢١٠	أذونات خزينة حكومية
١١,٣٥٥,٣٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	سندات وأسناد قرض شركات
٣٨,٦٩٠,٠٢٠	٨٥,٦٤٦,٢١٠	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية
٤٥,٧٢٠,٤٦٤	٩٧,٧٤١,١٩٤	مجموع موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(١٠٥,٣٠٠)	-	ينزل: التدني في القيمة *
٤٥,٦١٥,١٦٤	٩٧,٧٤١,١٩٤	صافي الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
		تحليل السندات و الأذونات :
٣٨,٥٨٤,٧٢٠	٨٨,٨٣١,٩٠١	ذات عائد ثابت
٧,٠٣٠,٤٤٤	٨,٩٠٩,٢٩٣	ذات عائد متغير
٤٥,٦١٥,١٦٤	٩٧,٧٤١,١٩٤	المجموع

* قام البنك خلال العام ٢٠٠٩ بشطب أسناد قرض شركات بمبلغ ١٠٥,٣٠٠ دينار وذلك لتيقن الإدارة من عدم إمكانية تحصيل قيمتها .

- تستحق السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق على عدة دفعات بحيث يستحق آخرها بتاريخ ١٣ تشرين الأول ٢٠١٦ .

١١ - ممتلكات ومعدات

دينار

أ- ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العام ٢٠٠٩						
أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات	المجموع
الكلفة :						
٣,٠٤٤,٦٦٧	٣,٨٥٨,٧٨٨	٦,٧٦٠,٢٩٧	٧١٧,٩٤١	٨,١٤٦,٢٩٧	٦,٤٧٨,٤١٧	٢٨,٠٠٦,٤٠٧
٢٧٢,٨٧٥	١,٩٠٠	٤٧٧,٨٤١	٨٥,٤٣٣	٧٥٣,٩٨٢	٧٧٢,٠١٥	٢,٣٦٤,٠٤٦
-	-	٣٧٣,٨٨٥	٢٤١,١١١	٢٩٩,٠٥٩	٢,٤٦٢	٩١٦,٥١٧
٢,٣١٧,٥٤٢	٣,٨٦٠,٦٨٨	٦,٨٦٤,٢٥٣	٥٦٢,٢٦٣	٨,٦٠١,٢٢٠	٧,٢٤٧,٩٧٠	٢٩,٤٥٣,٩٣٦
الاستهلاك المتراكم :						
-	١,١٢٨,٦٨٩	٣,٨٦٥,٥٣١	٣٩٤,١٣٧	٦,٤٤٤,٣٠٠	٤,٠٦٥,٧٢٣	١٥,٨٩٨,٣٨٠
-	١١٥,٢٤٩	٦٨٠,٩١٧	٦٦,٢١٣	٧٠٣,٥٩١	٩٥٣,٩٨٥	٢,٥١٩,٩٥٥
-	-	١٩٩,٧٠٨	١٠٨,٠٨٥	٢٣٠,٤٢٠	١,٤٥٩	٥٣٩,٦٧٢
-	١,٢٤٣,٩٣٨	٤,٣٤٦,٧٤٠	٣٥٢,٢٦٥	٦,٩١٧,٤٧١	٥,٠١٨,٢٤٩	١٧,٨٧٨,٦٦٣
٢,٣١٧,٥٤٢	٢,٦١٦,٧٥٠	٢,٥١٧,٥١٣	٢٠٩,٩٩٨	١,٦٨٣,٧٤٩	٢,٢٢٩,٧٢١	١١,٥٧٥,٢٧٣
-	-	١٦٤,٤٧١	-	-	-	١٦٤,٤٧١
٢,٣١٧,٥٤٢	٢,٦١٦,٧٥٠	٢,٦٨١,٩٨٤	٢٠٩,٩٩٨	١,٦٨٣,٧٤٩	٢,٢٢٩,٧٢١	١١,٧٣٩,٧٤٤

دينار

المعام ٢٠٠٨						
أراضي	مبانى	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلى	تحسينات مبانى	المجموع
الكلفة:						
١,٩٧٩,٦٦٧	٣,٧٣٦,٣٨٨	٦,٢٨١,٩٩٥	٦٩٩,٤٤١	٧,٩٤٨,٨٥٨	٥,٧٦٣,٥٢٩	٣٦,٤٠٩,٨٧٨
٦٥,٠٠٠	١٧٠,٥٦٠	٦٦٥,٣٨٣	١٨,٥٠٠	٢٦٥,٧٨٠	٧١٤,٨٨٨	١,٩٠٠,٠١١
-	٤٨,١٦٠	١٨٦,٩٨١	-	٦٨,٣٤١	-	٣٠٣,٤٨٢
٢,٠٤٤,٦٦٧	٣,٨٥٨,٧٨٨	٦,٧٦٠,٢٩٧	٧١٧,٩٤١	٨,١٤٦,٢٩٧	٦,٤٧٨,٥١٧	٢٨,٠٠٦,٤٠٧
الاستهلاك المتراكم:						
-	١,٠٣٨,٤٤٩	٣,٤١٣,٦٠٣	٣٠٦,١١٩	٥,٧٣٣,٢٩١	٣,١٠٨,٧٦٥	١٣,٥٨٩,٢٢٧
-	١١٢,٣٩٣	٦٢٥,٠٠٣	٨٨,٠١٨	٧٨٨,٩٨٤	٩٥٦,٩٥٨	٢,٥٧١,٣٥٦
-	٢٢,١٥٣	١٧٢,٠٧٥	-	٦٧,٩٧٥	-	٢٦٢,٢٠٣
-	١,١٢٨,٦٨٩	٣,٨٦٥,٥٣١	٣٩٤,١٣٧	٦,٤٤٤,٣٠٠	٤,٠٦٥,٧٢٣	١٥,٨٩٨,٣٨٠
٢,٠٤٤,٦٦٧	٢,٧٣٠,٠٩٩	٢,٨٩٤,٧٦٦	٢٢٣,٨٠٤	١,٧٠١,٩٩٧	٢,٤١٢,٦٩٤	١٢,١٠٨,٠٢٧
-	-	٨١٢,٦٥٧	-	-	-	٨١٢,٦٥٧
٢,٠٤٤,٦٦٧	٢,٧٣٠,٠٩٩	٣,٧٠٧,٤٢٣	٢٢٣,٨٠٤	١,٧٠١,٩٩٧	١٠,٥٤٤,١٤٠	١٢,٩٢٠,٦٨٤
نسبة الاستهلاك %						
-	٣	١٥ - ٩	١٥	٢٠	٢٠	٢٠

* يتضمن هذا البند إستبعادات متعلقة بشركة تابعة مبيعة خلال العام ٢٠٠٩ .

ب- تتضمن الممتلكات والمعدات مبلغ ٦,٠٤٢,٤٠٧ دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٩ (مقابل مبلغ ٥,٢٥٣,٥٥٣ دينار في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٨) وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل .

١٢ - موجودات غير ملموسة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠٠٩			
المجموع	أخرى	الشهرة	أنظمة حاسوب وبرامج
١,٦٠٩,٢٤٧	-	٢٢٥,٩٧٦	١,٣٨٣,٢٧١
٥٤٧,٠٥٤	٤٧,٠٠٠	-	٥٠٠,٠٥٤
٨٨٣,٥٥٠	٤٧,٠٠٠	٢٢٥,٩٧٦	٦١٠,٥٧٤
١,٢٧٢,٧٥١	-	-	١,٢٧٢,٧٥١
نسبة الإطفاء السنوية %			
٢٠			
٢٠٠٨			
المجموع	أخرى	الشهرة	أنظمة حاسوب وبرامج
١,٨٠٢,١١١	-	٢٢٥,٩٧٦	١,٥٧٦,١٣٥
٨٩٧,٥٨٥	٢٦٥,٥٠٠	-	٦٣٢,٠٨٥
١,٠٩٠,٤٤٩	٢٦٥,٥٠٠	-	٨٢٤,٩٤٩
١,٦٠٩,٢٤٧	-	٢٢٥,٩٧٦	١,٣٨٣,٢٧١
نسبة الإطفاء السنوية %			
٢٠			

١٣ - موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٩,٨٠٧,٧٤٤	٨,٢١١,٧٤٩	فوائد وإيرادات برسم القبض
٦٣٦,٢١٣	٧٠٥,٩٢٣	مصرفات مدفوعة مقدماً
١,٣٨٤,٨٢٩	٦٤٨,٦٥١	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة-بالصافي*
١,٠٣٤,٤٠٩	-	موجودات/ أرباح مشتقات مالية غير متحققة (إيضاح ٣٧)
٩,٤٨٨,٥١٠	٢,٠٦٨	مدينون**
١٤,٣٨٢,٨٢٤	٨,١٩٠,٥٥٦	شيكات مقاصة
٥,٠٨٧,٩٣٣	١,٧٢٠,٣٠٢	أخرى**
٢١,٨٢٣,٤٧٢	١٩,٤٧٩,٢٤٩	المجموع

* بموجب قانون البنوك الأردني ، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ إستملاكها . ولبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى .

** تتضمن بنود الذمم المدينة والموجودات الأخرى أرصدة تخص الشركة التابعة بمبلغ ٢٨,٠٩٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ٩,٤٨٧,٣٠٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ تخص الشركات التابعة .

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة :

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٢,٠٤٩,٦٩٥	١,٣٨٤,٨٢٩	رصيد بداية السنة
١٣,٦٤٥	٩٤,٧٢٨	إضافات
٦٧٨,٥١١	٨٣٠,٩٠٦	إستبعادات
١,٣٨٤,٨٢٩	٦٤٨,٦٥١	رصيد نهاية السنة

١٤ - ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠٠٨			٢٠٠٩			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
١٨,٩٦٦,٩١٧	١٧,١١٦,٦٥٨	١,٨٥٠,٢٥٩	٣٢٢,٩١٨,٦٧١	٢٨٨,٧٩٢,٠٥٦	٣٤,١٢٦,٦١٥	حسابات جارية وتحت الطلب
٢٧٥,٢٢٣,١٦٠	٢٦٢,٦٩٦,١٦٠	١٢,٥٢٧,٠٠٠	-	-	-	ودائع لأجل*
٢٩٤,١٩٠,٠٧٧	٢٧٩,٨١٢,٨١٨	١٤,٣٧٧,٢٥٩	٣٢٢,٩١٨,٦٧١	٢٨٨,٧٩٢,٠٥٦	٣٤,١٢٦,٦١٥	المجموع

* لا يوجد ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ .

١٥ - ودائع عملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠٠٩					
أفراد	شركات كبرى	صغيرة ومتوسطة	مؤسسات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
١٦٨,٥٤٩,٠٧٠	٥٠,٢٤٩,٨١٩	١١٨,١٤٥,٢١٩	٢٣,٦٥١,٠٠٨	٣٦٠,٥٩٥,١١٦	حسابات جارية وتحت الطلب
٧١,٦٣٦,٦١٦	٦٣٤,٢٦٣	١,٩٨٤,٠٤٥	١٣٦,١٤٢	٧٤,٣٩١,٠٦٦	ودائع التوفير
٤٧٤,١٨٧,٩١٠	١٠٠,١٨٨,١٧٦	١٣٨,٣٥٩,٨١٧	٩٣,٨٥٥,٤٨٣	٨٠٦,٥٩١,٣٨٦	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٢,٩٤٦,١٢٧	-	٤٨,٧٧٧	-	٢,٩٩٤,٩٠٤	شهادات إيداع
٧١٧,٣١٩,٧٢٣	١٥١,٠٧٢,٢٥٨	٢٥٨,٥٣٧,٨٥٨	١١٧,٦٤٢,٦٣٣	١,٢٤٤,٥٧٢,٤٧٢	المجموع
٢٠٠٨					
أفراد	شركات كبرى	صغيرة ومتوسطة	مؤسسات	الحكومة والقطاع العام	المجموع
١٤٢,٢٥١,١٤٤	٤٦,٧٩١,٥٨٩	١٠٥,١٨١,٨١٠	٢١,٣٤٨,٧٩٦	٣١٥,٥٧٢,٣٣٩	حسابات جارية وتحت الطلب
٦٢,٩٤٨,٦٦٣	٢٢١,٠٢٢	٢,١٠٢,٣٥٩	١٠٥,٩٥٥	٦٥,٣٧٧,٩٩٩	ودائع التوفير
٤٣٩,٨٤٣,٥٥٩	١٣٢,٤٦٥,٧٠٢	١٧١,٦٢٣,٦٥٦	٦٠,٤٢٩,٦٥٩	٨٠٥,٣٦٢,٥٧٦	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٥,٩٧٥,٧٤٩	-	١,٢٥٣,٨٤٨	-	٧,٢٢٩,٥٩٧	شهادات إيداع
٦٥١,٠١٩,١١٥	١٨٠,٤٧٨,٣١٣	٢٨٠,١٦١,٦٧٣	٨١,٨٨٤,٤١٠	١,١٩٣,٥٤٣,٥١١	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الأردنية و القطاع العام داخل المملكة ١١٧,٦٤٢,٦٣٣ دينار أي ما نسبته (٩/٥) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (مقابل ٨١,٨٨٤,٤١٠ دينار أي ما نسبته (٦/٩) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).
- بلغت الودائع التي لا يسجل لها فوائد ٣٠٦,٥٧٨,٣٨٤ دينار أي ما نسبته (٢٤/٦) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (مقابل ٣٦٧,٥١٨,٨١٥ دينار أي ما نسبته (٢٢/٤) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) ٢٠,١٧١,٩٨٤ دينار أي ما نسبته (١/٦) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (مقابل ١٧,٨٨٣,٥٢٤ دينار أي ما نسبته (١/٥) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).
- بلغت الودائع الجامدة ١٦,٨٠٩,٥٨٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (مقابل ١٦,٥٣٩,٦٠٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

١٦ - تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٨٤,١٦٨,٠٣٦	٨٣,٦٩٤,٧٣٠	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
٣١,٦٣٢,٦٠٢	٢٩,٨٠٢,٦٢٤	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
١٧,٦٦٠	٤٦٤,٣١١	تأمينات التعامل بالهامش
٢٨,٤٨١	٦,٥٣٠	تأمينات أخرى
١١٥,٨٣٦,٧٧٩	١١٣,٩٦٨,١٩٥	المجموع

١٧ - أموال مقترضة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

المبلغ	الكلية	عدد الأقساط المتبقية	دورية استحقاق الاقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض %
العام ٢٠٠٩					
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (أ)	٥,١٠٤,١٥١	تحدد في نهاية كل فترة فائدة	تجبير سندات عقارية	٨/٢٠	
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (ب)	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحد بتاريخ الاستحقاق	تجبير سندات عقارية	٨/٦٠	
المجموع	١٥,١٠٤,١٥١				
المبلغ	الكلية	عدد الأقساط المتبقية	دورية استحقاق الاقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض %
العام ٢٠٠٨					
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (أ)	٥,١٠٤,١٥١	تحدد في نهاية كل فترة فائدة	تجبير سندات عقارية	٨/٢٠	
الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (ب)	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دفعة واحد بتاريخ الاستحقاق	تجبير سندات عقارية	٨/٦٠	
المجموع	١٥,١٠٤,١٥١				

أ - حصل البنك بتاريخ ٢٧ آب ٢٠٠١ على قرض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري بمبلغ ١٠ مليون دينار بنسبة فائدة ٦/٢٥٪ لفترة ثلاث سنوات على أن يعاد تجديدها بعد ثلاث سنوات ويسدد هذا القرض على مدى ١٠ سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية ، استحق القسط الأول بتاريخ ٢٧ آب ٢٠٠٤ ويستحق الأخير بتاريخ ٢٧ آب ٢٠١١ .

ب - حصل البنك بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٧ على قرض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري بمبلغ ١٠ مليون دينار بنسبة فائدة ٨/٦٪ ولمدة ٥ سنوات ويستحق القرض على دفعة واحدة عند الإستحقاق بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠١٢ .

١٨ - مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	رصيد نهاية السنة
العام ٢٠٠٩			
٥,٤٦٤,٤٠٨	٨٩١,٦٦٨	٦٤٠,٨٦١	٥,٧١٥,٢١٥
مخصص تمويل نهاية الخدمة			
٢٧٣,٤٣٣	٦٠,٠٠٠	٢١,٦٨٣	٣١١,٧٥٠
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة			
١٠,٨٠٢,٩٥٦		١٠,٨٠٢,٩٥٦	-
مخصصات فنية عائدة لشركة تابعة مبيعة خلال العام			
١٦,٥٤٠,٧٩٧	٩٥١,٦٦٨	١١,٤٦٥,٥٠٠	٦,٠٢٦,٩٦٥
المجموع			
العام ٢٠٠٨			
٣,٩٩٤,٧٨٠	١,٨٦٧,٩٣٢	٣٩٨,٣٠٥	٥,٤٦٤,٤٠٨
مخصص تمويل نهاية الخدمة			
٢١٦,٣٣٦	٦٠,٠٠٠	٢,٩٠٣	٢٧٣,٤٣٣
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة			
٨,٦٦٩,٩٤٧	٢,١٣٣,٠٠٩	-	١٠,٨٠٢,٩٥٦
مخصصات فنية عائدة للشركات التابعة			
١٢,٨٨١,٠٦٣	٤,٠٦٠,٩٤٢	٤٠١,٢٠٨	١٦,٥٤٠,٧٩٧
المجموع			

١٩ - ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي :

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
١٨,٣٣٥,٣٢٧	٢٢,٧٢٥,٣٢١	رصيد بداية السنة
(١٧,٧٣٧,١١٨)	(٢٢,٨٩٥,٣٤٩)	ضريبة الدخل المدفوعة
(١,١٦٤,٨٧٢)	(١,٤٦٠,٣٥٤)	دفعه بالحساب
٢٣,٣٩١,٩٨٥	١٨,٣٦٤,٩٧١	ضريبة الدخل للسنة
٢٢,٧٢٥,٣٢١	١٦,٧٣٤,٥٨٩	رصيد نهاية السنة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي :

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٢٣,٣٩١,٩٨٥	١٨,٣٦٤,٩٧١	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
(٤,١٦٦,٢٨٤)	(٣,٥٩٤,٦٨٦)	موجودات ضريبية مؤجلة للسنة *
١٣٥,٤٩٢	٨٠٢,١٤٠	اطفاء موجودات ضريبية مؤجلة *
١٩,٢٥٨,١٩٣	١٥,٥٧٢,٤٢٥	

* تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة بنسبة ٢٠٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ عوضاً عن ٣٥٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ وذلك بموجب نسبة ضريبة الدخل للبنوك العاملة الأردنية السارية المفعول إعتباراً من أول كانون الأول ٢٠١٠ حيث نتج عن ذلك التعديل فرق بقيمة ٥٥٨,٤٢٧ دينار أخذت كمصرف في قائمة الدخل الموحد .

- نسبة ضريبة الدخل القانونية في الأردن تبلغ ٣٥٪ وتتراوح نسبة ضريبة الدخل القانونية في البلدان التي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها من ١٠ إلى ١٦٪ كما في ذلك التاريخ .
- تم تقديم كشوفات التقدير الذاتي ودفع الضريبة المستحقة لفروع البنك في الأردن والخارج حتى نهاية العام ٢٠٠٨ وتم إجراء تسوية نهائية حتى نهاية العام ٢٠٠٨ لفروع الاردن وحتى نهاية العام ٢٠٠٧ لفروع فلسطين .

- تم إجراء تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام ٢٠٠٧ للشركة المتحدة للاستثمارات المالية ، كما تم تقديم كشوف التقدير الذاتي ودفع الضريبة المستحقة لفروع البنك في الخارج حتى نهاية العام ٢٠٠٨ ، ويرأى الإدارة والمستشار الضريبي انه لن يترتب على البنك وفروعه وشركته التابعة اية التزامات تفوق المخصصات المؤخدة .

ب - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩	المبالغ			
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المبالغ المضافة	المبالغ المحررة	رصيد بداية السنة	الحسابات المشمولة
أ - موجودات ضريبية مؤجلة						
١,٨٣٣,١٢٨	١,٦٦٦,٩١٢	٥,٥٥٦,٣٧٤	٨٠٥,٥١٥	٥٥٥,٢٩٧	٥,٣٠٦,١٥٦	مخصص تعويض نهاية الخدمة
١٨,٨٤٧	٣,٩٩٦	١٣,٣٢١	-	٤٠,٥٢٨	٥٣,٨٤٩	خسارة تدني عقارات
٣,٤١٠,٠٧٦	٦,٧٤٤,٧٢٤	٢٢,٤٨٢,٤١٢	١٢,٩٧٨,٢٢٦	٢٣٨,٨٨٨	٩,٧٤٣,٠٧٤	مخصص التسهيلات
٩٥,٧٠٢	٩٣,٥٢٥	٣١١,٧٥٠	٦٠,٠٠٠	٢١,٦٨٣	٢٧٣,٤٣٣	مخصص قضايا مقامة على البنك
١٣٠,٥٠٠	-	-	-	٥٢٢,٠٠٠	٥٢٢,٠٠٠	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
٢٢٨,٣٥٨	-	-	-	٩١٣,٤٣١	٩١٣,٤٣١	مخصص التعويضات غير المبلغه
٥,٠١٦,٦١١	٨,٥٠٩,١٥٧	٢٨,٣٦٣,٨٥٧	١٣,٨٤٣,٧٤١	٢,٢٩١,٨٢٧	١٦,٨١١,٩٤٣	
ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة *						
-	١,٤٩٩,٤٧١	٦,٩٢٢,٥٤٢	١٥,٥٥٤,١١٤	٧٣٠,٦٣٠	(٧,٩٠٠,٩٤٢)	التغير المتراكم في القيمة العادلة
-	١,٤٩٩,٤٧١	٦,٩٢٢,٥٤٢	١٥,٥٥٤,١١٤	٧٣٠,٦٣٠	(٧,٩٠٠,٩٤٢)	

* بلغت المطلوبات الضريبية المؤجلة ١,٤٩٩,٤٧١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (صفر دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨) ناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية المتوفرة للبيع التي تظهر بالصافي ضمن التغير المتراكم في القيمة العادلة في حقوق الملكية .

ان الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات
٣٩٨,٦٠١	١,٦٠٨,١٩٧	-	٥,٧١٦,٦١١
١٨٨,٠٨١	٤,٢٤٢,٩٠٦	١,٤٩٩,٤٧١	٣,٥٩٤,٦٨٦
٥٨٦,٦٨٢	١٣٥,٤٩٢	-	٨٠٢,١٤٠
-	٥,٧١٦,٦١١	١,٤٩٩,٤٧١	٨,٥٠٩,١٥٧
			رصيد بداية السنة
			المضاف
			المستبعد
			رصيد نهاية السنة

ج - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٦٨,٣٢٤,١٨٤	٦٠,٤٤٤,٣٦٧		الربح المحاسبي
٩,٥٦٢,٠١٧	١٤,٤٢٩,٧٣٣		أرباح غير خاضعة للضريبة
١٩,٧٥٠,٦٥٧	٩,٠٤٨,٤٣٧		مصروفات غير مقبولة ضريبيا
٧٨,٥١٢,٨٢٤	٥٥,٠٦٣,٠٧١		الربح الضريبي
			نسبة ضريبة الدخل
٪٣٥	٪٣٥		البنك - الأردن
٪١٦	٪١٦		البنك - فلسطين
٪١٠	٪١٠		البنك - قبرص
٪٢٥	٪٢٥		الشركات التابعة
٪٣٥	٪٣٠		نسبة الضريبة المؤجلة للبنك - الأردن
٪٢٥	٪٢٤		نسبة الضريبة المؤجلة للشركة التابعة / الشركات التابعة

٢٠ - مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٦,٥٩٠,٩٠٨	٨,٧٥١,٨٦٦		فوائد برسم الدفع
١,١٥٢,٥٤١	١,٠٣٦,٠٣٠		تأمينات شيكات مقبولة الدفع
١٠,٩٢٨,٦٦٧	٢,٥٣٤,٣٦٧		ذمم دائنة ****
٣,٥٦٨,٣٦٢	١,١٤٤,١٤٠		مصروفات مستحقة وغير مدفوعة
٢,٥٥٩,٠٨٨	١,٩٧١,٣٤٩		أمانات مؤقتة - عملاء
٦٣,٨٦٠,٥١٠	١٤,٤٧٩,٤٥٤		أمانات مؤقتة *
٢,٨٥٦,٧١٣	٢,٤٩١,١٤٨		أمانات مساهمين **
٤٧,٥٤١,٥٤٤	٧٧,٤٠٦,٣٨٣		أمانات مؤقتة - اتفاقية بيع اذونات و سندات خزينة ***
٥,٢٤٦,٠٥٢	٦,١٠٢,٥٠٣		شيكات مقبولة ومصدقة
٧٨,٦٢٩	٩١,٢٤٤		تأمينات صناديق حديدية
٤٩٧,٣٤١	٣٩٣,٠٤٢		أمانات اكتتابات ****
٩٩٦,٣٧٩	٥٤١,٤٠٥		إيداعات مؤسسين لتكوين راس مال شركات
١٧,٥٨٠	٩,٠٠٠		تأمينات عقارات مبيعة
٧١٥,٠٢٨	٧,٣٧٣		مطلوبات/خسائر مشتقات مالية غير متحققة (إيضاح ٢٧)
١,٢٦١,٨٧٠	١٥,٤٧٠		معاملات في الطريق
٦,٨٢٢,٦٩٥	٨,٣١٤,٨٣٧		مطلوبات أخرى *****
١٥٤,٦٩٣,٩١٨	١٢٥,٢٨٩,٦١١		المجموع

* يمثل هذا البند أمانات مؤقتة الدفع لشركات مساهمة عامة وأخرى .

** يمثل هذا البند حصيلة المتبقي من بيع الأسهم غير المكتتب بها و البالغة ١,١٣٦,٤٩٥ سهم بموجب السعر السوقي للسهم خلال عام ٢٠٠٦ ، حيث تم قيد فرق السعر السوقي للسهم عن سعر الإصدار و البالغ ٣ دينار كأمانات مساهمين .

*** يمثل هذا البند قيمة المبالغ المقبوضة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي و الناتجة عن اتفاقية إعادة بيع اذونات خزينة .

**** يمثل هذا المبلغ حصيلة رديات الاكتتابات في شركات مساهمة عامة قيد التأسيس .

***** تتضمن المطلوبات الاخرى والذمم الدائنة أرصدة تعود للشركة التابعة بمبلغ ٢,٤٧٦,٣٧٦ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٩ (٧,٩١٣,٩٦٩ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨) للشركات التابعة .

٢١- رأس المال وعلاوة الإصدار

بلغ رأسمال البنك المكتتب به ١٠٠ مليون دينار موزعا على ١٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ ، وقد بلغت علاوة الإصدار ٥ مليون دينار كما في نهاية العام ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨ .

٢٢- الاحتياطات

ان تفاصيل الاحتياطات كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٩ هي كما يلي :

أ - احتياطي قانوني :

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك والشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

ب - احتياطي اختياري :

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الإحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

ج - احتياطي مخاطر مصرفية عامة :

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

وفيما يلي توزيع إحتياطي المخاطر المصرفية العامة حسب فروع البنك :

دينار	٢٠٠٩	٢٠٠٨
فروع الأردن	٨,١٤٥,١٣٦	١٠,١٦٤,٠٠٧
فروع فلسطين	٢٦,٨٤٩	١٥٨,٨١٤
فرع قبرص	١,٣٢٥,٧٤٦	١,٥٥٩,٥١٦
المجموع	٩,٤٩٧,٧٣١	١١,٨٨٢,٣٣٧

-- ان الإحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسم الإحتياطي	٢٠٠٩	٢٠٠٨	طبيعة التقيد
إحتياطي المخاطر المصرفية العامة	٩,٤٩٧,٧٣٢	١١,٨٨٢,٣٣٧	مقيد بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني
الإحتياطي القانوني	٣٩,٧٥٦,٩٧٧	٣٣,٨١٤,٦٦٨	مقيد التصرف به وفقاً لقانون الشركات الأردني ولقانون البنوك

٢٣- التغير المتراكم في القيمة العادلة بعد الضريبة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٢٠٠٨			٢٠٠٩		
موجودات مالية متوفرة للبيع			موجودات مالية متوفرة للبيع		
المجموع	سندات	أسهم	المجموع	سندات	أسهم
١,١٣٧,٤٤٢	(٢,١٩٨,٧٠٩)	٣,٣٣٦,١٥١	(٧,٩٠٠,٩٤٢)	(٦,٠٦٣,٨٠٠)	(١,٨٣٧,١٤٢)
١٢,٧٦٠,٨٢٧	(٦,٨٦٣,٠١٠)	(٥,٨٩٧,٨١٧)	٨,٣٢٣,٢٠٨	٤,٩٨٤,٩١٦	٣,٣٣٨,٢٩٢
٣٩٨,٦٠١	(١٨٨,٠٨١)	٥٨٦,٦٨٢	(١,٤٩٩,٤٧١)	(٦٠٧,٤٥٧)	(٨٩٢,٠١٤)
(٢٣٥,٩٢٣)	-	(٢٣٥,٩٢٣)	(٣٠١,٤٨١)	(١٩٩,٢٠٧)	(١٠٢,٢٧٤)
٣,٥٥٩,٧٦٥	٣,١٨٦,٠٠٠	٣٧٣,٧٦٥	٦,٨٠١,٧٥٦	٤,١٥٣,٤٤٦	٢,٦٤٨,٣١٠
(٧,٩٠٠,٩٤٢)	(٦,٠٦٣,٨٠٠)	(١,٨٣٧,١٤٢)	٥,٤٢٣,٠٧٠	٢,٢٦٧,٨٩٨	٣,١٥٥,١٧٢

* يظهر التغير المتراكم في القيمة العادلة بالصافي وقد بلغت المطلوبات الضريبية المؤجلة ١,٤٩٩,٤٧١ دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقابل صفر دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٨ .

٢٤- الأرباح المدورة

يشمل هذا البند مبلغ ٨,٥٠٩,١٥٧ دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٩ مقيد التصرف به بموجب طلب البنك المركزي الأردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل ٥,٧١٦,٦١١ دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٨ . كما يشمل هذا البند مبلغ صفر دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٩ (مقابل ٧,٩٠٠,٩٤٢ دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٨) مقيد التصرف به بناء على تعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء التغير المتراكم في القيمة العادلة السالب الظاهر ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية .

٢٥ - أرباح مقترح توزيعها

بلغت نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين للعام الحالي ١٥٪ من رأس المال أي ما يعادل خمسة عشرة مليون دينار . وهذه النسبة خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين ، في حين بلغت نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين في العام السابق ١٠٪ من رأس المال أي ما يعادل ١٠ مليون دينار .

٢٦ - الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
		للأفراد (التجزئة)
٣٧,٩٦٧	٦,٤٣٥	حسابات جارية مدينة
١,٩٩٢,١٠١	٢,٣٣٢,٧٠٦	قروض وكمبيالات
٦٣٠,٩٤٤	٧٢٧,٤٩٥	بطاقات الائتمان
٥,٤٨٢,٩١٢	١٠,٧٥٤,٩٣٥	القروض العقارية
		الشركات
		الشركات الكبرى
١٥,٦١٦,٩١٦	١٠,٦٨٩,٤٧٣	حسابات جارية مدينة
٧٤,٧٠٥,٠٥٢	٦٢,٢١٣,٨٢٥	قروض وكمبيالات
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
١,٩٣٩,٥٠٧	١,٥٣٠,٧٢١	حسابات جارية مدينة
٣,٩٣٤,٢٨٦	٣,١٠٥,٨٤٧	قروض وكمبيالات
٥,٠٦٣,٢٨١	٩,٢٨٥,٢٦٥	الحكومة والقطاع العام
٨,١٣٧,٦١٥	٧,٧١٨,٤٧٧	أرصدة لدى بنوك مركزية
١٠,٧٧٩,٥٨٨	٤,٧٩٧,٥٢٤	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٣,٤٨٢,٧٢٠	١٥,٣٢٨,٩٦٢	موجودات مالية متوفرة للبيع
٣,٧٣٧,٧٣١	٤,٦٦٠,٩٠٥	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٢٩٨,٦١٩	٧,٨٠٧	أخرى
١٤٥,٨٤٢,٢٣٩	١٣٣,١٦٠,٣٧٧	المجموع

٢٧ - الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
١٢,٤٥٩,٥٤٩	٦,٨٧٨,٩٦٠	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
١,٦٦٦,٠٠٦	٨٠٨,٧٥٢	حسابات جارية وتحت الطلب
٦٣٨,٩٨١	٢٩٨,٢٣٥	ودائع توفير
٣٣,٨٣٠,٠٢٤	٣٢,٧٤٦,٢٠٩	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٥٢٧,٨٣٠	٣٣٢,٢٨٠	شهادات إيداع
٧,٦٠٠,١٤٧	٥,٤٨١,٥٠٧	تأمينات نقدية
١,٢٩٩,٨٤٩	١,٢٩٦,٢٩٨	أموال مقترضة
١,٦٠٢,٥١٣	١,٩٧٥,٩٥٥	رسوم ضمان الودائع
٣,٧١٩,١٤٣	٢,٦١٤,٠٥٥	أخرى
٦٣,٢٤٤,٠٥٢	٥٢,٤٣٢,٢٥١	المجموع

٢٨ - صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٥,٤٣٠,١٦٥	٤,٥١٦,٩٩٧	عمولات تسهيلات مباشرة
٥,٤٤٧,١٢٢	٤,٣٣٣,٩٩٤	عمولات تسهيلات غير مباشرة
٢,٢٧٦,٦٤٥	٤,٠٤٧,٢٦٤	عمولات أخرى
١٣,١٥٣,٩٣٢	١٢,٨٩٨,٢٥٥	المجموع

٢٩ - أرباح عملات أجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٢٢٦,٠٩٠	٢,٦٩٤,٧١٣	ناتجة عن التداول / التعامل
٣,٨٩٠,٦٥٥	١٧٠,٩١٩	ناتجة عن التقييم
٤,١١٦,٧٤٥	٢,٨٦٥,٦٣٢	المجموع

٣٠ - (خسائر) موجودات مالية للمتاجرة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

المجموع	عوائد توزيعات أسهم	(خسائر) غير متحققة	(خسائر) متحققة	العام ٢٠٠٩
(٤٠,٣٠٥)	٥٧,٩٩٠	(٢٣,٤٢٠)	(٧٤,٨٧٥)	أسهم شركات
(٢١٦,٧٠٥)	٦٢,٥٣٢	(١٦٥,٩٦٢)	(١١٢,٢٧٥)	العام ٢٠٠٨ أسهم شركات

٣١ - أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار	٢٠٠٨	٢٠٠٩
عوائد توزيعات أسهم شركات	٦٥٥,٥٥٦	١,٤٢٠,٢٠٥
أرباح بيع موجودات مالية متوفرة للبيع	٩٨٩,٦٨١	٢٥,٠٢١
المجموع	١,٦٤٥,٢٣٧	١,٤٤٥,٢٢٦

٣٢ - إيرادات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إيجار الصناديق الحديدية	٥٧,٨٥٤	٦٤,٨٥٠
إيرادات طوابيع	٨٢,٠١٦	٦٤,٨٠١
إيرادات بطاقات الائتمان	١,٦٢٩,٠٠٤	١,٨٣٢,٤١٦
ديون معدومة مستردة	٥٣٩,٢٠٨	٢٦٤,٠٨١
إيرادات تداول أسهم وسندات - شركة تابعة	٥,٩٧٥,٥٤٢	٢,٩٩٣,٠٣٠
أرباح بيع موجودات آلت الى البنك	٢٩,٧٦٤	-
إيجارات عقارات البنك	٦٣,٤٩٧	٦٣,١٣٧
إيرادات اتصالات	٣٨٥,٦٢٠	٣٤٩,١٧٥
إيرادات حوالات	٩٣١,٥٠٩	٩١٦,٧٣٦
صافي إيرادات تأمينية	٦,٥٩٤,٧٣٢	٢,٧٩٦,٧٧٣
أخرى	٢,٧٤٥,٧٩٧	٣,٧٩٤,٦٥١
المجموع	١٩,٠٢٤,٥٤٤	١٣,١٣٩,٦٥٠

٣٣ - نفقات الموظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار	٢٠٠٨	٢٠٠٩
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	١٧,٦٥٩,٩٠٦	١٥,٨٩١,٣٧٢
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	١,٠٧٩,٠٦٣	٩٧٠,٧٧٦
نفقات طبية	٦١٨,١٤٣	٥٩١,٥٩٨
تدريب الموظفين	٣٥٠,٢١٦	٣٠٠,٩١٤
مياومات سفر	٥١٧,٩٢٢	٣٥٤,٥٥٣
نفقات التأمين على حياة الموظفين	٥٣,٤٣٣	٧٤,٣٦٥
ضريبة مضافة	٥٦,٧٧٥	٥٤,٨٥٣
بدل مكافأة أسهم موظفين - شركة تابعة*	٩٨,٣٢٥	٩٨,٣٢٥
المجموع	٢٠,٤٣٢,٧٨٣	١٨,٣٣٦,٧٥٦

* يمثل هذا البند حصة السنة من دفعات على أساس أسهم والتي قامت الشركة التابعة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وبموجب قرار الهيئة العامة غير العادية فيها بمنح كبار موظفيها ٣٪ من أسهم المنحة البالغة ٢ مليون سهم وبموجب معيار التقرير المالي الدولي رقم (٢) المتعلق بالدفعات على أساس أسهم، فقد تم الاعتراف بهذا المصروف على أساس قيمة الأسهم العادلة عند منحها وموافقة هيئة الأوراق المالية على زيادة رأس المال وتقاصيلها كما يلي:

عدد أسهم التي استحققت خلال العام ٢٠٠٩ لكبار الموظفين	٩٠٠٠٠ سهم**	(استحققت خلال العام ٢٠٠٩)
القيمة العادلة للأسهم	٢٧/٢ دينار	كما في ١٤ حزيران ٢٠٠٦
كامل مصروف الأسهم الذي ستيكده الشركة التابعة	٢٩٢,٣٠٠ دينار	
المصروف المعترف به للفترة	٩٨,٣٢٥ دينار	
تاريخ تملكها لكبار الموظفين	أول كانون الثاني ٢٠١٠	

** ان هذه الأسهم مقيد التصرف بها لمدة أربع سنوات من بداية العام ٢٠٠٦ بموجب قرار الهيئة العامة للشركة التابعة وقد إنتهى هذا التقييد خلال العام ٢٠٠٩.

٣٤ - مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار	٢٠٠٩	٢٠٠٨
إيجارات	٨٩٩,٩٠٨	٩٠٧,٦٩٩
قرطاسية	٥٣٥,٩٥٨	٧٥٧,٧٩٣
دعاية وإعلان	٧١٦,٨٧٠	١,٢٣٩,٥٦٩
إشتراكات	٨١,٢٠٧	١٥٩,١٧٢
مصاريف إتصالات	٨٠٩,٦٦٨	٨٧٥,٥٥٣
صيانة وتصليلات	١,٥٧٥,٣٦٩	١,٥٥٣,١٠٩
مصاريف تأمين	٣٨٢,٨١١	٣٠٩,٨٣٢
أتعاب ومصاريف قضائية	١٣٧,٤٣٩	١٢٩,٤٤٧
كهرباء ومياه وتدفة	٤٨٧,٦٩٣	٥١٣,٨٨٤
رسوم وضرائب وطوابع	٣٥٢,٨٦٧	٤٦٥,٨٩٣
أتعاب مهنية	١٤٣,١٩٧	١٥٧,٨٢٣
مصاريف خدمات البطاقات	٨١٣,٠٣٧	٧١٦,٧٢٧
ضيافة	٦٨,٠٥٣	١٠٨,١١٢
مصاريف نقل و مواصلات	١٠٧,٥٦٣	١٢٩,٦٠٧
مصاريف خدمات المراسلين	١٠٢,١١٧	٧٩,٧٨٥
خدمات الأمن والحماية	١٢٥,٨٢٥	١٢٣,٥٠٣
تبرعات	١٧٩,٣٤٦	١٨٣,٢٢٨
رسوم الجامعات الأردنية	٤٦٥,٥٩٦	٦٠٤,١٥١
رسول البحث العلمي والتدريب المهني	٤٦٥,٥٩٦	٦٠٤,١٥١
رسوم مجلس التعليم و التدريب المهني والتقني	٣٦٣,٧٨٢	٣٤٩,٧٤٧
مكافآت اعضاء مجلس الإدارة	٧١,٦٠٠	٩٩,٦٠٠
خسائر بيع موجودات آلت إلى البنك	٣٧,١٩٢	-
مصاريف اخرى	٢,٠٥٢,٥٧٩	١,٨٩٧,٣٨٧
المجموع	١٠,٨٧٥,١٧٣	١١,٩٦٥,٧٩٢

٣٥ - حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك - قائمة (ب)	٤٣,٨٥٠,٦٦٣	٤٦,٤٤٠,٤٠٧
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم
	دينار/ سهم	دينار/ سهم
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك :	٠/٤٣٩	٠/٤٦٤
أساسي ومخفض		

٣٦ - النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
٢٧٥,٤٧٠,٩٦٥	٤٠٦,٢٤٣,٣٣٠	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
٢٠١,٤٨٩,٤٧٤	١٤٨,١٢٩,١٠٠	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
٢٨٩,١٩٠,٠٧٧	٣٢٢,٩١٨,٦٧١	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
٨٥٨,٢٢٧	١,٢٣٧,٥٥٢	أرصدة مقيدة السحب
١٨٦,٩١٢,١٢٥	٢٣٠,٢١٦,٢٠٧	المجموع

٣٧ - مشتقات مالية

ان تفاصيل المشتقات المالية القائمة هي كما يلي:

دينار

آجال القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق						
أكثر من ثلاث سنوات	من سنة إلى ٣ سنوات	من ٣ إلى ١٢ شهر	خلال ٣ أشهر	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة
٢٠٠٩						
مشتقات مالية محتفظ بها للمتاجرة :						
-	-	-	(٣,٥٨٤,٥٥٢)	(٣,٥٨٤,٥٥٢)	(٧,٣٧٣)	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(٣,٥٨٤,٥٥٢)	(٣,٥٨٤,٥٥٢)	(٧,٣٧٣)	-
-	-	-	٣,٥٧٧,١٧٩	٣,٥٧٧,١٧٩	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	٣,٥٧٧,١٧٩	٣,٥٧٧,١٧٩	-	-
-	-	-	(٧,٣٧٣)	(٧,٣٧٣)	(٧,٣٧٣)	-
المجموع						

تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان.

آجال القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق						
أكثر من ثلاث سنوات	من سنة إلى ٣ سنوات	من ٣ إلى ١٢ شهر	خلال ٣ أشهر	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة
٢٠٠٨						
مشتقات مالية محتفظ بها للمتاجرة :						
-	-	-	(٤٠,٣٨٥,٤١٠)	(٤٠,٣٨٥,٤١٠)	(٧١٥,٠٣٨)	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(٤٠,٣٨٥,٤١٠)	(٤٠,٣٨٥,٤١٠)	(٧١٥,٠٣٨)	-
-	-	-	٤٠,٠٦٦,٠٣٩	٤٠,٠٦٦,٠٣٩	-	١,٠٣٤,٤٠٩
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	٤٠,٠٦٦,٠٣٩	٤٠,٠٦٦,٠٣٩	-	١,٠٣٤,٤٠٩
-	-	-	(٣١٩,٣٧١)	(٣١٩,٣٧١)	(٧١٥,٠٣٨)	١,٠٣٤,٤٠٩
المجموع						

٣٨ - المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات الشقيقة والشركات التابعة ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

فيما يلي ملخص المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال السنة :

المجموع		الطرف ذو العلاقة		
٢٠٠٨	٢٠٠٩	المدراء التنفيذيين	اعضاء مجلس الادارة	كبار المساهمين
بنود داخل المركز المالي :				
٨,٦٧١,٦٦٤	٣,٢٦٢,٥٧٠	٧٥٧,٩٣٥	٢,٥٠٤,٦٣٥	-
تسهيلات ائتمانية*				
٢,٤٤١,٢٨٦	٨,٩٠٩,٢٩٤	-	-	٨,٩٠٩,٢٩٤
موجودات مالية متوفرة للبيع				
٧,٠٣٠,٤٤٤	٨,٨٣٩,٠٣٦	-	-	٨,٨٣٩,٠٣٦
صافي موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق				
١٤٩,١٣٦,٧٠٤	١٤١,٨٨٣,٢٣٣	-	-	١٤١,٨٨٣,٢٣٣
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية				
١٧,٥٣٧,٧٤٤	٣٩,١٤٣,٢٢١	٨٣٦,١٨٤	١٣,٩١٣,٠٩٦	٢٤,٣٩٣,٩٤١
ودائع				
١٠٦,٥٥٨	١٩٨,٨٢١	١٩٨,٨٢١	-	-
تأمينات				
بنود خارج المركز المالي :				
٩,١٠٠	١٩,١٨٠	-	٩,١٠٠	١٠,٠٨٠
كفالات				
-	٤٣,٦٥٣	-	-	٤٣,٦٥٣
إعتمادات				
المجموع				
٢٠٠٨	٢٠٠٩			
عناصر قائمة الدخل :				
٧١٣,٥٦٦	٦٩٦,٧٠٤	٤٢,٦٢٦	٨٧,٦٠٢	٥٦٦,٤٧٦
فوائد وعمولات دائنة				
٥,٨٧٠,٣٢٦	٣,٧٥١,١٠٩	١٨,٦٤٩	٦٤٤,٠٥٧	٣,٠٨٨,٤٠٣
فوائد وعمولات مدينة				

* من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لأعضاء مجلس الادارة مبلغ ١,٢٣٥,٤٤٧ دينار يخص ائتمان ممنوح لأعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة (مقابل ٦,٢٢٩,١١٤ دينار للعام ٢٠٠٨ ممنوح لأعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة).

- يتوب عن البنك عضواً في مجلس إدارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية.

رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية

بلغت الرواتب للإدارة التنفيذية العليا للبنك والشركة التابعة ما مجموعه ٢,٦١٧,٠٠١ دينار للعام ٢٠٠٩ (مقابل ٢,٥٦٨,٨٦٠ دينار للعام ٢٠٠٨ للبنك والشركات التابعة) ولا تشمل المكافآت والحوافز المرتبطة بالإنتاجية.

٣٩ - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨.

٤٠ - إدارة المخاطر

يمارس مجلس الإدارة دوره في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة التدقيق و المخاطر). و يقوم باعتماد الحدود المقبولة للمخاطر (Risk Appetite).

تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها و التوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى (Risk Taker) وذلك للتأكد من موضوعية دائرة إدارة المخاطر في تحليل أنواع المخاطر المختلفة.

دائرة إدارة المخاطر مسؤولة عن المخاطر الائتمانية و التشغيلية و السوقية و السيولة (ضمن إطار الموجودات والمطلوبات ALM) للبنك بفروعه الداخلية و الخارجية وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق و المخاطر ضمن مجلس الإدارة . ويتم التدقيق عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي.

(٤٠/أ) - مخاطر الائتمان :

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك لعدم التزام الطرف الآخر (Counterparty) بشروط الائتمان و/ أو تدني جدارته الائتمانية.

يقوم مجلس الإدارة دورياً بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية المتوافقة مع القوانين وتعليمات البنك المركزي بعد إعدادها من الدوائر المعنية. ويتأكد المجلس من قيام إدارة البنك بالعمل ضمن هذه السياسات وتنفيذ متطلباتها، وتتضمن هذه السياسات السياسة الائتمانية للبنك والتي يتم من خلالها بيان العديد من المحددات، منها:

- متطلبات واضحة و سياسات وإجراءات اتخاذ القرار الائتماني بخصوص التسهيلات الائتمانية الجديدة أو المطلوب تجديدها أو أي تعديل مادي على هيكلها، ضمن صلاحيات محددة تتناسب مع حجم ومواصفات التسهيلات، ومن العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى المنح الغرض من التسهيلات ومصادر السداد.

- يتم اتخاذ القرارات ضمن عدة مستويات إدارية مؤهلة، ولدى البنك لجان ائتمان مختلفة على مستوى الإدارة التنفيذية وكذلك على مستوى مجلس الإدارة، ويتم ذلك بعيداً عن أي أثر لأي تضارب في المصالح (Conflict of interest)، وبما يضمن صحة واستقلالية إجراءات تقييم العميل طالبي الائتمان وتوافق ذلك مع متطلبات السياسة الائتمانية للبنك.

- سياسات وإجراءات واضحة وفعالة لإدارة وتنفيذ الائتمان بما فيها التحليل المستمر لقدرة وقابلية المقترض للدفع ضمن الشروط المتعاقد عليها، مراقبة توثيق الائتمان و أي شروط ائتمانية ومتطلبات تعاقدية (covenants) وكذلك مراقبة الضمانات وتقييمها بشكل مستمر.
- سياسات وإجراءات كافية تضمن تقييم وإدارة الائتمان غير العامل وتصنيفه وتقييم مدى كفاية المخصصات شهريا استنادا إلى التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي يعمل ضمنها البنك، إضافة إلى سياسة واضحة لإعدام الديون. حيث يصادق مجلس الإدارة على مدى كفاية هذه المخصصات.
- لدى البنك دائرة مستقلة تقوم بمتابعة الديون المتعثرة وملاحقتها بالصورة الودية قبل التحول إلى التعامل معها قضائيا.
- يتحدد نوع وحجم الضمان المطلوب بناء على تقييم المخاطر الائتمانية للعميل. وذلك ضمن إجراءات واضحة للقبول ومعايير التقييم.
- تتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات دوريا. تطلب مزيد من الضمانات في حال انخفاض قيمتها عما هو محدد في شروط الفروض. عدا انه يتم ولدى تقييم كفاية المخصصات عمل التقييم اللازم.
- يتم التخلص من أي ضمان يتم استملاكه بعد سداد مديونية العميل، وبشكل عام لا يتم استعمال الممتلكات المستملكة لأعمال البنك.
- لدى البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي لعملائه موثق ومعتمد من قبل مجلس الإدارة ويتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتيسير التسهيلات.
- لدى البنك معايير تصنيف واضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية وغير المالية المختلفة، ويتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني بشكل مستقل عن دائرة الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الدوائر المعنية.
- لدى البنك ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف وضرورة الحصول على موافقات مسبقة لأي تجاوز. تراجع دوريا وتعديل إن لزم. حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك، البلدان وكذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة وتحليل للمحفظة الائتمانية من خلال دائرة إدارة المخاطر، توضيح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركيز بها وكذلك مقارنات (Benchmarking) تاريخية وأيضا مع القطاع المصرفي.
- يراعي البنك التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالتركيز الائتماني وعملاء ذوي العلاقة، ويتم التعامل معهم بشكل مجمع ويتم إبداء عناية ومراقبة خاصة والإفصاح بشكل صريح وواضح عنهم عند إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك. هذا وتعرض التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل الأطراف ذوي العلاقة على مجلس الإدارة ويشترط عدم وجود تأثير للشخص الممنوح لهذه التسهيلات على مجلس الإدارة وكذلك لا يتم منحهم أي معاملة تفضيلية عن عملاء البنك.
- التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقيل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
		بنود داخل قائمة المركز المالي
٢٥٠,٩٧٤,٤٣٨	٣٨٢,١٦٦,١١٨	أرصدة لدى بنوك مركزية
٢٠٦,٤٨٩,٤٧٤	١٤٨,١٢٩,١٠٠	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٢,١٦٠,٥٠٠	١١٣,٦٨٠	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية:
٢٧,١٤١,٥٠٣	٣١,٤٧٩,١٢٥	للأفراد
٦٩,٣٢٩,٣٥٦	١٣٧,٧٠٥,٨٥٩	القروض العقارية
		للشركات
١,٠٢٨,٨٩٤,٦٦٨	٧٩٦,٩٢٩,٧٧١	الشركات الكبرى
٤٩,٨٤٠,٧٩١	٣٦,٤٤٤,٩٦٢	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
٦٢,١٨٨,٣٨٤	٨٦,٥٨٩,١٣٢	للحكومة والقطاع العام
		سندات وأسناد وأذونات:
٢١٠,٠٩٥,٧٢٠	٣١٣,٦٠٧,٠٢٨	ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع
٤٥,٦١٥,١٦٤	٩٧,٧٤١,١٩٤	ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٢٣,٦٨٠,٠٨٨	١٦,٤٠٤,٣٧٣	الموجودات الأخرى
١,٩٩١,٤١٠,٠٧٦	٢,٠٤٧,٣١٠,٣٤٢	المجموع
		بنود خارج قائمة المركز المالي
١٨٥,٤٣٦,٠٠٥	١٨٠,٧٤٣,٧٥٣	كفالات
٧٢,٥٠٤,٤٧٥	٦١,٧٠٦,٩٧١	اعتمادات
٢٠,١٢٨,٩٢٧	١٣,٢٣٤,٣٨٧	قبولات
١٠٢,٦٦٧,٦٥٨	٨٨,٢٨٣,٤٥٥	سقوف تسهيلات غير مستغلة
٣٨٠,٧٣٧,٠٦٥	٣٤٣,٩٦٨,٥٦٦	المجموع
٢,٣٧٢,١٤٧,١٤١	٢,٣٩١,٢٧٨,٩٠٨	المجموع

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

دينار

٢٠٠٩	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
متدنية المخاطر	٣٦٦,٦١٣	٢,٢٧٢,٨٤٥	١٩,٠٦٦,٤٤٨	١,٧٥٠,٨٢٠	٩,٨١١,٩٠٥	٣٨٢,١٦٦,١١٨	٤١٥,٤٣٤,٧٤٩
مقبولة المخاطر	٣٠,١٢٣,٣٧٩	١١٧,٥٣٣,٦٧٩	٦٥٨,٩٧١,٢٦٥	٢٩,٣٦١,٢٦٠	٧٦,٧٧٧,٢٢٧	١٤٨,٢٤٢,٧٨٠	١,٠٦١,٠٠٩,٥٩٠
منها مستحقة (*)							
لغاية ٣٠ يوم	١,٣٣٦,٢٢٧	٧٤,٧١٦	٣,٣٧٠,٢٧٠	٥٧٠,٢١٤	-	-	٥,٣٥١,٤٢٧
من ٣١ لغاية ٦٠ يوم	٢,١٨٩,٦٥٧	١,٣١١,٤٧٧	١٠,٦٧٢,٥٢٣	١,١٠٥,٦٧٩	-	-	١٥,٢٧٩,٣٣٦
تحت المراقبة	٩٦٦,٤٠٩	١٣,٧٢٧,٧٩٥	١٢٧,٨٦١,٠٨٩	٥,٧١٤,٣٢١	-	-	١٤٨,٢٦٩,٦١٤
غير عاملة:							
دون المستوى	٢٣٤,٤٣٨	٣,٧٨٢,٥٥٩	٢,٢٨٤,٤٥١	١٣٣,٤٠٢	-	-	٦,٤٣٤,٨٥٠
مشكوك فيها	٦٩,٩٦٨	٥,١٧٠,٢٨٨	١٦,٢٢٠,٥٢٥	١٤١,٦٤٨	-	-	٢١,٦٠٢,٤٢٩
هالكة	٢٦٠,٢٩٧	١,٣٩٦,٠٨٩	٦,٤٠٠,١٠٢	٣٠٠,٨٥٨	-	-	٨,٣٥٧,٣٤٦
المجموع	٣٢,٠٢١,١٠٤	١٤٣,٨٨٣,٢٥٥	٨٣٠,٨٠٣,٨٨٠	٣٧,٤٠٢,٣٠٩	٨٦,٥٨٩,١٣٢	٥٣٠,٤٠٨,٨٩٨	١,٦٦١,١٠٨,٥٧٨
ينزل: مخصص التدني	٥١٧,٥٦٩	٥,٤٨٣,٦٨٢	٣٢,١٣٣,٥١٩	٨١١,٥٧٣	-	-	٣٨,٩٤٦,٣٤٣
فوائد معلقة	٢٤,٤١٠	٦٩٣,٧١٤	١,٧٤٠,٥٩٠	١٤٥,٧٧٤	-	-	٢,٦٠٤,٤٨٨
الصافي	٣١,٤٧٩,١٢٥	١٣٧,٧٠٥,٨٥٩	٧٩٦,٩٢٩,٧٧١	٣٦,٤٤٤,٩٦٢	٨٦,٥٨٩,١٣٢	٥٣٠,٤٠٨,٨٩٨	١,٦١٩,٥٥٧,٧٤٧
٢٠٠٨	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
متدنية المخاطر	١,٨١٢,١٨٩	٥٠٥,٣٨٥	١٧,٨٧٢,٦٣٧	٢,٠٥١,٦٨٠	٩,٨٠٦,٠٧٤	٢٥٠,٩٧٤,٤٣٨	٢٨٢,٠٢٣,٤٠٣
مقبولة المخاطر	٢١,٧٨٢,٠٠٣	٦٨,٢٩٤,٢٧٢	٩٥٢,٢٩٦,٢٢٧	٤٤,٠١٣,٣٢٠	٥٢,٣٨٢,٣١٠	٢١٣,٦٤٩,٩٧٤	١,٣٥٢,٥١٨,١١٦
منها مستحقة (*)							
لغاية ٣٠ يوم	١,٠٢٦,١٨٤	٧٨,٣٧١	٤,٢٥٦,٨٧٧	٧٤٤,٦٩٩	-	-	٦,١٠٦,١٣١
من ٣١ لغاية ٦٠ يوم	١,٨٢٢,٠١٥	١,٢٤١,٦٧٧	١٤,١٨٩,٢٢٢	١,٨٢٤,٦٢٨	-	-	١٩,١٧٧,٥٦٢
تحت المراقبة	٣,١٥٦,٩٨٤	١٢٣,٧١٤	٦٨,٧٨٥,٧٥٠	٣,٦٧٦,١٠٨	-	-	٧٥,٧٤٢,٥٥٦
غير عاملة:							
دون المستوى	٣٢٥,٦٤٣	-	٢,١٩٥,٧١٩	-	-	-	٢,٥٢١,٣٦٢
مشكوك فيها	١١٧,٣٤٠	١٢٤,٠٠٤	-	٤١,٨٨٥	-	-	٢٨٣,٢٢٩
هالكة	٥٩٤,٢٢٤	٤٩٢,٥٠٥	٢,٢٨٨,٤٣٢	٥٢٢,٩١٣	-	-	٣,٨٩٨,٠٧٥
المجموع	٢٧,٧٨٨,٣٨٢	٦٩,٦٣٩,٨٨٠	١,٠٤٣,٤٣٩,٧٧٦	٥٠,٣٠٥,٩٠٦	٦٢,١٨٨,٣٨٤	٤٦٤,٦٢٤,٤١٢	١,٧١٧,٩٨٦,٧٤١
ينزل: مخصص التدني	٥٨٠,٤٢٨	٢٢٨,٩٥٨	١٤,٢٦٥,٧٠٢	٢٤٠,٣٩٧	-	-	١٥,٣١٥,٤٨٥
فوائد معلقة	٦٦,٤٤٩	٨١,٥٧٦	٢٧٩,٤٠٨	٢٢٤,٧١٩	-	-	٦٥٢,١٥٢
الصافي	٢٧,١٤١,٥٠٦	٦٩,٣٢٩,٣٤٦	١,٠٢٨,٨٩٤,٦٦٦	٤٩,٨٤٠,٧٩٠	٦٢,١٨٨,٣٨٤	٤٦٤,٦٢٤,٤١٢	١,٧٠٢,٠١٩,١٠٤

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

دينار

٢٠٠٩	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	٣٧٠,٠٣١	٢,٢٧٢,٨٤٥	١٩,٣٤٣,٦٧١	١,٧٥٠,٨٢٠	-	٢٣,٧٣٧,٣٦٧
مقبولة المخاطر	١٦,٦٧٤,٢١٥	١١٤,٤١٨,٤٢٤	٢٥٦,٦٩٣,٦٨١	٢٧,٧٣٥,٩٧١	١٧,٠١٦,٠٠٠	٤٣٢,٥٣٨,٢٩١
تحت المراقبة	٢٢٧,٢٥١	١٣,٧٢٧,٧٩٥	٥٥,٤٩٠,٠٧٦	٤,٥١٧,٦٥٩	-	٧٣,٩٦٢,٧٨١
غير عاملة:						
دون المستوى	٥٧٨,٦٥٤	٢,١٨٧,٠٣١	-	٩٥,٦٤٧	-	٢,٨٦١,٣٣٢
مشكوك فيها	٩٥٨,٧٤٥	٣٦٦,٣٦٧	٨,٣٥١,٠٦٤	٧٤,٣١٧	-	٩,٧٥٠,٤٩٣
هالكة	٦٤٧,٨٥٦	١,٣٩٦,٠٨٩	٢,٥٣٧,٦٥٤	١٠٢,٥٨٣	-	٤,٦٨٤,١٨٢
المجموع	١٩,٤٥٦,٧٥٢	١٣٤,٣٦٨,٥٥١	٣٤٢,٤١٦,١٤٦	٣٤,٢٧٦,٩٩٧	١٧,٠١٦,٠٠٠	٥٤٧,٥٣٤,٤٤٦
منها:						
تأمينات نقدية	٤,١٦٤,١١٢	٢,٢٧٢,٨٤٥	٢٢,٠٧٥,٥٣٥	٣,٩١٤,١٤٩	-	٣٢,٤٢٦,٦٤١
كفالات بنكية مقبولة	-	-	٦,٧٨١,٦٧٠	-	-	٦,٧٨١,٦٧٠
عقارية	٤,٧٠٠,٣٠٤	١٣٢,٠٩٥,٧٠٦	١٦٤,٠٣٩,٤٧٥	١٥,٧١٩,٣٢٩	١٧,٠١٦,٠٠٠	٣٣٣,٥٧٠,٨١٤
أسهم متداولة	١,٦٥٨,١٩١	-	١٤٣,٦٥٣,٧١٨	١٤,٠٠٧,٧٥٤	-	١٥٩,٣١٩,٦٦٣
سيارات وآليات	٨,٩٣٤,١٤٥	-	٥,٨٦٥,٧٤٨	٦٣٥,٧٦٥	-	١٥,٤٣٥,٦٥٨

٢٠٠٨	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	١,٩٠٧,٧٩٢	٥٠٥,٢٨٥	١٧,٨٨٥,٣٨١	٢,١٨١,٦٤٦	-	٢٢,٤٨٠,٠٢٤
مقبولة المخاطر	١٥,٧٠٦,٠١٩	٦٨,٣٤٠,١٥٠	٤٣٧,٩٢٠,٧٨٢	٢٨,٦٨٧,٥٧٩	-	٥٥٠,٦٥٤,٥٣٠
تحت المراقبة	٣٩٤,٩٦٠	١٢٣,٧١٤	٣٩,٩١١,٧٢٦	١,٦٥٤,٧٣٢	-	٤٢,٠٨٥,١٣٢
غير عاملة:						
دون المستوى	٤,٩٣٣	-	٨٩٧,٨٨٣	-	-	٩٠٢,٨١٦
مشكوك فيها	١٢٤,٩٥٢	٧٥,٠٦٢	-	-	-	٢٠٠,٠١٤
هالكة	٢١١,٨١٩	٤٩٢,٥٠٥	١,٦١٣,٨١٤	٣٩٢,٦٤١	-	٣,٧١٠,٧٧٩
المجموع	١٨,٣٥٠,٤٧٥	٦٩,٥٣٦,٨١٦	٤٨٨,٢٢٩,٥٨٦	٣٢,٩١٦,٥٩٨	-	٦٠٩,٠٣٣,٤٧٥
منها:						
تأمينات نقدية	١,٤٤١,٩٥٢	٥٠٥,٢٨٥	٣٣,٤٣٤,٤٩٤	٥,٧٤٨,٨٤٧	-	٤١,١٣٠,٦٧٨
كفالات بنكية مقبولة	-	-	٧,٢٦٠,٨٠٠	٣٣,٦١٤	-	٧,٢٩٤,٤١٤
عقارية	٢,٢٥٨,٦٧٣	٦٩,٠٣١,٤٣١	٢٤٨,٥١٥,٩٦٩	١٨,٣٣٣,٠٢٩	-	٣٣٨,١٢٩,١٠٢
أسهم متداولة	٢,١٣٠,٩٤٠	-	١٩٥,١٥١,٠٤٥	٣,٠٢١,٥١٨	-	٢٠٠,٣٠٣,٥٠٣
سيارات وآليات	١٢,٥١٨,٩١٠	-	٣,٨٦٧,٢٧٨	٥,٧٧٩,٥٩٠	-	٢٢,١٦٥,٧٧٨

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ إجمالي تلك الديون كما في نهاية السنة الحالية ٨٨٩,٦٢١,٥٠٠ دينار مقابل ٤٧٣,٤٧٣ دينار كما في نهاية السنة السابقة.

الديون المعاد هيكلتها

بلغت الديون المعاد هيكلتها مبلغ ٩٧٨,١٤٠,٤٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (مقابل ٤٣,٠٤٣,٥٦٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨).

سندات وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية للمتاجرة	ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع	ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
A-	S&P	-	٦٠٨,٧١٩	-	٦٠٨,٧١٩
B	S&P	-	٤٣٣,٩٠٨	-	٤٣٣,٩٠٨
CCC-	S&P	-	٣,١٩٠,٥٠٠	-	٣,١٩٠,٥٠٠
CCC+	S&P	-	٣٥٧,٧٩٧	-	٣٥٧,٧٩٧
B1	MOODY'S	-	٥,٣٩٤,٣٨٤	-	٥,٣٩٤,٣٨٤
C	MOODY'S	-	١,٠٨١,٣٣٥	٥٥٢,٥٨٢	١,٦٣٣,٩١٧
Ba1	MOODY'S	-	٢,٠٩٥,٠٩٥	٨,٩٠٩,٢٩٣	١١,٠٠٤,٣٨٨
Ba3	MOODY'S	-	١,٩٦٣,٩٤٤	٤٠٧,٦٧٥	٢,٣٧١,٦١٩
Aa3	MOODY'S	-	١,١٥٧,٤٢٦	-	١,١٥٧,٤٢٦
Aa2	MOODY'S	-	-	٢,٣٣٥,٤٣٣	٢,٣٣٥,٤٣٣
C	FITCH	-	٩٢,١٧٠	-	٩٢,١٧٠
C1	FITCH	-	١,٢٣٦,٠٥١	-	١,٢٣٦,٠٥١
AA	FITCH	-	٢,٢٢٨,٠٢٢	-	٢,٢٢٨,٠٢٢
B-	FITCH	-	٢,٩٦٨,٩٣٨	-	٢,٩٦٨,٩٣٨
A	FITCH	-	٢,٠٥٥,٥١٢	-	٢,٠٥٥,٥١٢
BBB+	FITCH	-	٨,٦٦٧,٩٣١	-	٨,٦٦٧,٩٣١
غير مصنف	-	-	١٩,٣٠٠,٣٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٩,٣٠٠,٣٠٠
حكومية	-	-	٢٦٠,٧٧٥,٩٨٥	٧٥,٦٤٦,٢١١	٣٣٦,٤٢١,١٩٦
الإجمالي	-	-	٣١٣,٦٠٧,٠٢٨	٩٧,٧٥١,١٩٤	٤١١,٣٥٨,٢٢٢

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي

المنطقة الجغرافية	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا*	أفريقيا*	أمريكا	دول أخرى	إجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	٢٤١,٠٧٩,٤١٨	٣٤,٦٦٩,٨٧٩	٦,٤١٦,٨٢١	-	-	-	-	٢٨٢,١٦٦,١١٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤,٥٢٨,٨٧٢	٧٥,٧٠٨,٦٥٤	٣٣,١٦٣,٣٥٤	٧٧٥,٦٩٨	-	٢٢,٩٥٢,٦٢١	-	١٤٨,١٢٩,١٠٠
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	٩٥,٩٥٥	-	١٧,٧٢٥	-	-	-	١١٣,٦٨٠
التسهيلات الائتمانية:								
للأفراد	٢١,٣٢٤,٨٩٢	١٥٤,٢٢٢	-	-	-	-	-	٢١,٤٧٩,١١٥
القروض العقارية	١٣٧,٥٢٤,٨٢٦	١٨١,٠٢٢	-	-	-	-	-	١٣٧,٧٠٥,٨٤٨
للشركات:								
الكبرى	٦٢٤,٣٣٠,٤٧٣	٤٠٧,٠٧٨	١٦٢,١٩٢,٢٢٠	-	-	-	-	٧٩٦,٩٢٩,٧٧١
الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٢٦,٢٨١,٢١١	١٦٣,٦٥١	-	-	-	-	-	٢٦,٤٤٤,٩٦٢
للحكومة والقطاع العام	٨٦,٥٨٩,١٢٢	-	-	-	-	-	-	٨٦,٥٨٩,١٢٢
سندات وأذونات:								
ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع	٢٧٦,٨٩١,٤٩٢	٢٨,١٥٦,٢٥٧	-	٨,١٠٩,٢١٢	-	٤٤٩,٩٦٧	-	٣١٣,٦٠٧,٠٢٨
ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٨٥,٦٤٦,٢١٠	١١,١٣٤,٧٢٧	-	٩٦٠,٢٥٧	-	-	-	٩٧,٧٥١,١٩٤
الموجودات الأخرى	١٦,٣٥٩,١٠٣	٢٥,٦٩٨	-	١٤,٢٦٥	-	٥,٢٠٧	-	١٦,٤٠٤,٢٧٣
الإجمالي / لنسبة الحالية	١,٦٦٠,٥٥٥,٧٢٠	١٥٠,٦٩٧,١٦٥	٢٠١,٧٧٢,٢٩٥	٩,٨٧٧,٣٥٧	-	٢٤,٤٠٧,٧٩٥	-	٢,٠٤٧,٢١٠,٢٤٢
الإجمالي / أرقام المقارنة	١,٦٨٣,٦٣٤,٥٧٩	١٢٨,٧٢٩,٤١٤	٧٢,٧٨٠,٠٤٨	٦,٢٢٣,٧١١	-	٩٩,٦٢٢,٣٧٤	-	١,٩٩١,٤١٠,٠٧٦

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي :

دينار

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	خدمات	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	اجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٨٢,١٦٦,١١٨	٢٨٢,١٦٦,١١٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤٨,١٢٩,١٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	١٤٨,١٢٩,١٠٠
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١١٣,٦٨٠	-	-	-	-	-	-	-	-	١١٣,٦٨٠
التسهيلات الائتمانية	٩٧,٧٥٠,٣٤٨	١٧٢,٦٢٩,٥٢٢	٢١٣,٨١٠,٧٥٢	٢٧٦,٩٩٢,٥٠٩	١٣٧,٧٠٥,٨٥٩	٩,٤٥٨,٢٤٢	٦٢,٣٨٠,٤٢٧	٢٠,٨٢٢,٠٤٦	٨٦,٥٨٩,١٢٢	١,٠٨٩,١٤٨,٨٤٩
سندات وأوراق وأذونات:										
ضمن الموجودات المالية المتوفرة للبيع	١٣,٤٢٩,٨٢٢	-	٢٧,٩١٣,١٧١	-	-	-	-	-	٢٦٢,٧٦٤,٠٣٥	٢١٢,٦٠٧,٠٢٨
ضمن الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٢,٢٢٥,٤٢٣	-	-	-	-	-	٨٥,٥١٥,٧٦١	٩٧,٧٤١,١٩٤
الموجودات الأخرى	٨,٦٥٩,٥٢٥	-	٢,٨٠٨,١٨٨	-	-	-	-	-	٣,٩٢٦,٦٦٠	١٦,٤٠٤,٣٧٣
الاجمالي / للسنة الحالية	٢٧٨,٠٨٢,٤٧٥	١٧٢,٦٢٩,٥٢٢	٢٥٧,٧٥٧,٥٥٥	٢٧٦,٩٩٢,٥٠٩	١٣٧,٧٠٥,٨٥٩	٩,٤٥٨,٢٤٢	٦٢,٣٨٠,٤٢٧	٢٠,٨٢٢,٠٤٦	٨٦,٥٨٩,١٢٢	١,٠٨٩,١٤٨,٨٤٩
الاجمالي / أرقام المقارنة	٦٢٠,٩٦٠,٢٥٨	٢٢٢,٥٩٥,٨٤٧	٢١٨,٨١٣,٩٨٦	٢١٧,٧٥٤,٠٩٧	٨٢,٢٠٢,١٠٤	١٢,٨٢٤,٦٦٨	٧٤,٣٢٨,٢٠١	٢٥,٣٠٢,٤٠٩	٢١٦,٦٢٨,٥٠٦	١,٩٩١,٤١٠,٠٧٦

٤٠/ب- مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار أدوات الملكية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي .

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دورياً. حيث تقوم لجنة السياسة الاستثمارية بدراساتها وتوصي بها بعد أن تتأكد من توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني، ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقف تحكم المخاطر السوقية. حيث يتم الالتزام بها والتأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة إدارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الأصول والخصوم وكذلك مجلس الإدارة.

هذا ولا يحتفظ البنك بمحفظة متاجرة (Trading) ويستعمل لها أسلوب تحليل الحساسية. حيث يتم قياس المخاطر حالياً من خلال الطريقة المعيارية (Standardised approach) لاحتمال الحد الأدنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل.

علماً بأن رصيد الموجودات المالية للمتاجرة الظاهر ضمن القوائم المالية الموحدة للبنك والبالغ ١,٧١٥,١٢٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ يعود بالكامل للشركة التابعة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الأصول والخصوم وتستخدم أحياناً الأساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر أسعار الفائدة.

٢٠٠٩			
العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار أمريكي	١	١,٦٤٦,١٦٩	(٣,٨٩٢,٢٦٣)
يورو	١	١٤٦,٠٨٤	(٢٠,٢٨٨)
جنيه استرليني	١	١,٠٣٧	(١,٦٧٠)
ين ياباني	١	٧,١٣٠	
عملات أخرى	١	(٢,٠٧٤)	(٤,٦٢٧)
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار أمريكي	١	(١,٦٤٦,١٦٩)	١,٧٩٤,٠٠٩
يورو	١	(١٤٦,٠٨٤)	٢,٤٩٥
جنيه استرليني	١	(١,٠٣٧)	١٥,٧٤١
ين ياباني	١	(٧,١٣٠)	-
عملات أخرى	١	٢,٠٧٤	٢,٤٩٥
٢٠٠٨			
العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار أمريكي	١	(١٧,١٧٧)	(٤,٠١٧,٩٣٤)
يورو	١	(١٠٨,٩٦٦)	(١٢,٥٨٥)
جنيه استرليني	١	٢٢,٨٨٥	(٣٨,٨٠٠)
ين ياباني	١	٢,٠٠٦	-
عملات أخرى	١	٤٥,٣٨٤	(٢,٢٩٩)
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار أمريكي	١	١٧,١٧٧	N/A
يورو	١	١٠٨,٩٦٦	١٢,٨٩٦
جنيه استرليني	١	(٢٢,٨٨٥)	٢٩,٨٩٦
ين ياباني	١	(٢,٠٠٦)	-
عملات أخرى	١	(٤٥,٣٨٤)	٣,٤٨٣

- مخاطر العملات:

يظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض البنك لها وأثر تغير محتمل ومعقول على أسعارها مقابل الدينار على قائمة الأرباح والخسائر ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك إلى لجنة الأصول والخصوم وكذلك مجلس الإدارة.

دينار

العملة	التغير في سعر صرف العملة (%)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
يورو	٥	(١٤,٢٣٢)	-
جنيه استرليني	٥	(١,١١٧)	-
ين ياباني	٥	٨٤٨	-
عملات أخرى	٥	٧٧,٨٧٠	-

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الاسهم وتغير قيمة الاسهم منفردة.

دينار

المؤشر	التغير في المؤشر (%)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
مؤشر سوق عمان	٥	١١١,٨١٩	٥١,٠٧٢
مؤشر سوق فلسطين	٥	٣,٠٤٢	-
مؤشر سوق الكويت	٥	٥٤,٨٩٤	-
مؤشر سوق دبي	٥	٢٩,١٨٢	-
المؤشر	التغير في المؤشر (%)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
مؤشر سوق عمان	(٥)	(٣٢١,٨١٨)	(٥١,٠٧٢)
مؤشر سوق فلسطين	(٥)	(٣,٠٤٢)	-
مؤشر سوق الكويت	(٥)	(٥٤,٨٩٤)	-
مؤشر سوق دبي	(٥)	(٢٩,١٨٢)	-

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الأجل الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها و استخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة كالمشتقات .
يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب .

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي :

دينار

فجوة إعادة تسعير الفائدة							
المجموع	عناصر بدون فائدة	٣ سنوات أو أكثر	من سنة الى ٣ سنوات	من ٦ أشهر الى سنة	من ٣ أشهر الى ٦ أشهر	من شهر الى ٣ أشهر	اقل من شهر
٢٠٠٩							
الموجودات :							
٤٠٦,٢٤٣,٣٣٠	١٧١,١٠٦,٩١١	-	-	-	-	٢٣٥,١٣٦,٤١٩	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
١٤٨,١٢٩,١٠٠	٥,٩٥١,٩٨٦	-	-	-	-	٢,٨٨٧,٩٩٢	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١١٣,٦٨٠	-	-	-	-	١١٣,٦٨٠	-	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٧١٥,١٢٠	١,٧١٥,١٢٠	-	-	-	-	-	موجودات مالية للمتاجرة
١,٠٨٩,١٤٨,٨٤٩	٥,٥٠١,٩٠٦	٤١,٣٤١,١٩٢	٢٩,٦٨٧,٨٨٣	٥٣٧,٦٩١,٨٣١	١٢٤,٩٢٨,١٨٦	١٠٩,٩١٦,٥١١	تسهيلات ائتمانية مباشرة
٣٥٤,٧٦٢,٩٧٥	٤١,١٦٠,٩٤٧	٤٦,٣١٦,٦٠٢	١١٥,٩٧٩,٩٦٠	١٩,٧١٦,١٢٧	٢٦,٥٤٥,٦٠٥	٤٤,٥٤٥,٦٩٩	موجودات مالية متوفرة للبيع
٩٧,٧٤١,١٩٤	-	-	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٥٤,٣٤٠	٣٨,٤٨٨,٧٩٨	١٨,٢٩٣,٥٧٦	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١١,٧٣٩,٧٤٤	١١,٧٣٩,٧٤٤	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات بالصافي
١,٢٧٢,٧٥١	١,٢٧٢,٧٥١	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
٨,٥٠٩,١٥٧	٨,٥٠٩,١٥٧	-	-	-	-	-	موجودات ضريبة مؤجلة
١٩,٤٧٩,٢٤٩	١٦,٥٧٦,٠٢٦	-	-	١٦٠,١٥٨	٣٤٥,٣١٣	٢,١٧٩,٦٩٥	الموجودات الأخرى
٢,١٣٨,٨٦٠,١٤٩	٢٢٣,٥٢٤,٥٤٨	٨٧,٦٥٧,٧٩٤	١٥٥,٦٦٧,٨٤٣	٥٧٧,١٢٢,٤٥٦	١٩٠,٤٢١,٥٨٢	١٧٧,٨٢٣,٤٧٣	اجمالي الموجودات
المطلوبات :							
٣٢٢,٩١٨,٦٧١	١,١٧٢,٥٩٩	-	-	-	-	٤٥,٥٢٩,٥١٢	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٢٤٤,٥٧٣,٤٧٢	٣٠٦,٥٧٨,٣٨٤	-	٢,١٨٤,٧٦٠	٨٥,٨١٦,٣٠٥	٩٨,٤٢٤,٧٨٠	٢٠٣,٠٩٣,٤٥٠	ودائع عملاء
١١٣,٩٦٨,١٩٥	٢٣,٦٣٩,٩٤٠	-	-	١٩,٣٦٧,٨٣١	٢٠,٢٥٤,١٠٤	٢٠,٤٨٥,٩٨٢	تأمينات نقدية
١٥,١٠٤,١٥١	-	-	-	-	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,١٠٤,١٥١	أموال مقترضة
٦,٠٢٦,٩٦٥	٦,٠٢٦,٩٦٥	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
١٦,٧٣٤,٥٨٩	١٦,٧٣٤,٥٨٩	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
١,٤٩٩,٤٧١	١,٤٩٩,٤٧١	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبة مؤجلة
١٢٥,٢٨٩,٦١١	١٠٨,٢٤٩,٥٨٧	-	-	-	-	٩٩٠,٥٩٠	مطلوبات أخرى
١,٨٤٦,١١٤,١٢٥	٤٢٣,٩٠١,٥٣٥	-	٢,١٨٤,٧٦٠	١٠٥,١٨٤,١٣٦	١٢٨,٦٧٨,٨٨٤	٢٧٥,٢٠٣,٦٨٥	إجمالي المطلوبات
٢٩٢,٧٤٦,٠٢٤	(٢٠٠,٣٦٦,٩٨٧)	٨٧,٦٥٧,٧٩٤	١٥٣,٤٨٣,٠٨٣	٤٧٢,٤٣٨,٣٢٠	٦١,٧٤٢,٦٩٨	(٩٧,٣٨٠,٢١٢)	فجوة إعادة تسعير الفائدة
٢٠٠٨							
٢,٠٦٣,٧٩١,٢٠٥	٢٢٦,٦٤٠,٥١٥	٨٠,٧٧٧,٠٧٨	٩٥,٧٦٩,٤٧٧	٦٨٥,٠٨٢,٢٢٢	٢٤٦,٧٥٢,٠٥٦	٢٢٦,٦٧٨,٠٨٠	إجمالي الموجودات
١,٨١٢,٦٣٤,٥٥٤	٤٢١,٨١٤,٠٣٦	١١,٨٧٥,٨٢٠	٩,٨٦٦,٨٨١	٩٧,٩٣٦,٥٨٠	٦٥,٣٨٤,٢٣٩	٢١٢,٨٠٩,٠٥٨	إجمالي المطلوبات
٢٥٠,١٥٦,٦٥٠	(١٨٥,١٧٣,٥٢٢)	٦٨,٩٠١,٢٥٨	٨٥,٩٠٢,٤٩٦	٥٨٧,١٥٥,٦٤٢	٢٨٢,٣٦٧,٨١٧	١٢,٨٦٩,٠٢٢	فجوة إعادة تسعير الفائدة

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

دينار

٢٠٠٩	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	اجمالي
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٣٧,٧٢١,٧٣١	٧,٣٠٩,٩٢٠	٧٣٢,٨٣٠	-	١,٤٠٠,٦٩٩	٤٧,١٦٥,١٨٠
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية ^٢	١٠٦,١٩٠,٤٤٨	٦,١٩٣,٦٩٦	١٢,٥١٧,٩٧٦	٧٧٥,٨٧٦	٧,٠٥٣,٠٣٢	١٣٢,٧٣١,٠٢٨
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٧,٧٢٥	-	-	-	٩٥,٩٥٥	١١٣,٦٨٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٢٥٧,٩٩٨,٣٢٤	١١,٦٥١,٦٥٢	٣٢,١٣٢	٤٦١,٧٩١	٢١٠,٤٥٧	٢٧٠,٣٥٤,٣٥٦
موجودات مالية متوفرة للبيع	٥٥,٦٩١,١٠٤	١,٢٠٢,٤٣٨	٢,٤٣٣,١٤٠	-	١٤,٨٩٥,٤٥٣	٧٤,٢٢٢,١٣٥
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١١,٥٤٢,٤٠٢	٥٥٢,٥٨٢	-	-	-	١٢,٠٩٤,٩٨٤
ممتلكات ومعدات	١٤٣,٢١٤	-	-	-	-	١٤٣,٢١٤
موجودات غير ملموسة	١٣,٩٢٧	-	-	-	-	١٣,٩٢٧
موجودات أخرى	٣,٦٥٨,٠٩٤	١٠١,٤٦٥	٨,٠٤٠	-	٣٣,٨٤٤	٣,٨٠١,٤٤٣
إجمالي الموجودات	٤٧٢,٩٧٦,٩٦٩	٢٧,٠١١,٧٥٣	١٥,٧٢٤,١١٨	١,٢٣٧,٦٦٧	٢٣,٦٨٩,٤٤٠	٥٤٠,٦٣٩,٩٤٧
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٤٥,٢٢٠,٦٩٠	-	١٥٣	-	-	٢٤٥,٢٢٠,٨٤٣
ودائع عملاء	٢١١,٤٤٤,٣٦٦	٢٦,٨٧٧,٣٨٨	١٣,٩٨٨,٨٠٤	١,١٥١,١٨٤	١٠,٠٤٠,١٠١	٢٣٣,٥٠١,٨٤٣
تأمينات نقدية	٢٨,١٨٨,١٥٦	٦٦٦,٥٨١	١٥٠,٠٦٠	٣٣,٣١٢	١٧٠,٨٦٣	٢٩,٢٠٨,٩٧٢
مطلوبات أخرى	٤,٧٣٢,٩٣٨	٧٥,٣٧١	٢٤,٧٤٩	٨٣٦	١١٩,٨٤٠	٤,٩٥٣,٧٣٤
إجمالي المطلوبات	٤٨٩,٥٨٦,١٥٠	٢٧,٦١٩,٣٤٠	١٤,١٦٣,٧٦٦	١,١٨٥,٣٣٢	١٠,٣٣٠,٨٠٤	٥٤٢,٨٨٥,٣٩٢
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية	(١٦,٦٠٩,١٨١)	(٦٠٧,٥٨٧)	١,٥٦٠,٣٥٢	٥٢,٣٣٥	١٣,٣٥٨,٦٣٦	(٢,٢٤٥,٤٤٥)
إلتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية	١١١,٠٣٩,٦٠٥	٢٥,٦٨٥,٧٣٢	١,٠٧٥,٩٦٣	٦٩٥,٩٨٥	٩,٣٠٥,٨٤٣	١٤٧,٨٠٣,١٢٨
دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	أخرى	اجمالي	
٢٠٠٨						
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤٢,٠١٨,٨٠٢	٧,٩٠٩,٧١٤	٢٧,٨٨٥	-	٢,٠٠٢,٨١٤	٥٢,٩٥٩,٢١٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤٩,٠٣٨,١٠٢	٢,٧٩٠,٣٦٧	١١,٨٦٠,٩٦١	-	٦,٩٦٥,١٨١	١٧٠,٦٥٤,٥١١
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٢,٠٧٠,٧٢٥	-	-	-	٨٩,٧٧٥	١٢,١٦٠,٥٠٠
موجودات مالية للمتاجرة	-	-	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٣٠٥,٢٥٩,٤١٤	١٣,٧٧٥,٣٩٩	-	٥٤١,٢٥٠	٣٢١,٢٥٥	٢١٩,٨٩٧,٢١٨
موجودات مالية متوفرة للبيع	٣٧,٨٠٩,٥٩٢	٧٤٠,٠٦٧	٢,٢١٦,٥٩٠	-	٨,٢٨٦,١٤٢	٤٩,٢٤٨,٣٩١
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٧,٠٣٠,٤٤٤	-	-	-	-	٧,٠٣٠,٤٤٤
ممتلكات ومعدات	١٥٦,٧١٩	-	-	-	-	١٥٦,٧١٩
موجودات غير ملموسة	١٤,٥٥٤	-	-	-	-	١٤,٥٥٤
موجودات أخرى	٣,٩٧٤,٦٨٥	٨٢,٢٢٩	١٩,١٩٢	٦٧٥	(١١٤,٨٠٧)	٣,٩٦٢,٩٧٤
إجمالي الموجودات	٥٥٨,٣٧٣,٠٣٧	٢٥,٢٩٨,٥٧٦	١٤,٢٣٤,٦٢٨	٥٤١,٩٢٥	١٧,٦٢٦,٢٦٠	٦١٦,٠٨٤,٥٢٦
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٠١,٢١٠,٦٧٧	١٢١,٩٢٩	٩١,٧٣٦	٦٨٠,٤٤٦	-	٢٠٢,١٠٤,٧٨٨
ودائع عملاء	٢٩٧,٠٣٩,٥٢٧	٢١,٦١٠,٤٧٩	١٢,٢٤٠,٩٧٦	٢٥,٢٩٢	٩,٢٨٦,٦٣٨	٣٤٠,٣٠٣,٠١٢
تأمينات نقدية	٥٤,٨٢٧,٧٦٣	٢,٠٩٤,٣٦٢	١٩٠,٣٥٦	٥٦,٩٢٤	١٥٥,٨٨٥	٥٧,٢٢٥,٢٩٠
مخصص ضريبة الدخل	٢٦,٥٤٩	٥١٤,٧٦٣	-	-	-	٥٤١,٣١٢
مطلوبات أخرى	٨,٦٧١,١١٣	٩٩,٥٨٥	٩٣,٤١٥	٣,٧٦٨	(١٨٤,٧٢٩)	٨,٦٨٣,١٥٢
إجمالي المطلوبات	٥٦١,٧٧٥,٦٢٩	٢٤,٤٤١,١١٨	١٢,٧١٦,٤٨٣	٧٦٦,٥٣٠	٩,٢٥٧,٧٩٤	٦٠٨,٩٥٧,٥٥٤
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية	(٣,٤٠٢,٥٩٢)	٨٥٧,٤٥٨	١,٥٠٨,١٤٥	(٢٢٤,٦٠٥)	٨,٢٨٨,٥٦٦	٧,١٦٦,٩٧٢
إلتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية	١٤٣,٣٧٤,٤٠٠	٢٥,١٣٥,٢٤٣	١,٦٤٣,٠٢٠	٨٩٢,٦٩٣	٢,٨٥٩,١١٣	١٧٢,٩٠٤,٤٦٩

٤٠/ج- مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ البيانات المالية :
تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو تسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين. (وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM) .

- يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.
- تتم مراقبة السيولة أيضاً من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية.

دينار

٢٠٠٩							
المطلوبات :							
أقل من شهر	من شهر الى ٣ أشهر	من ٣ أشهر الى ٦ أشهر	من ٦ أشهر الى سنة	من سنة الى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
٢٩٢,٨٠٣,٩٥٣	١٤,٤٩٥,٠٨٠	٣,١١٦,٣١٠	١٢,٥٠٣,٣٢٨	-	-	-	٣٢٢,٩١٨,٦٧١
٨٥٤,٩٨٤,٨٢٢	٢٠٣,٠٩٣,٤٥٤	٩٨,٤٢٤,٧٨٥	٨٥,٨٨٤,٦٥١	٢,١٨٤,٧٦٠	-	-	١,٢٤٤,٥٧٢,٤٧٢
٥٣,٨٦٠,٢٧٨	٢٠,٤٨٥,٩٨٢	٢٠,٢٥٤,١٠٤	١٩,٣٦٧,٨٣١	-	-	-	١١٣,٩٦٨,١٩٥
-	-	-	-	١٥,١٠٤,١٥١	-	-	١٥,١٠٤,١٥١
-	-	-	-	-	-	٦,٠٢٦,٩٦٥	٦,٠٢٦,٩٦٥
١٦,٧٣٤,٥٨٩	-	-	-	-	-	-	١٦,٧٣٤,٥٨٩
-	-	-	-	١,٤٩٩,٤٧١	-	-	١,٤٩٩,٤٧١
٦٧,١٧٨,٢٦٣	٣٢,٣٩٧,٥٦٢	٦,٩٦٤,٢١٤	٩,٤٢٥,٠٠٧	٧,٣٦٨,٩٨١	١,٩٥٥,٥٨٤	-	١٢٥,٣٨٩,٦١١
١,٢٨٥,٥٦١,٩٠٥	٢٧٠,٤٧٢,٠٧٨	١٢٨,٧٥٩,٤١٣	١٢٧,١٨٠,٨١٧	٢٦,١٥٧,٣٦٣	١,٩٥٥,٥٨٤	٦,٠٢٦,٩٦٥	١,٨٤٦,١١٤,١٢٥
٨٢٢,٦٧٧,٤٠٠	٩٧,٠٠٧,٠٠٤	١٦٤,٣٣٢,٩٢٣	١٥٨,٩١١,٦٣٣	٣١٩,٨٠٧,٨٠٦	٥٢٠,١٣٦,٢٢٣	٥٥,٩٨٧,١٦٠	٢,١٣٨,٨٦٠,١٤٩
مجموع الموجودات							
٢٠٠٨							
المطلوبات :							
أقل من شهر	من شهر الى ٣ أشهر	من ٣ أشهر الى ٦ أشهر	من ٦ أشهر الى سنة	من سنة الى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
٢٦١,٨٣٠,٢٦١	٢٦,٢٨٢,٦٠٨	٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٧٧,٢٠٨	-	-	-	٢٩٤,١٩٠,٠٧٧
٨٩٤,٨٨٥,١٣٤	١٥٩,٦٩٩,٦٨٤	٥١,٠٨٩,٠٩٩	٨١,٤٧٩,٣٥٢	٤,٥١٤,٤٢٢	١,٨٧٥,٨٢٠	-	١,١٩٣,٥٤٣,٥١١
٦٦,٢٣٨,٩٨٦	٢٥,٦٧٤,٢٢٥	٨,٢٩٥,١٤٠	١٥,٣٨٠,٠٢٠	٢٤٨,٤٠٨	-	-	١١٥,٨٣٦,٧٧٩
-	-	-	-	٥,١٠٤,١٥١	١٠,٠٠٠,٠٠٠	-	١٥,١٠٤,١٥١
-	-	-	-	-	-	١٦,٥٤٠,٧٩٧	١٦,٥٤٠,٧٩٧
٢٢,٧٢٥,٣٢١	-	-	-	-	-	-	٢٢,٧٢٥,٣٢١
-	-	-	-	-	-	-	-
٧٧,١٨٨,٥٦٧	١٧,١٦٠,٧٤١	٤٤,٧٣٢,٢٧١	١٤,٨٤٠,٤٧٣	١٧٣,٠٦٥	٤٠٥,٢٩٠	١٩٣,٥١١	١٥٤,٦٩٣,٩١٨
١,٣٢٢,٨٦٨,٢٦٩	٢٢٨,٨١٧,٢٥٨	١٠٩,١١٦,٥١٠	١١٢,٧٧٧,٠٥٣	١٠,٠٤٠,٠٤٦	١٢,٢٨١,١١٠	١٦,٧٣٤,٣٠٨	١,٨١٢,٦٣٤,٥٥٤
٥٥٢,٠٤٢,١٦٤	١١٩,٠٩٧,٢١١	١٣٢,٢٩٤,٤٩٦	٣٥٣,٠٥٤,٦٥٠	٣٢٣,٨٧٢,١٢٩	٥٤٨,٥٦٧,١١٧	٣٣,٨٦٣,٤٣٧	٢,٠٦٢,٧٩١,٢٠٤
مجموع الموجودات							

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية من تاريخ القوائم المالية :

دينار

لغاية شهر	من شهر الى ٣ أشهر	من ٣ أشهر الى ٦ أشهر	الاجمالي
٢٠٠٩			
المشتقات للمتاجرة:			
- مشتقات العملات	٣,٥٧٧,١٧٩	-	٣,٥٧٧,١٧٩
لغاية شهر	من شهر الى ٣ أشهر	من ٣ أشهر الى ٦ أشهر	الاجمالي
٢٠٠٨			
المشتقات للمتاجرة:			
- مشتقات العملات	٤٠,٠٦٦,٠٣٩	-	٤٠,٠٦٦,٠٣٩

ثالثاً: بنود خارج قائمة المركز المالي :

دينار

لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	أكثر من (٥) سنوات	المجموع
٢٠٠٩			
الإعتمادات والقبولات	٧٥,٧٤١,٠٩٦	-	٧٥,٧٤١,٠٩٦
السقوف غير المستغلة	٨٨,٢٨٣,٤٥٥	-	٨٨,٢٨٣,٤٥٥
الكفالات	١٧٧,١٤٩,١٤٨	٣,٥٩٤,٦٠٥	١٨٠,٧٤٣,٧٥٣
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	٣٦,٧٥٠	٧٥٧,٩٥٠	٣,١٠٥,٦٦٠
المجموع	٣٤١,٢١٠,٤٤٩	٤,٣٥٢,٥٥٥	٣٤٧,٧٧٣,٩٦٤
لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	أكثر من (٥) سنوات	المجموع
٢٠٠٨			
الإعتمادات والقبولات	٩٣,١٤٣,٢١٧	-	٩٣,١٤٣,٢١٧
السقوف غير المستغلة	١٠٢,٦٦٧,٦٥٨	-	١٠٢,٦٦٧,٦٥٨
الكفالات	١٧٢,١٩٦,٤١٢	١٣,٢٢٩,٥٩٢	١٨٥,٤٢٦,٠٠٥
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	٢٧,٥٠٠	٤٣٩,٠٥٠	٢,١٧٢,٩١٠
المجموع	٣٦٨,٠٣٤,٧٨٧	١٣,٦٦٨,٦٤٣	٣٨٤,٤٠٩,٧٩٠

٤١ - معلومات عن قطاعات أعمال البنك

- أ - يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية كما يمتلك البنك شركة تابعة تختص بخدمات الوساطة المالية :
- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء والأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك .
- خدمات التأمين: ممارسة معظم خدمات التأمين حتى نهاية ٢٣ نيسان ٢٠٠٩ .
- خدمات الوساطة المالية: ممارسة معظم خدمات الوساطة والاستشارات المالية .

فيما يلي معلومات عن أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

النوع	٢٠٠٨	٢٠٠٩	أخرى	الوساطة المالية	خدمات التأمين *	الخزينة	المؤسسات	الأفراد
إجمالي الدخل	١١٦,٦٥٥,٧٥٢	١١٧,٨٧٠,٧٧٤	٥,٥٢٦,٤٢٠	٢,٩٥٧,٢٢٢	٢,٦٤٨,٢٤٩	٢٢,٥٩٢,٦٧٦	٦٩,٠٥٢,٨٢٢	٥,٠٨٢,٢٧٢
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء	١٠,٢٣٢,٢٥٦	٢٣,٨٥٩,٣٠٥	-	-	-	-	١٨,٥٨٩,٥٤٤	٥,٢٦٩,٧٦١
نتائج أعمال القطاع	١٠٦,٢٢٣,٤٩٧	٩٤,٠١١,٤٦٩	٥,٥٢٦,٤٢٠	٢,٩٥٧,٢٢٢	٢,٦٤٨,٢٤٩	٢٢,٥٩٢,٦٧٦	٥٠,٤٦٤,٢٧٩	(١٨٧,٢٨٨)
ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	٣٨,٩٨٩,٣١٢	٣٣,٥٦٧,١٠٢	٣٠,٧٣٦,٨٤٥	١,٠٦٠,٨٥٢	١,٧٦٩,٤٠٥	-	-	-
الربح قبل الضرائب	٦٨,٣٣٤,١٨٤	٦٠,٤٤٤,٣٦٧	(٢٥,٢٠٠,٤١٥)	١,٨٩٦,٣٧١	٨٧٨,٨٤٤	٢٢,٥٩٢,٦٧٦	٥٠,٤٦٤,٢٧٩	(١٨٧,٢٨٨)
ينزل : ضريبة الدخل	١٩,٢٥٨,١٩٢	١٥,٥٧٢,٤٢٥	١٤,٨١٥,٢٦٩	٤٣٦,٧٠١	٢٢٠,٤٥٥	-	-	-
الدخل السنو	٤٩,٠٧٥,٩٩١	٤٤,٨٧١,٩٤٢	(٤٠,٠١٥,٦٨٤)	١,٤٥٩,٦٧٠	٥٥٨,٣٨٩	٢٢,٥٩٢,٦٧٦	٥٠,٤٦٤,٢٧٩	(١٨٧,٢٨٨)
موجودات القطاع	٢,٠١٥,٤٩٦,٨٤٦	٢,١١٧,٣٣٨,٤٩٧	-	١٥,٣٥٦,٩٥٠	-	١,٠٠٨,٧١٠,٣٩٩	٩٩٤,٣٩٣,٢٥٩	٩٨,٨٧٧,٨٨٩
استبعاد الموجودات والمطلوبات بين القطاعات	-	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	٢١,٥٢١,٦٥٢	٢١,٥٢١,٦٥٢	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	٢,٠١٥,٤٩٦,٨٤٦	٢,١٣٨,٨٦٠,١٤٩	٢١,٥٢١,٦٥٢	١٥,٣٥٦,٩٥٠	-	١,٠٠٨,٧١٠,٣٩٩	٩٩٤,٣٩٣,٢٥٩	٩٨,٨٧٧,٨٨٩
مطلوبات القطاع	١,٧٦١,٤٥١,٠٣٨	١,٨٠١,٦٠٥,٧٥٧	-	٣,٠١٤,٢١٩	-	٤١٦,٩٢٨,٦٧٦	٦٤١,٢٢٠,٩٤٤	٧٤٠,٤٤١,٩١٨
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	٥١,١٨٢,٥١٦	٤٤,٥٠٨,٣٦٨	٤٤,٥٠٨,٣٦٨	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	١,٨١٢,٦٣٤,٥٥٤	١,٨٤٦,١١٤,١٢٥	٤٤,٥٠٨,٣٦٨	٣,٠١٤,٢١٩	-	٤١٦,٩٢٨,٦٧٦	٦٤١,٢٢٠,٩٤٤	٧٤٠,٤٤١,٩١٨
مصاريف رأسمالية	٢,١٢٤,١١٩	١,٨٩٩,٦٠٤	١,٨٩٩,٦٠٤	-	-	-	-	-
الاستهلاكات والاطفاءات	٢,٦٦١,٨٠٥	٣,٤٠٣,٥٠٥	٣,٤٠٣,٥٠٥	-	-	-	-	-

* حتى نهاية ٢٢ نيسان ٢٠٠٩ .

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في قبرص وقلسطين .

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

النوع	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة
٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي الإيرادات	١٨٣,٧٨٢,٦٩٨	٢٥,٩٧٢,٣٧٩	١٥٧,٨١٠,٤١٩
مجموع الموجودات	٢,٠١٥,٤٩٦,٨٤٦	٤٤٣,٧٦٤,٠٠٦	١,٥٧١,٧٣٢,٨٤٠
المصروفات الرأسمالية	٢,١٢٤,١١٩	١,٨٩٩,٦٠٤	٢,١١٣,١٦٧

٤٢ - إدارة رأس المال:

أ - وصف لما يتم اعتباره كراسمال

يصنف رأس المال الى عدة تصنيفات كراسمال مدفوع، راسمال اقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك إجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لأغراض رقابية تلبية لمطالبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي. ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين الأول يسمى رأس المال الأساسي (Tier 1) ويتكون من رأس المال المدفوع، الاحتياطيات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة). الأرباح المدورة بعد استثناء أي مبالغ تخضع لأي قيود وحقوق الأقلية وي طرح منها خسائر الفترة، تكلفة شراء أسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي والشهرة، أما الجزء الثاني رأس المال الإضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الأجنبية، احتياطي مخاطر مصرفية عامة، الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين، الديون المساندة و٤٥٪ من التغير المتراكم في القيمة العادلة إذا كان موجبا و يطرح بالكامل إذا كان سائبا.

وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية رأس المال عن ١٢٪ نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال.

ويطرح الاستثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة (إذا لم يتم دمج بياناتها المالية) وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية الأخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا يقل رأس المال المدفوع عن ٤٠ مليون دينار، وأن لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات عن ٦٪، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن ١٢٪ ويراعي البنك الالتزام بها.

يلتزم البنك بالمادة (٦٢) من قانون البنوك بأنه على البنك أن يقطع سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (١٠٪) من أرباحه الصافية في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل راسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (٤١) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقيد بالحدود التي يقرها البنك المركزي و المتعلقة بما يلي:

١ - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.

٢ - نسبة إجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة.

٣ - نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكثر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خطته الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية. ومن أجل مزيد من التحفظ تحوطا للظروف المحيطة والدورات الاقتصادية فقد قرر مجلس الإدارة ضمن استراتيجية البنك ان لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن ١٤٪.

يتم اخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفردا بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المديق الداخلي. وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحصر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) والملائم وبالتالى تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبمعدل لا يقل عن ٢٠٪ حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أي أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (internal generation) ويمكن اللجوء الى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

يتم توزيع رأس المال على خطوط العمل والتوظيفات المختلفة حسب الموجودات المرجحة بالمخاطر Capital Allocation وحسبما مذكور في مقررات بأزل وتعليمات البنك المركزي الأردني.

د- كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل ، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع السنة السابقة :

دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
ألف دينار	ألف دينار	
		بنود رأس المال الأساسي :
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	رأس المال المكتتب به
٢٢,٨١٥	٣٩,٧٥٧	الاحتياطي القانوني
٥٦,٠٨٣	٦٧,٩٦٧	الاحتياطي الاختياري
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	علاوة الإصدار
١,٧٧٠	-	الفائض في رأس المال التنظيمي لشركة التأمين التابعة المبيعة خلال العام ٢٠٠٩
٢٤,٩٤٧	٣٥,٤١٨	الأرباح المدورة (بعد تخفيض الأرباح المقترح توزيعها و الموجودات الضريبية المؤجلة)
٥,٨٢٢	٦,١٧٤	حقوق غير المسيطرين
		يطرح منه :
-	-	مبالغ مقيدة السحب
١,٣٨٢	١,٢٧٣	الشهرة و الموجودات غير الملموسة
٣,٢١٧	١,٠٤٠	٥٠٪ من الاستثمارات في شركات التأمين والشركات المالية والاستثمارات ذات الأهمية في الشركات الأخرى
٢٢٢,٨٢٩	٢٥٢,٠٠٤	مجموع رأس المال الأساسي
		بنود رأس المال الاضافي :
١١,٨٨٢	٩,٤٩٨	احتياطي المخاطر المصرفية العامة
(٧,٦٠٥)	٢,٤٤٠	التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المتوفرة للبيع بنسبة ١٠٠٪ من التغير السالب أو ٤٥٪ من أصل التغير الموجب
		يطرح منه :
-	-	استثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة
-	-	استثمارات في رؤوس أموال البنوك و الشركات المالية الأخرى
٣,٢١٧	١,٠٤٠	٥٠٪ من الإستثمارات في شركات التأمين والشركات المالية والإستثمارات ذات الأهمية في الشركات الأخرى
٢٢٢,٨٩٩	٢٦٢,٩٠٢	مجموع رأس المال التنظيمي
١,٤٩٣,٣٧٢	١,٤٨٠,٦٤٧	مجموع الموجودات المرجعة بالمخاطر
٪١٤/٩٩	٪١٧/٧٦	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (٪)
٪١٤/٩٢	٪١٧/٠٢	نسبة رأس المال الأساسي (٪)*

* تم احتساب رأس المال الاساسي بعد طرح استثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة كونه لم يتم دمج بياناتها المالية .

٤٣ - حسابات محاسبة لصالح العملاء

لايوجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء .

٤٤ - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

دينار	المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	٢٠٠٩
الموجودات:				
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤٠٦,٢٤٣,٣٣٠	..	٤٠٦,٢٤٣,٣٣٠	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤٨,١٢٩,١٠٠	-	١٤٨,١٢٩,١٠٠	
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١١٣,٦٨٠	-	١١٣,٦٨٠	
موجودات مالية للمتاجرة	١,٧١٥,١٢٠		١,٧١٥,١٢٠	
تسهيلات ائتمانية مباشرة	١,٠٨٩,١٤٨,٨٤٩	٧٦,٥٣٠,٩٨١	١,٠١٢,٦١٧,٨٦٨	
موجودات مالية متوفرة للبيع	٣٥٤,٧٦٧,٩٧٥	٢٤٠,١٤٢,٥٨١	١١٤,٦٢٥,٣٩٤	
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٩٧,٧٤١,١٩٤	٢٢,٠٩٤,٩٨٣	٧٥,٦٤٦,٢١١	
ممتلكات و معدات بالصافي	١١,٧٣٩,٧٤٤	١١,٧٣٩,٧٤٤	-	
موجودات غير ملموسة	١,٢٧٢,٧٥١	١,٢٧٢,٧٥١	-	
موجودات ضريبية مؤجلة	٨,٥٠٩,١٥٧	٨,٥٠٩,١٥٧	-	
موجودات أخرى	١٩,٤٧٩,٢٤٩	٢,٥٦٩,٦٥٤	١٦,٩٠٩,٥٩٥	
مجموع الموجودات	٢,١٣٨,٨٦٠,١٤٩	٣٦٢,٨٥٩,٨٥١	١,٧٧٦,٠٠٠,٢٩٨	
المطلوبات:				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٢٢,٩١٨,٦٧١	..	٣٢٢,٩١٨,٦٧١	
ودائع عملاء	١,٢٤٤,٥٧٢,٤٧٢	٢,١٨٤,٧٦٠	١,٢٤٢,٣٨٧,٧١٢	
تأمينات نقدية	١١٣,٩٦٨,١٩٥	-	١١٣,٩٦٨,١٩٥	
أموال مقترضة	١٥,١٠٤,١٥١	١٥,١٠٤,١٥١	-	
مخصصات متنوعة	٦,٠٢٦,٩٦٥	٦,٠٢٦,٩٦٥	-	
مخصص ضريبة الدخل	١٦,٧٣٤,٥٨٩	-	١٦,٧٣٤,٥٨٩	
مطلوبات ضريبية مؤجلة	١,٤٩٩,٤٧١	١,٤٩٩,٤٧١	-	
مطلوبات أخرى	١٢٥,٢٨٩,٦١١	٩,٣٢٤,٥٦٥	١١٥,٩٦٥,٠٤٦	
مجموع المطلوبات	١,٨٤٦,١١٤,١٢٥	٣٤,١٣٩,٩١٢	١,٨١١,٩٧٤,٢١٣	
صافي الموجودات	٢٩٢,٧٤٦,٠٢٤	٣٢٨,٧١٩,٩٣٩	(٣٥,٩٧٣,٩١٥)	

الموجودات:	٢٠٠٨	لغاية سنة	اكثر من سنة	المجموع
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢٧٥,٤٧٠,٩٦٥	--	٢٧٥,٤٧٠,٩٦٥	٢٧٥,٤٧٠,٩٦٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤	--	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤	٢٠١,٤٨٩,٤٧٤
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٠,٧٤٢,٥٠٠	١,٤١٨,٠٠٠	١٠,٧٤٢,٥٠٠	١٢,١٦٠,٥٠٠
موجودات مالية للمتاجرة	٣٧٥,٥٩٩	--	٣٧٥,٥٩٩	٣٧٥,٥٩٩
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٥١١,٣٢٦,٧٢٦	٧٢٦,٠٥٧,٩٦٦	٧٢٦,٠٥٧,٩٦٦	١,٢٣٧,٣٩٤,٦٩٢
موجودات مالية متوفرة للبيع	٩٢,٥٥٤,٤٦٣	١٣٥,٦٦٠,٣٣٣	١٣٥,٦٦٠,٣٣٣	٢٢٨,٢١٤,٧٩٦
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢٨,٥٨٤,٧٢٠	١٧,٠٣٠,٤٤٤	١٧,٠٣٠,٤٤٤	٤٥,٦١٥,١٦٤
ممتلكات ومعدات	--	١٢,٩٢٠,٦٨٤	١٢,٩٢٠,٦٨٤	١٢,٩٢٠,٦٨٤
موجودات غير ملموسة	--	١,٦٠٩,٣٤٧	١,٦٠٩,٣٤٧	١,٦٠٩,٣٤٧
موجودات ضريبية مؤجلة	--	٥,٧١٦,٦١١	٥,٧١٦,٦١١	٥,٧١٦,٦١١
موجودات أخرى	٣٥,٩٣٤,٠٧٤	٥,٨٨٩,٣٩٨	٥,٨٨٩,٣٩٨	٤١,٨٢٣,٤٧٢
مجموع الموجودات	١,١٥٦,٤٨٨,٥٢١	٩٠٦,٣٠٢,٦٨٣	٩٠٦,٣٠٢,٦٨٣	٢,٠٦٢,٧٩١,٢٠٤
المطلوبات:				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٩٤,١٩٠,٠٧٧	--	٣٩٤,١٩٠,٠٧٧	٣٩٤,١٩٠,٠٧٧
ودائع عملاء	١,١٨٧,١٥٣,٢٦٩	٦,٣٩٠,٢٤٢	٦,٣٩٠,٢٤٢	١,١٩٣,٥٤٣,٥١١
تأمينات نقدية	١١٥,٥٨٨,٢٧١	٢٤٨,٤٠٨	٢٤٨,٤٠٨	١١٥,٨٣٦,٧٧٩
أموال مقترضة	--	١٥,١٠٤,١٥١	١٥,١٠٤,١٥١	١٥,١٠٤,١٥١
مخصصات متنوعة	--	١٦,٥٤٠,٧٩٧	١٦,٥٤٠,٧٩٧	١٦,٥٤٠,٧٩٧
مخصص ضريبة الدخل	٢٢,٧٢٥,٢٢١	--	٢٢,٧٢٥,٢٢١	٢٢,٧٢٥,٢٢١
مطلوبات ضريبية مؤجلة	--	--	--	--
مطلوبات أخرى	١٥٣,٩٢٢,٠٥١	٧٧١,٨٦٧	٧٧١,٨٦٧	١٥٤,٦٩٣,٩١٨
مجموع المطلوبات	١,٧٧٢,٥٧٩,٠٨٩	٣٩,٠٥٥,٤٦٥	٣٩,٠٥٥,٤٦٥	١,٨١٢,٦٣٤,٥٥٤
صافي الموجودات	(٦١٧,٠٩٠,٥٦٨)	٨٦٧,٢٤٧,٢١٨	٨٦٧,٢٤٧,٢١٨	٢٥٠,١٥٦,٦٥٠

٤٥ - مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة إستناداً إلى طريقة التقييم . حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي :

- المستوى (١) : الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة ؛
- المستوى (٢) : معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى (١) الذي يتم رسده للأصل أو الإلتزام ، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار) ؛
- المستوى (٣) : معلومات عن الأصل أو الإلتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة) .

٢٠٠٩	المستوى (١)	المستوى (٢)	المستوى (٣)	المجموع
موجودات أدوات مالية :				
موجودات مالية للمتاجرة	١,٧١٥,١٢٠	--	--	١,٧١٥,١٢٠
موجودات مالية متوفرة للبيع	٢٠٤,٦٤٤,١٨٩	١٥٠,١٢٣,٧٨٦	--	٣٥٤,٧٦٧,٩٧٥
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	١٢,٠٩٤,٩٨٤	٨٥,٦٤٦,٢١٠	--	٩٧,٧٤١,١٩٤
مشتقات أدوات مالية	--	--	--	--
مجموع موجودات أدوات مالية	٢١٨,٤٥٤,٢٩٣	٢٣٥,٧٦٩,٩٩٦	--	٤٥٤,٢٢٤,٢٨٩
مطلوبات أدوات مالية :				
مشتقات أدوات مالية	٧,٣٧٣	--	--	٧,٣٧٣
مجموع مطلوبات مالية	٧,٣٧٣	--	--	٧,٣٧٣

٤٦ - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية

دينار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
إعتمادات	٧٣,٠٠٤,٢٩٠	٦٢,٥٠٦,٧٠٩	
قبولات	٢٠,١٣٨,٩٢٧	١٣,٢٣٤,٣٨٧	
كفالات			
دفع	٧٧,٠٩١,١٨٤	٧٠,٨٥١,١٩٤	
حسن تنفيذ	٦٢,٥٥٦,٨٦٣	٦٨,٤١٦,٥١٦	
أخرى	٤٤,٧٧٧,٩٥٨	٤١,٤٧٦,٠٤٣	
سقف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	١٠٢,٦٦٧,٦٥٨	٨٨,٢٨٣,٤٥٥	
المجموع	٢٨١,٢٣٦,٨٨٠	٢٤٤,٧٦٨,٣٠٤	

ب - التزامات تعاقدية :

دينار	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
عقود شراء ممتلكات ومعدات	١,٠٣٥,٤١٠	٧٥٦,٩٠٢	
عقود مشاريع إنشائية	٥٧٧,٤٣٨	٦٥٣,٣٠٢	
عقود مشتريات أخرى	٥١١,٢٧١	٤٨٩,٤٠٠	
المجموع	٢,١٢٤,١١٩	١,٨٩٩,٦٠٤	

- ج - بلغت قيمة عقود الإيجار التشغيلية مبلغ ٢,٠٠٥,٦٦٠ دينار و تتراوح فترتها من سنة إلى اثنتي عشرة سنة (مقابل ٣,١٧٢,٩١٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨) .
- د - بلغ الجزء غير المسدد من مساهمة البنك في رأسمال شركات ٣٨٤,٠٥٩ دينار (مقابل ٤٠٨,٨٧٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨) .
- تفاصيلها كما يلي :

إسم الشركة	إجمالي الاستثمار	الالتزام المتبقي	تاريخ التسديد
- صندوق الأردن الاستثماري	٧٠٩,٠٠٠	١٤٣,٩٢٧	عند الطلب
- شركة فلسطين لإنشاء وتطوير المناطق الصناعية	١٨٠,٨٦٧	٩٠٠	عند الطلب
- شركة تصدير المحاصيل الزراعية	٣١٩,٠٥٠	٢٣٩,٢٢٢	عند الطلب

٤٧ - القضايا المقامة على البنك

- أ - بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك ٥,٢٤١,٧٣٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (مقابل ٤,٨٩٧,٢٣٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨) . ويرأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترقب على البنك التزامات تقوى المخصص المأخوذ لها والبالغ ٢١١,٧٥٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ (مقابل ٢٧٣,٤٣٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨) .
- ب - لا يوجد قضايا مقامة على الشركة التابعة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨ .
- ج - بلغت القضايا المقامة ضد شركة الشرق العربي للتأمين للمطالبة بتعويضات حوادث مختلفة القيمة ١,٠٨٦,٢٢٠ دينار لدى المحاكم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ .

٤٨ - معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

٤٨/١ المعايير المتعلقة بالعرض والإفصاح

تم اتباع المعايير الجديدة والمعدلة التالية خلال الفترة الحالية في إعداد القوائم المالية الموحدة ، في حين تم إدراج تفاصيل المعايير والتفسيرات المتبعة والتي لم تؤثر على القوائم المالية الموحدة في الجزء ٢/٤٩ أدناه .

• معيار المحاسبة الدولي (معدل ٢٠٠٧) عرض القوائم المالية .	معيار المحاسبة الدولي رقم (١) (٢٠٠٧) تضمن تعديلات بالمصطلحات (بما في ذلك إعادة صياغة عناوين القوائم المالية) وتعديلات بشكل ومضمون القوائم المالية .
• تحسين الإفصاحات حول الادوات المالية (تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٧) الادوات المالية : الإفصاحات) .	تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٧) والمتعلق بزيادة الإفصاحات المطلوبة حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة . ولقد إرتأت إدارة البنك ان لا تقوم بالإفصاح عن المعلومات المقارنة لهذه الإفصاحات في السنة الحالية وفقاً للإعفاءات الانتقالية المقدمة بهذه التعديلات .
• معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) القطاعات التشغيلية .	معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) هو معيار افصاح أدى الى إعادة تحديد قطاعات البنك .
٤٨/ ب معايير وتفسيرات متبعة وليس لها تأثير على القوائم المالية الموحدة	
تم اتباع المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في اعداد هذه القوائم المالية الموحدة ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ الواردة في هذه القوائم المالية الموحدة والتي بدورها قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالمعاملات والترتيبات المستقبلية .	
• تحسين الإفصاحات حول الادوات المالية (تعديلات لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧) الادوات المالية : الإفصاحات) .	التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٧) أدى الى زيادة الإفصاحات المطلوبة بخصوص قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة .
• معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) القطاعات التشغيلية .	معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) هو عبارة عن معيار افصاح يتطلب إعادة تحديد قطاعات البنك الممكن تقديم تقارير حولها بناءً على القطاعات المستخدمة من قبل صانع القرار لتخصيص المصادر وتقييم الاداء . (لم يكن هنالك تأثير جوهري لهذا المعيار على الإفصاحات السابقة والنتائج المقدم تقارير حولها أو المركز المالي للبنك ، حيث ان القطاعات التشغيلية المقدم تقارير حولها سابقاً تم إعدادها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ١٤ (القطاعات التشغيلية) هي مستخدمة أيضاً من قبل الإدارة لتوزيع الموارد للقطاعات وتقييم أدائها) .
• معيار التقارير المالية الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم .	إن هذا المعيار متوفر للتطبيق فوراً إلا أنه يتوجب أخذ قرار حول تبنيه من قبل السلطات الرقابية في المناطق المطبق بها .
• تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٢) دفعات عن طريق أسهم - ظروف الاستثمار والالغاء .	توضح التعديلات تعريف ظروف الاستثمار لغايات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٢) ، تقديم مفهوم الظروف " غير المستمر " وتوضح المعالجة المحاسبية للإلغاءات .
• معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٣) (كما عدل في ٢٠٠٧) تكاليف الاقتراض .	جاء التعديل الرئيسي على هذا المعيار لإزالة خيار اعتبار تكاليف الاقتراض على أنها محسوبة عند تكديدها . لم يؤدي هذا التعديل على تغيير في إعداد القوائم المالية وذلك كون أن السياسة المحاسبية المتبعة في البنك هي رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة على الموجودات التي تنطبق عليها الشروط .
• تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٢٢) الادوات المالية : العرض ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية - الادوات المالية القابل تصنيفها والالتزامات الناشئة عن التصفية .	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٢) معايير تصنيف الدين / حقوق الملكية عن طريق السماح لبعض الادوات المالية القابل تصنيفها والادوات (أو مكونات أدوات الاستثمارات) التي تفرض على البنك إلزام التسليم الى طرف آخر حصّة من صافي أصول البنك لدى التصفية وتصنيفها ضمن حقوق الملكية وذلك في حال انطباق بعض الشروط المحددة عليها .
• التفسير رقم (١٣) برامج ولاء العميل .	يقدم التفسير ارشاد حول كيفية محاسبة المنشآت بخصوص برامج ولاء العميل من خلال تخصيص ايرادات المبيعات كجائزة مستقبلية محتملة متعلقة بالمبيعات .
• التفسير رقم (١٥) اتفاقيات انشاء عقارات .	استعرض التفسير كيفية تحديد المنشآت فيما اذا كانت اتفاقية انشاء العقار هي ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (١١) " عقود الانشاءات " او معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) " الايرادات " ومتى يتوجب تحقيق الايرادات من انشاءات العقارات .
• التفسير رقم (١٦) تحويلات صافي الاستثمار في العملة الاجنبية .	يقدم التفسير ارشاد حول المتطلبات التفصيلية لتحويلات صافي الاستثمار وفقاً لتحديدات معينة لمحاسبة التحويلات .
• التفسير رقم (١٨) تحويلات الموجودات من العملاء (تم اتباعها سابقاً بتاريخ تحويلات الموجودات من العملاء المستلمة بتاريخ أول تموز ٢٠٠٩ وما بعد) .	استعرض التفسير المعالجة المحاسبية للجهة المستلمة للممتلكات والمعدات والالات المحولة من قبل " العملاء " ويتلخص بأنه عندما يحقق بند الممتلكات والمعدات والالات تعريف الاصل من وجهة نظر المستلم ، فإنه يتوجب على المستلم قيد الاصل بقيمته العادلة بتاريخ التحويل وتحقيق الايرادات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (١٨) " الايرادات " .
• تعديلات حول معايير التقارير المالية الدولية (٢٠٠٨) .	تعديلات على معايير التقارير المالية الدولية رقم (٣) ، (٥) ، معايير المحاسبة الدولية رقم (١) ، (١٦) ، (١٩) ، (٢٠) ، (٢٧) ، (٢٨) ، (٢٩) ، (٣١) ، (٣٦) ، (٣٨) ، (٣٩) ، (٤٠) و (٤١) الناتجة عن التحسينات السنوية منذ شهر أيار ولغاية تشرين الأول ٢٠٠٨ حول معايير التقارير المالية الدولية ومعظمها سارية المفعول للسنوات منذ أول كانون الثاني ٢٠٠٩ وما بعد .

٤٨/ ج/ المعايير والتفسيرات الصادرة وغير المتبناه بعد

كانت التفسيرات والمعايير الجديدة والتفسيرات التالية صادرة وغير سارية المفعول بعد كما بتاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية الموحدة :

معايير جديدة وتعديلات على المعايير القائمة :

سارية المفعول للسنوات منذ بداية أول تموز ٢٠٠٩ وما بعد أول تموز ٢٠٠٩.	• معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) (معدل) تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) (معدل) قوائم مالية منفصلة ومجمعة - تعديل يتعلق بتكلفة الاستثمار في الشركة التابعة ، أو منشأة ذات سيطرة مشتركة أو شركة حليفة .
أول تموز ٢٠٠٩.	• معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) (معدل) - اندماج الأعمال - نسخة شاملة حول تطبيق أسلوب الشراء والتعديلات الناتجة لكل من معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) : القوائم المالية الموحدة والمنفصلة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) : الاستثمار في الشركات الحليفة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣١) : الحصص في المشاريع المشتركة .
أول تموز ٢٠٠٩.	• معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) (معدل) الأدوات المالية : الإعراف والقياس - تعديلات تتعلق بالبنود المؤهلة للتحوط (مثل التحوط حول خطر التضخم والتحوط بالخيارات) .
أول كانون الثاني ٢٠١٠.	• معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) (معدل) اتباع المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة - تعديلات حول الاعفاءات الإضافية لمتبعين المعايير لأول مرة .
أول كانون الثاني ٢٠١٠.	• معيار التقارير المالية الدولي رقم (٢) (معدل) الدفعات القائمة على الأسهم - تعديل يتعلق بدفعات البنك النقدية القائمة على الأسهم للبنك .
أول شباط ٢٠١٠.	• معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) (معدل) الأدوات المالية : العرض - تعديلات تتعلق بتصنيف حقوق الأصدار .
أول كانون الثاني ٢٠١١.	• معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٤) (معدل) إضاحات أطراف ذات علاقة - تعديل على متطلبات الإفصاح للمنشآت المسيطر عليها ، أو المسيطر عليها بالاشتراك أو المؤثر عليها بشكل جوهري من قبل الحكومة .
أول كانون الثاني ٢٠١٣.	• معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية : التصنيف والقياس (مقصود من استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧)) .
معظمها ساري المفعول للسنوات المالية منذ أول كانون الثاني ٢٠١٠ وما بعد ذلك.	• تعديلات لمعايير التقارير المالية الدولية رقم (٢) ، (٥) و(٨) ، ومعايير المحاسبة الدولية رقم (١) ، (٧) ، (١٧) ، (١٨) ، (٢٨) ، (٣٦) ، (٣٨) و(٣٩) ناتجة عن التحسينات السنوية منذ شهر نيسان ٢٠٠٩ .

تفسيرات جديدة وتعديلات للتفسيرات :

سارية المفعول للسنوات منذ وما بعد أول تموز ٢٠٠٩.	• تعديل التفسير رقم (١٧) : توزيع الموجودات غير النقدية للمالكين .
سارية المفعول للسنوات منذ وما بعد أول تموز ٢٠١٠.	• التفسير رقم (١٩) : اطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق ملكية .
سارية المفعول للسنوات منذ وما بعد أول كانون الثاني ٢٠١١.	• تعديلات للتفسير رقم (١٤) : معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) : حد الاصل ذو المنفعة المعروفة ، الحد الأدنى لمطالبات التحويل وتفاعلاتها .
سارية المفعول للسنوات منذ وما بعد أول تموز ٢٠٠٩.	• تعديل التفسير رقم (١٦) : تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية .
سارية المفعول للسنوات منذ وما بعد أول كانون الثاني ٢٠١٣ .	• تعديل التفسير رقم (٩) (معدل) : إعادة تقييم المشتقات المتضمنة والمتعلقة بتقييم المشتقات المتضمنة في حال إعادة تصنيف أصل مالي من خلال فئة " القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .

تتوقع إدارة البنك ان يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريان كل منها دون ان تحدث هذه المعايير والتفسيرات أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة باستثناء ما يرد ادناه :

معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية

يؤدي تطبيق النسخة الحالية من معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) في اتباع أسس مختلفة لتصنيف الأدوات المالية ، بحيث تتضمن متطلبات هذا المعيار أسلوب متناسق لتصنيف الأدوات المالية وتستبدل الفئات المتعددة من الأدوات المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) . كما يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) على أسلوب إختيار تدني واحد بحيث يتم استبدال أساليب إختيار التدني المتعددة الموجودة حالياً في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) .

معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) ومعايير المحاسبة الدولية رقم (٢٧) و(٢٨) و(٣١) - معدلة

يؤدي تطبيق هذه المعايير المعدلة في اتباع سياسات جديدة بما يتعلق بتملك البنك لأسهم جديدة في شركات تابعة وحليفة ، استبعاد البنك بشكل جزئي لأسهمها في الشركات التابعة والحليفة وزيادة الاستثمار في الشركات التابعة والحليفة .

٤٩ - أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للعام ٢٠٠٨ لتتناسب مع تصنيف أرقام العام ٢٠٠٩ ، ولم ينتج عنها أي تعديل لنتائج أعمال السنة السابقة .

البنك الأردني الكويتي

بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة ٤ من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق

الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١

المادة

١٤ كلمة رئيس مجلس الإدارة: وردت ضمن التقرير

١/ب/٤ وصف الأنشطة الرئيسية: ورد ضمن التقرير

يمارس البنك أعماله من خلال مكاتبه في الإدارة العامة الكائنة بمنطقة العبدلي - عمان ٤٨ فرعاً ومكاتباً منتشرة في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى فروع في فلسطين وفروع في قبرص. وقد بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي ٢,٤ مليون دينار كما في نهاية عام ٢٠٠٩. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لأماكن فروع البنك وعدد الموظفين في كل منها:

الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد
الإدارة العامة	٣٩٢	فرع سيتي مول	٧	مكتب مركز الملك عبد الله	٢
الفرع الرئيسي	١٨	فرع الشميساني	١٥	فرع أربد	١٣
فرع العبدلي	١٧	فرع الرابية	٨	فرع وادي صقرة	٦
فرع جبل عمان	١٢	فرع سوق الخضار	٩	فرع شارع الحصن - أربد	٧
فرع الوحدات	١٢	فرع المدينة المنورة	١٣	فرع جامعة اليرموك	٦
فرع تلاع العلي	١٤	فرع الصوفية	١٣	مكتب المفرق	٥
فرع جبل الحسين	١٢	فرع حي نزال	٩	مكتب الكرك	٤
فرع المركز التجاري	١٠	فرع مكة مول	٨	فرع العقبة	١١
فرع ابو علندا	١٠	مكتب جامعة البترا	٣	فرع الزرقاء	١٢
فرع اليرموك	١٠	فرع شارع عبد الله غوشة	٨	فرع الرصيفة	٨
فرع وادي السير	١١	فرع المقابلين	٧	فرع المنطقة الحرة	٨
فرع الجبيهة	١٣	فرع مرج الحمام	٦	فرع الزرقاء الجديدة	٧
فرع عمره / ام اذينة	١٠	مكتب مكة مول	٤	فرع المدينة الرياضية	٧
فرع عبدون	١١	مكتب صويلح	٤	الادارة الاقليمية / رام الله	٧
فرع ابو نصير	٥	مكتب جامعة عمان الأهلية	٤	فرع نابلس - فلسطين	١٣
فرع ماركا	١٠	فرع البقعة	٧	فرع رام الله - فلسطين	٨
فرع ابن خلدون	٧	فرع مأدبا	٨	فرع قبرص	٥
فرع دابوق	٦	مكتب السلط	٤	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية - عمان (شركة تابعة)	١٦

٢/ب/٤ الشركات التابعة

الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

تأسست الشركة المتحدة للاستثمارات المالية عام ١٩٨٠، وتم تحويلها في عام ١٩٩٦ إلى شركة مساهمة عامة. وتعتبر الشركة إحدى أفضل شركات الوساطة والخدمات المالية العاملة في بورصة عمان، حيث تعتمد في تقديم خدماتها المالية والاستثمارية على أحدث الوسائل التكنولوجية والربط الالكتروني المباشر مع الأسواق المالية العالمية.

في عام ٢٠٠٢ أصبحت الشركة شركة تابعة للبنك الأردني الكويتي، ويمتلك البنك ما نسبته ٥٠,٢٣٪ من رأسمالها البالغ ٥ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠٠٩.

يقع مقر الشركة في منطقة الشميساني - عمان ويعمل لدى الشركة ١٦ موظفاً.

أولاً: أعضاء مجلس الإدارة:

١. دولة السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٤٩

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال وإدارة مالية مع مرتبة الشرف من جامعة سانت ادواردز/ الولايات المتحدة، ١٩٧٣.

الخبرات العملية:

المناصب الحكومية والرسمية السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧).
- عضو مجلس الأعيان الأردني، النائب الأول لرئيس المجلس (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢).
- رئيس الديوان الملكي (١٩٩٩/٣/٤ - ٢٠٠٠/١/١٣).
- عضو مجلس النواب الأردني الثاني عشر (١٩٩٣ - ١٩٩٧) والحادي عشر (١٩٨٩ - ١٩٩٣)، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (١٩٩٣ - ١٩٩٥).
- رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع (١٩٩٦/٢/٤ - ١٩٩٧/٣/٢٠).
- وزير الخارجية (١٩٩٥/١/٨ - ١٩٩٦/٢/٤).
- وزير العمل (١٩٩١ - ١٩٩٣).
- وزير السياحة والآثار (١٩٨٩ - ١٩٩١).

المناصب الإدارية الحالية:

- رئيس مجلس الأمناء، جامعة عمان الأهلية.
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية.
- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر - الجزائر.
- عضو مجلس الإدارة، شركة الألبان الأردنية.
- عضو مجلس الإدارة، بنك برهان - الكويت.
- عضو مجلس الإدارة، بنك الاردن الدولي - لندن.

خبرات سابقة:

- عمل في عدة شركات مالية وأعمال حرة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٩.

٢. السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار

نائب رئيس مجلس الإدارة / ممثل بنك الخليج المتحد - البحرين

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٥٤

الشهادات العلمية: درس الطيران وعمل كطيار حربي في سلاح الجو الكويتي.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد - البحرين.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت.
- رئيس مجلس الإدارة، شركة الهواتف الوطنية - الكويت.
- عضو مجلس الإدارة، مجموعة شركات "السعودية الدانمركية للألبان والمواد الغذائية".
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج للتأمين - الكويت.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة لإدارة الأصول - لوكسمبورغ.
- عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج - مصر للسياسة والفنادق وشركة الأغذية السويسرية - مصر، وشركة "شوتاييم".
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية - الكويت.
- حاصل على وسام الاستقلال الأردني من الدرجة الأولى.
- حاز على جائزة أفضل إنجاز لرجل أعمال على مستوى الشرق الأوسط، من جمعية المصرفيين العرب في شمال أمريكا (٢٠٠٥).

٣. السيد عماد جمال أحمد القضاء

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: ٢٠٠٦/٩/١

تاريخ الميلاد: ١٩٦١

الشهادات العلمية: ماجستير إدارة أعمال، جامعة (SUI ROSS) ، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية - ١٩٨٥.

الخبرات العملية:

- مدير دائرة الخزينة، الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي (٢٠٠٢ -).
- عضو مجلس إدارة شركة البريد الأردني (٢٠٠٧)
- المدير التنفيذي بالوكالة، الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦).
- مدير محفظة، دائرة الاستثمارات الأجنبية، البنك المركزي الأردني (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢).
- رئيس المتداولين، دائرة الاستثمارات الأجنبية، البنك المركزي الأردني (١٩٩٦ - ٢٠٠٠).
- نائب مدير، قسم المحاسبة المركزي، البنك المركزي الأردني (١٩٨٩ - ١٩٩١).
- عضو في جمعية متداولي القطع الأردنية.

٤. السيد محمد أحمد محمد أبو غزاله

عضو مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: ٢٠٠٤/٢/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٤٢

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال الجامعة الأمريكية، القاهرة ١٩٦٤

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي لشركة: Dei Monte Fresh Produce (NYSE)
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للدواجن.
- رئيس مجلس الإدارة، أكاديمية الطيران الملكية الأردنية.
- رئيس مجلس الإدارة، شركة الأجنحة العربية.
- رئيس مجلس الإدارة، كلية الملكة نور الفنية للطيران المدني.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة العالمية للتأمينات العامة.
- عضو مجلس الإدارة، شركة مصانع الكابلات المتحدة.
- عضو مجلس الإدارة، بنك مصر لبنان.
- عضو مجلس الأمناء، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٥. السيد مسعود محمود جوهر حيات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفتوح القابضة - الكويت

تاريخ العضوية: ٢٠٠١/٢/٢٠

تاريخ الميلاد: ١٩٥٢

الشهادات العلمية: بكالوريوس اقتصاد - جامعة الكويت ١٩٧٢، الدبلوم العالي في العلوم المصرفية.

الخبرات العملية :

- رئيس مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول - الكويت.
- رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية، بنك تونس العالمي - تونس.
- رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج المتحد للخدمات المالية - قطر.
- رئيس مجلس الإدارة، بنك سوريا والخليج - سوريا.
- نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية، بنك الخليج الجزائر - الجزائر.
- عضو مجلس الادارة المنتخب، بنك الخليج المتحد - البحرين.

- عضو مجلس الإدارة المنتدب، بنك برقان - الكويت.
 - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق، شركة المستثمر الدولي - الكويت.
 - عضو مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للاتصالات - الجزائر.
 - عضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق، اتحاد الشركات الاستثمارية - الكويت.
 - عضو مجلس الإدارة، مصرف بغداد - العراق.
 - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية، شركة شمال أفريقيا.
 - عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج للتأمين ١٩٩٧ - ٢٠٠١.
 - عضو مجلس الإدارة، شركة الاستثمارات الصناعية ١٩٩٣ - ٢٠٠١.
 - عضو مجلس الإدارة، بنك تونس العربي الدولي ١٩٨٦ - ١٩٩٦.
 - عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية، بنك البحرين والكويت ١٩٨٦ - ١٩٩٥.
- عمل لدى البنك الأهلي الكويتي من عام ١٩٧٤ وتدرج بالوظائف إلى رئيس المدراء العامين بالوكالة في عام ١٩٩٢. ثم عين مستشاراً لمجلس إدارة البنك من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦.

٦. السيد طارق محمد يوسف عبد السلام

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٦٥

الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة، بنك برقان - الكويت.
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة الكويتية للمقاصة - الكويت
- عضو مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول.
- الرئيس التنفيذي، شركة العقارات المتحدة - الكويت.
- مساعد الرئيس التنفيذي للتداول وإدارة المحافظ الاستثمارية، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (١٩٩٦ - ١٩٩٨).
- مدير إدارة التداول والمحافظ الاستثمارية العالمية، مشاريع الكويت الاستثمارية (١٩٩٢ - ١٩٩٦).
- مدير إدارة المحاسبة - شركة الاستثمارات المالية الدولية (١٩٨٧ - ١٩٨٩).

٧. السيد فاروق عارف شحادة العارف

عضو مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٣٨

الشهادات العلمية: بكالوريوس علاقات دولية جامعة شيكاغو - الولايات المتحدة.

الخبرات العملية:

- الرئيس التنفيذي - شركة جلف كوم للاتصالات.
- رئيس هيئة المديرين - شركة سادافكو الأردنية للمنتجات الغذائية (لغاية ٢٠٠٩/٥/١).
- نائب مدير عام شركة الرازي للصناعات الدوائية (١٩٩٣ - ١٩٩٩).
- نائب مدير عام البنك الأردني الكويتي (١٩٨٨ - ١٩٩٣).
- مدير عام، شركة نايف الديوس وأولاده - الكويت (١٩٧٠ - ١٩٨٨).
- مدير إداري، وزارة الأشغال / الكويت (١٩٦١ - ١٩٦٦).

٨. الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس

عضو مجلس الإدارة / ممثل بنك برقان - الكويت

تاريخ العضوية: ٢٠٠١/٢/٢٠

تاريخ الميلاد: ١٩٣٩

الشهادات العلمية: بكالوريوس طب من جامعة عين شمس عام ١٩٦٥ ودبلوم الدراسات العليا طب الأمراض الباطنية عام ١٩٦٦. حصل على شهادة العضوية من كلية الأطباء الملكية / لندن عام ١٩٧٠. أنهى تخصصه في أمراض القلب من جامعة هيوستن/ تكساس عام ١٩٧٣.

الخبرات العملية:

- أستاذ أمراض القلب السريري في الجامعة الأردنية و جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- حاز على زمالة العديد من كليات الطب من كبريات الجامعات العالمية في أميركا وبريطانيا.
- عين مديرا لمركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب في عام ١٩٨٣ ومديرا لمدينة الحسين الطبية ومديرا للخدمات الطبية الملكية الأردنية ومستشار أول في مركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب.
- حاز على العديد من الأوسمة الرفيعة المدنية والعسكرية والطبية في الأردن والخارج.
- نائب رئيس هيئة المديرين، مستشفى عمان الجراحي.

٩. السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي

عضو مجلس الإدارة / ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات

تاريخ العضوية: ٢٠٠٩/٣/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٦١

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال ١٩٨٢/٥ جامعة القديس ادوارد - تكساس - الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية / ممثل البنك الاردني الكويتي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الشرق العربي للتأمين.
- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات الأردنية الحديثة.
- مدير تطوير الأعمال شركة سيمنس - فرع الأردن.
- مدير إداري شركة سيمنس - فرع الأردن (١٩٩٣/١٢ - ٢٠٠٦/١٢).
- عضو مجلس إدارة شركة عمان للتأمين المساهمة العامة المحدودة (١٩٩٨/١٠ - ٢٠٠٠/٩).
- عضو مجلس إدارة بنك فيلادلفيا للاستثمار (١٩٩٦/٣ - ٢٠٠٠/٩).
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الصلب (١٩٩٥/٥ - ٢٠٠٠/٩).
- البنك المركزي الأردني/ دائرة العلاقات الخارجية - قسم الاستثمار (١٩٨٥/١١ - ١٩٩٣/٧).
- القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية / مديرية الدراسات والتطوير (١٩٨٤/٢ - ١٩٨٥/١٠).

ثانياً: الإدارة التنفيذية

• السيد "محمد ياسر" مصباح محمود الأسمر

المنصب: المدير العام

تاريخ الميلاد: ١٩٤٧

تاريخ التعيين: ١٥/٩/١٩٩٠

المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة أعمال، الجامعة الأردنية، ١٩٧٠.

الخبرات العملية:

- نائب رئيس جمعية البنوك في الأردن من ١٩/١٠/٢٠٠٥.
- مساعد مدير عام / تسهيلات ١٩٩٠ - ١٩٩٣.
- مساعد مدير عام / إدارة ورقابة الائتمان، البنك التجاري الكويتي - الكويت ١٩٧١ - ١٩٩٠.

• السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل

المنصب: نائب المدير العام / المجموعة المصرفية

تاريخ الميلاد: ١٩٥١

تاريخ التعيين: ١٢/١٠/١٩٩١

المؤهل العلمي: الثانوية العامة

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة شركة حديد الأردن (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- مساعد مدير عام / تسهيلات ١٩٩٨ - ٢٠٠٧.
- مدير تنفيذي إدارة التسهيلات ١٩٩٣ - ١٩٩٧.
- مدير وحدة الائتمان والتسويق ١٩٩١ - ١٩٩٣.
- مدير الائتمان والتسويق، بنك الكويت الوطني - الكويت ١٩٧١ - ١٩٩٠.

• السيد ماجد فياض محمود برجاق

المنصب: نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة

تاريخ الميلاد: ١٩٤٧

تاريخ التعيين: ١٨/٧/١٩٩٨

المؤهل العلمي: بكالوريوس تجارة واقتصاد، الجامعة الأردنية ١٩٦٩.

الخبرات العملية:

- نائب رئيس لجنة التوجيه، شركة فيزا الأردن لخدمات الدفع (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- مساعد المدير العام / عمليات ١٩٩٨ - ٢٠٠٧.
- مساعد مدير عام عمليات، بنك الصادرات والتمويل ١٩٩٦ - ١٩٩٨.
- مدير عمليات منطقة، بنك كرنديز ١٩٧٠ - ١٩٩٦.

• السيد شاهر عيد عبد الحليم سليمان

المنصب: رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال

تاريخ الميلاد: ١٩٦٣

تاريخ التعيين: ١٦/٥/١٩٩٩

المؤهل العلمي: ماجستير بتوك دولية، جامعة هيروت وات، بريطانيا ١٩٩٨.

الخبرات العملية:

- مساعد مدير عام، التدقيق الداخلي ١٩٩٩ - ٢٠٠٩.
- عمل لدى البنك المركزي الأردني ١٩٨٨ - ١٩٩٩.

• السيد وليم جميل عواد دبابنة

المنصب: مساعد المدير العام / خريجة واستثمار

تاريخ الميلاد: ١٩٥٧

تاريخ التعيين: ١٩٩٤/٨/٢٧

المؤهل العلمي: الثانوية العامة ١٩٧٥

الخبرات العملية:

- ١٧ سنة في عدة بنوك آخرها بنك الاستثمار العربي الأردني ١٩٩٠-١٩٩٤.

• السيدة هيام سليم يوسف حبش

المنصب: مساعد المدير العام / مالية

تاريخ الميلاد: ١٩٥٥

تاريخ التعيين: ١٩٩٩/٢/٦

المؤهل العلمي: دبلوم إدارة أعمال، الجامعة اللبنانية الأمريكية ١٩٧٨.

الخبرات العملية:

- مدير مالي، المدرسة الانجليزية الحديثة ١٩٩٢ - ١٩٩٧.

- مدير مالي، بنك البتراء ١٩٧٨ - ١٩٨٩.

• السيد إسماعيل أحمد محمد أبو عادي

المنصب: مساعد المدير العام / تسهيلات

تاريخ الميلاد: ١٩٦٤

تاريخ التعيين: ٢٠٠٠/٩/٣

المؤهل العلمي: ماجستير علوم مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية ١٩٩٢.

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة شركة الإسراء للتعليم والاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي).

- مدير تنفيذي / تسهيلات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧.

- مدير تسهيلات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥.

- خبرة مصرفية سابقة البنك الأردني الكويتي ١٩٨٨ - ١٩٩٨.

• السيد جمال محمود بكر حسن

المنصب: مساعد المدير العام / فروع

تاريخ الميلاد: ١٩٥٦

تاريخ التعيين: ١٩٨٦/٨/٢

المؤهل العلمي: دبلوم مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية ١٩٨٠.

الخبرات العملية:

- مدير تنفيذي / إدارة الفروع ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.

- مدير منطقة / إدارة الفروع من ١/٧/٢٠٠٢.

- مسؤول فروع من ١٩٨٦.

- أعمال مصرفية، البنك العربي / الرياض ١٩٨٢ - ١٩٨٦.

- أعمال مصرفية، البنك العربي / عمان ١٩٧٥ - ١٩٨٢.

• السيد عبد الحميد محمود عبد الحميد الأحول

المنصب: مساعد المدير العام / عمليات

تاريخ الميلاد: ١٩٥٤

تاريخ التعيين: ١٩٩٠/٤/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة ساوث إيسترن، الولايات المتحدة. ١٩٨٠.

الخبرات العملية:

- مدير تنفيذي / إدارة الفروع ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.
- مدير تنفيذي، الفرع الرئيسي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦.
- مدير فرع ١٩٩٠ - ١٩٩٩.
- خبرة مصرفية سابقة ١٩٨٢ - ١٩٨٩.

• السيد هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي

المنصب: مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد

تاريخ الميلاد: ١٩٧٧

تاريخ التعيين: ٢٠٠٢/٦/١

المؤهل العلمي: الكلية الملكية العسكرية "ساند هيرست"، بريطانيا ١٩٩٦.

بكالوريوس علوم سياسية جامعة كنت، بريطانيا ٢٠٠٠.

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضو مجلس إدارة شركة العمدة للاستثمار والتنمية العقارية (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضو مجلس إدارة شركة السلام الدولية للنقل والتجارة.
- مدير تنفيذي الوحدة البنكية الخاصة ٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٧/١٠/٣١.
- مدير الفرع الرئيسي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦.

• السيد سهيل محمد عبد الفتاح التركي

المنصب: مدير تنفيذي / دائرة العلاقات العامة

تاريخ الميلاد: ١٩٤٤

تاريخ التعيين: ١٩٩١/١٠/١٩

المؤهل العلمي: الثانوية العامة ١٩٦٤

الخبرات العملية:

- مساعد مدير إداري، بنك الكويت الصناعي، الكويت ١٩٧٨ - ١٩٩٠.
- ضابط إداري، الخطوط الجوية الكويتية، الكويت ١٩٦٨ - ١٩٧٨.

• السيد إبراهيم عيسى اسماعيل كشت

المنصب: مدير تنفيذي / الدائرة القانونية

تاريخ الميلاد: ١٩٦٢

تاريخ التعيين: ١٩٨٩/٤/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس حقوق، الجامعة الأردنية ١٩٨٧.

الخبرات العملية:

- الدائرة القانونية من ٢٠٠٠/٩/١.
- دائرة التسهيلات ١٩٩٤ - ٢٠٠٠.
- دائرة متابعة التسهيلات ١٩٨٩ - ١٩٩٤.

• السيد ماجد سعدو محمد مقبل

المنصب: مدير تنفيذي / دائرة مراقبة الامتثال

تاريخ الميلاد: ١٩٦٠

تاريخ التعيين: ١٩٨٤/١٠/٦

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، ١٩٨٢.

الخبرات العملية:

- دائرة الامتثال من ٢٠٠٧/٣/٤ .

- دائرة التدقيق الداخلي ١٩٩٩ - ٢٠٠٧.

- دائرة عمليات الائتمان ١٩٩٨ - ١٩٩٩

- دائرة التسهيلات ١٩٨٤ - ١٩٩٨

• السيد سامي عبد الكريم مصابر العساف

المنصب: مدير تنفيذي / دائرة أنظمة المعلومات

تاريخ الميلاد: ١٩٥٩

تاريخ التعيين: ١٩٨٦/١/١٥

المؤهل العلمي: بكالوريوس نظم معلومات إدارية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٨.

الخبرات العملية:

- مدير أول أنظمة المعلومات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ .

- مدير تطوير النظم ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣.

- محلل نظم رئيسي ١٩٨٦ - ٢٠٠٠.

• السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي

المنصب: مدير تنفيذي / دائرة تسهيلات الجملة

تاريخ الميلاد: ١٩٧٠

تاريخ التعيين: ١٩٩٧/٩/٦

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، جامعة عمان الأهلية، ١٩٩٤.

الخبرات العملية:

- أعمال مصرفية، بنك الأردن والخليج ١٩٩٤/٩/١٩ - ١٩٩٧/٨/١٥.

• السيد محمد جميل عزم حمد

المنصب: مدير تنفيذي / دائرة إدارة المخاطر

تاريخ الميلاد: ١٩٧٢

تاريخ التعيين: ١٩٩٩/٨/١٠

المؤهل العلمي: ماجستير مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٩٩٩.

الخبرات العملية:

أعمال مصرفية، البنك العقاري العربي ١٩٩٤/٨/٤ - ١٩٩٩/٨/٩.

• السيد سائد محمود خضر طعمه

المنصب: مدير تنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: ١٩٧٠

تاريخ التعيين: ٢٠٠١/٥/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢.

الخبرات العملية:

- أعمال مصرفية، بنك الإسكان ١٩٩٢/٩/١٢ - ٢٠٠١/٥/١٩.

• السيد ابراهيم فريد آدم بيشه

المنصب: مدير تنفيذي / دائرة الخزينة

تاريخ الميلاد: ١٩٧١

تاريخ التعيين: ٢٠٠١/٦/١٩

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة أعمال، انتر كوليدج، ٢٠٠٥.

الخبرات العملية:

- أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (فرع قبرص) ٢٠٠١ - ٢٠٠٦.

- أعمال مصرفية، بنك الجزيرة - السعودية ١٩٩٩ - ٢٠٠١.

- أعمال مصرفية، شركة دار إثمار للخدمات المالية ١٩٩٧ - ١٩٩٩.

- أعمال مصرفية، بنك عمان للاستثمار ١٩٩٢ - ١٩٩٧.

• السيد غسان عبدالله أحمد القاسم

المنصب: مدير تنفيذي / إدارة الفروع

تاريخ الميلاد: ١٩٥٧

تاريخ التعيين: ١٩٧٩/٦/٢

المؤهل العلمي: دبلوم مالية ومصرفية.

الخبرات العملية:

- أعمال مصرفية، البنك الأهلي الكويتي ١٩٧٧ - ١٩٧٩.

• السيد حسن ياسين حسن التكروري

المنصب: مدير تنفيذي / الدائرة المالية

تاريخ الميلاد: ١٩٧٤

تاريخ التعيين: ٢٠٠٩/١٠/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة.

الخبرات العملية:

- مدير تدقيق رئيسي، طلال أبو غزالة وشركاه الدولية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩.

.. مدقق رئيسي، ديلويت أند توش ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

.. مدقق رئيسي، طلال أبو غزالة وشركاه الدولية ١٩٩٥ - ٢٠٠٢.

٤/ب٤

أسماء مالكي ٥% فأكثر من أسهم البنك ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم ٢٠٠٩/١٢/٣١	النسبة %	عدد الأسهم ٢٠٠٨/١٢/٣١	النسبة %
بنك برقان	الكويتية	٥٠,٨٣٥,٠٧٢	٥٠,٨٣٥	٥٠,٨٣٥,٠٧٢	٥٠,٨٣٥
المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي	الأردنية	٢١,٠٢٤,٠٥٩	٢١,٠٢٤	٢١,٠١٩,٠٥٩	٢١,٠١٩

٥/ب٤

الوضع التنافسي: ورد ضمن التقرير

٦/ب٤

لا يوجد تعامل مع موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) بما يشكل (١٠%) فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات أو الإيرادات.

٧/ب٤

- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

٨/ب٤

لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

٩/ب٤

بيانات الموظفين والتدريب والهيكل التنظيمي

- بلغ عدد موظفي البنك كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ (٨٤٦) موظفاً منهم (١٣) موظفاً في فرع نابلس و (٨) موظفين في فرع رام الله و (٥) موظفين في فرع قبرص.

وبلغ عدد موظفي الشركة التابعة (١٦) موظفاً كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١.

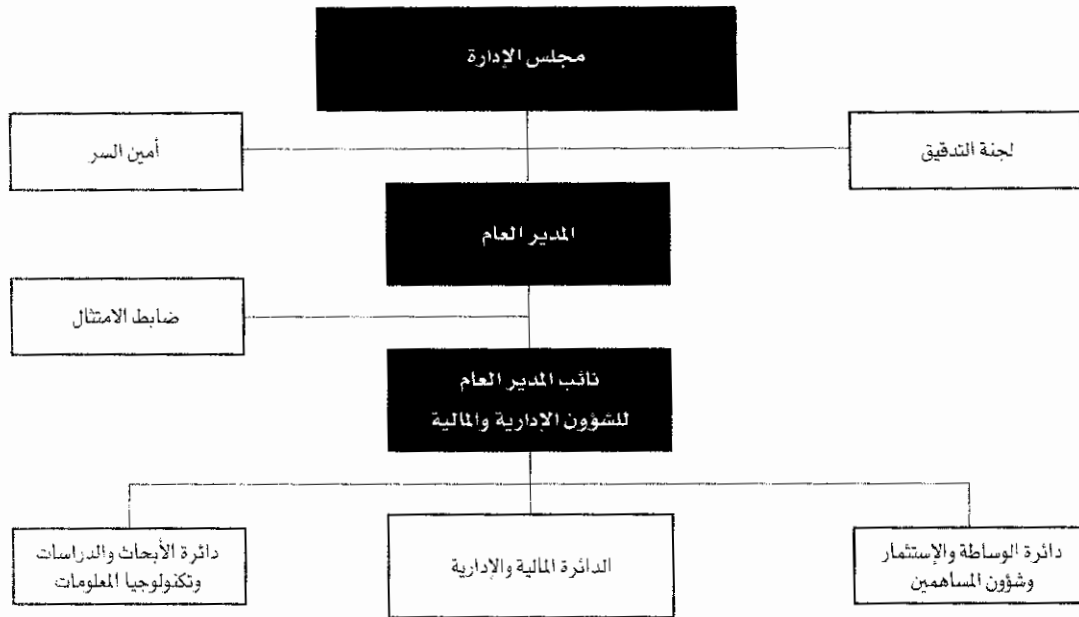
- الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم

المؤهل العلمي	البنك الأردني الكويتي	المتحدة للاستثمارات المالية
العدد	العدد	العدد
دكتوراه	١	-
ماجستير	٤٧	٢
بكالوريوس	٥٤٥	٨
دبلوم عالي	١٠	-
دبلوم	١٤٩	٢
الثانوية العامة	٤٦	٤
دون الثانوية العامة	٤٨	-
المجموع	٨٤٦	١٦

الدورات التدريبية لعام ٢٠٠٩

مواضيع الدورات	عدد الدورات	عدد المشاركين
الاستثمار والتمويل والائتمان	٣٢	٢٦٨
استخدامات الكمبيوتر وأنظمة المعلومات	٢٩	٢٦٧
التسويق والمبيعات وخدمة العملاء	٤٢	٥٢٥
إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق وبازل ٢	١٣	٧٦
مكافحة غسيل الأموال والتزوير والتزيف والاحتيال المصرفي	٢٠	٢٣٣
المالية والمحاسبية	١٤	٩٤
اللغة الانجليزية	٧٧	١٤١
تطوير المهارات الإدارية والسلوكية للموظفين	٢٥	٢٣٩
التشريعات المصرفية والقانونية	٥	٤٥
العمليات المصرفية	٥٢	٦٥٧
الموارد البشرية	٣	٧
المجموع	٣٢٢	٢٥٤٢

الشركة المتحدة للاستثمارات المالية



- ١٠/ب٤ وصف المخاطر: ورد ضمن التقرير
- ١١/ب٤ الانجازات خلال عام ٢٠٠٩ : وردت ضمن التقرير
- ١٢/ب٤ قام البنك خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ ببيع ٥,٩٣٢,٨٣٥ سهم من أسهمه المملوكة في شركة الشرق العربي للتأمين الى شركة الخليج للتأمين - شركة مساهمة عامة كويتية (شركة ذات علاقة) ، مما نتج عنه ارباح غير متكررة بمبلغ ١٠,٣٧٥,١٥٩ دينار.
- ١٣/ب٤ السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين (بآلاف الدنانير)
- وسعر السهم (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩)

السنة	الأرباح المحققة قبل الضريبة	الأرباح الموزعة		صافي حقوق المساهمين	سعر السهم دينار
		أسهم منحة	تقدي		
٢٠٠٥	٣٩,٣٠٤	%٥٠	-	١٠٢,٨٧٦	١٠,٦٠٠
٢٠٠٦	٥٥,٩٤٤	-	%٢٠	١٨٧,٦٦٦	٦,٥٣٠
٢٠٠٧	٦٣,٦٦٨	%٣٢,٢	%٢٠	٢١٦,٩٤٧	٨,٢٥٠
٢٠٠٨	٦٨,٣٣٤	-	%١٠	٢٣٩,٣٩٨	٤,٦٩٠
٢٠٠٩	٦٠,٤٤٤	-	%١٥	٢٨٦,٥٧٢	٣,٨٠٠

١٤/ب٤ تحليل المركز المالي: ورد ضمن التقرير

١٥/ب٤ الخطة المستقبلية: وردت ضمن التقرير

١٦/ب٤ أتعاب مدققي الحسابات : بلغ إجمالي أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركة التابعة في عام ٢٠٠٩ مبلغ ١٤٣,١٩٧ دينار .

١٧/ب٤ عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨.

الاسم	المنصب / الصفة	عدد الأسهم كما في	
		٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠٠٨/١٢/٣١
١ السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي	رئيس مجلس الإدارة	١,١٤٦	٥٩٦
٢ بنك الخليج المتحد	نائب رئيس مجلس الإدارة	٢٢٦,٦٦٧	٢٢٦,٦٦٧
السيد فيصل حمد مبارك العيار	ممثل بنك الخليج المتحد	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
٣ بنك برقان	عضو مجلس الإدارة	٥٠,٨٣٥,٠٧٢	٥٠,٨٣٥,٠٧٢
الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس	ممثل بنك برقان	٨,٦٦٦	٨,٦٦٦
٤ المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي	عضو مجلس الإدارة	٢١,٠٢٤,٠٥٩	٢١,٠١٩,٠٥٩
السيد عماد جمال احمد القضاة	ممثل المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي	-	-
٥ الشركة الاستراتيجية للاستثمارات	عضو مجلس الإدارة	٤٦٥,٦٣١	٤٦٥,٦٣١
المهندس منصور أحمد عبد الكريم اللوزي	ممثل الشركة الاستراتيجية للاستثمارات	٤٩,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
٦ شركة الفتوح القابضة	عضو مجلس الإدارة	٤٤,٩٩٦	٤٤,٩٩٦
السيد مسعود محمود حجي جوهر حيات	ممثل شركة الفتوح القابضة	٣٢	٣٢
شركة مشاريع الكويت القابضة	عضو مجلس الإدارة	٥٠,٩٩٦	٥٠,٩٩٦
السيد طارق محمد يوسف عبدالسلام	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
٨ السيد محمد أحمد محمد أبوغزاة	عضو مجلس الإدارة	٨٤٩,٧٦٤	٨٦١,٧٦٤
٩ السيد فاروق عارف شعادة العارف	عضو مجلس الإدارة	١٤,٠٠٤	١٤,٠٠٤

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

الترتيب	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم كما يلي	
				٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
١	محمد ياسر مصباح محمود الأسمر	المدير العام	أردني	٢٤,٠٠٠	٧,٠٠٠
٢	توفيق عبد انقادر محمد مكحل	نائب المدير العام / المجموعة المصرفية	أردني	-	-
٣	ماجد فياض محمود برجاق	نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة	أردني	-	-
٤	شاهر عيد عبدالحليم سليمان	رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال	أردني	-	-
٥	وليم جميل عواد دبابنة	مساعد المدير العام / الخزينة والاستثمار	أردني	-	-
٦	هيام سليم يوسف حبش	مساعد المدير العام / المالية	أردنية	١,٦٠٠	١,٦٠٠
٧	جمال محمود بكر حسن	مساعد المدير العام / الفروع	أردني	-	-
٨	عبد الحميد محمود عبد الحميد الأحول	مساعد المدير العام / دائرة العمليات المركزية	أردني	-	-
٩	إسماعيل أحمد محمد أبو عادي	مساعد المدير العام / دائرة التسهيلات المصرفية	أردني	-	-
١٠	هيثم سميج بدر الدين البطيخي	مساعد المدير العام / دائرة منتجات التجزئة والأفراد	أردني	-	-
١١	سهيل محمد عبد الفتاح التركي	مدير تنفيذي / العلاقات العامة	أردني	-	-
١٢	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	مدير تنفيذي / الدائرة القانونية	أردني	-	-
١٣	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	مدير تنفيذي / دائرة التسهيلات المصرفية	أردني	-	-
١٤	محمد جميل عزم حمد	مدير تنفيذي / دائرة إدارة المخاطر	أردني	-	-
١٥	إبراهيم فريد ادم بيته	مدير تنفيذي / دائرة الخزينة	أردني	-	-
١٦	سامي عبد الكريم مصابر العساف	مدير تنفيذي / دائرة أنظمة المعلومات	أردني	-	-
١٧	سائد محمود خضر طعمه	مدير تنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	أردني	-	-
١٨	ماجد سعدو محمد مقبل	مدير تنفيذي / دائرة مراقبة الامتثال	أردني	٨٧٤	٨٧٤
١٩	غسان عبد الله أحمد القاسم	مدير تنفيذي / إدارة الفروع	أردني	-	-
٢٠	حسن ياسين حسن التكروري	مدير تنفيذي / الدائرة المالية	أردني	-	-

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة / الأشخاص المطلعين

اسم العضو / الشخص المطلع	الصفة	اسم الشركة المسيطر عليها	نسبة المساهمة في الشركة المسيطر عليها %	عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركة المسيطر عليها	٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
بنك الخليج المتحد - البحرين	عضو مجلس الإدارة	شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول	٧٢,٩٧٠	٩٢,٧٥٥	١٢٢,٢٧٠	
شركة الفتوح القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	٥٣,٧٤٠	٥٠,٩٩٦	٣٨,٢٤٧	
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان - الكويت	٥٥,٢٧٠	٥٠,٨٣٥,٠٧٢	٣,٦٦٢,٨٠٥	
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد - البحرين	٨٥,٤٩٠	٢٢٦,٦٦٧	٢٣,٠٦٨,١٧٢	

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة وممثلهم وأقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

الترتيب	الاسم	العلاقة	الجنسية	عدد الأسهم كما في	
				٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠٠٨/١٢/٣١
١	زكية إبراهيم محمود مراد	زوجة فاروق عارف شحاده العارف / عضو مجلس الإدارة	أردنية	١٤,٤٠٩	١٤,٤٠٩
٢	هند محمد إسماعيل جبر	زوجة محمد ياسر مصباح الأسمر / المدير العام	أردنية	٥,١٦٦	٥,١٦٦
٣	شهيرة عبد القادر ناجي بدير	زوجة توفيق عبد القادر محمد مكحل / نائب المدير العام - المجموعة المصرفية	أردنية	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
٥	سهير مصطفى عبد الفتاح التركي	زوجة سهيل محمد عبد الفتاح التركي / مدير تنفيذي - العلاقات العامة	أردنية	١٦٦	١٦٦

١٨/ب٤ بلغ إجمالي الأجور والأتعاب والرواتب والعلاوات ومصاريف السفر والانتقال المدفوعة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء الرئيسيين في البنك والشركة التابعة في عام ٢٠٠٩ مبلغ ٢,٦١٧,٠٠٠ دينار باستثناء المكافآت والحوافز المرتبطة بالإنجاز.

١٩/ب٤ التبرعات: بلغ إجمالي تبرعات البنك والشركة التابعة لعام ٢٠٠٩ مبلغ ١٧٩,٢٤٦ دينار حسب الجدول أدناه:

الجهة	المبلغ/دينار
جمعيات ومراكز خيرية	١٤٢,٧٧٢
أندية	٢,٠٠٠
نشاطات اجتماعية	١٣,٩٠٠
أبحاث ومؤتمرات	٥,٣٠٠
تبرعات الشركات التابعة	٣,٢١٢
تبرعات الفروع الخارجية	١٦١
أخرى	١٠,٩٠٠
المجموع	١٧٩,٢٤٦

٢٠/ب٤ تعاقد البنك مع الشركة الشقيقة (شركة الشرق العربي للتأمين) للحصول على تغطيات تأمينية عامة للبنك بما فيها التأمين الصحي والحوادث للموظفين وبلغ إجمالي قيمة العقود ٧٥٢,٨٣٤ ديناراً. ولم يعقد البنك، عدا ذلك، أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات مع شركات تابعة أو شقيقة أو حليفة أو مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم.

٢١/ب٤ يساهم البنك في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، وقد تم إيضاح ذلك ضمن الجزء الخاص بإنجازات البنك لعام ٢٠٠٩ في هذا التقرير.

٥٠١ ج٤ البيانات المالية: وردت ضمن التقرير.

٥٤ تقرير مدققي الحسابات: ورد ضمن التقرير

إقرارات مجلس الإدارة

هـ٤

١ / هـ٤ يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية ٢٠١٠.

٢ / هـ٤ يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

تواقيع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	التواقيع
--------------------------	----------

١- السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي

٢- السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار / ممثل بنك الخليج المتحد

٣- السيد عماد جمال أحمد القضاء / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

٤- السيد محمد أحمد محمد أبو غزالة

٥- السيد مسعود محمود جوهر حيات / ممثل شركة الفتوح القابضة

٦- السيد طارق محمد يوسف عبد السلام / ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة)

٧- السيد فاروق عارف شحادة العارف

٨- الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس / ممثل بنك برقان - الكويت

٩- السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي / ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات

٣ / هـ٤ نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.

المدير المالي
هياك سليم

المدير العام
محمد ياسر الأسمر

رئيس مجلس الإدارة
عبد الكريم الكباريتي

دليل الحاكمية المؤسسية

(التحكم المؤسسي)

CORPORATE GOVERNANCE MANUAL

المحتويات

٣	المقدمة
٣	رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي
٣	الإطار القانوني ومصادر إعداد الدليل
٤	الممارسات السليمة للتحكم المؤسسي
٤	أطراف الحاكمية المؤسسية
٤	مجلس الإدارة
٤	- الواجبات والمسؤوليات
٥	- تشكيلة أعضاء المجلس
٥	- رئيس المجلس
٥	- تنظيم أعمال المجلس
٦	- معايير عضوية مجلس الإدارة
٧	اللجان المنبثقة عن المجلس
٧	- لجنة التدقيق والمخاطر
٨	- لجنة الترشيحات والمكافآت
٩	- لجنة التحكم المؤسسي
١١	- لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات
١١	الإدارة التنفيذية
١١	اللجان التنفيذية
١٢	أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
١٢	- الهياكل التنظيمية وتنظيم العمل في البنك
١٣	- أهم مهام وواجبات الدوائر المختلفة بالبنك
١٣	- دائرة التسهيلات
١٤	- دائرة عمليات الائتمان
١٥	- إدارة الخزينة والاستثمار
١٦	- دائرة التدقيق الداخلي
١٨	- دائرة إدارة المخاطر
١٨	- دائرة الامتثال
١٩	- ميثاق أخلاقيات لعمل
٢٠	علاقة البنك مع المساهمين
٢٠	الشفافية والإفصاح

المقدمة Introduction

لقد أصبحت أسس وقواعد الحاكمية المؤسسية من أبرز الموضوعات المطروحة على صعيد اقتصاديات كافة دول العالم باعتبارها عنصراً هاماً وقاعلاً لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي خصوصاً في ظل العولمة وانفتاح الاقتصادات الدولية على بعضها البعض. وغني عن القول أن هذه المبادئ والأسس أصبحت ضرورية للقطاعين العام والخاص على حد سواء كمتطلب رئيس لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على توفر مبادئ حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة. إن الحاكمية الجيدة أساس نجاح المؤسسات وتعتمد إلى حد بعيد على المهارات والخبرات وعلى المعرفة التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

يمكن تعريف الحاكمية المؤسسية على أنها عبارة عن ^(١) "مجموعة الأنظمة والهيكل التنظيمية التي توضح مسؤوليات وواجبات مختلف المستويات الإدارية في البنك ومجلس إدارته. ومساهمي البنك بالإضافة إلى الجهات ذات العلاقة التي تهتم بالبنك وذلك كله من أجل ضمان تمكن البنك من تحقيق أهدافه في ظل وجود عملية رقابية فعالة وبالتالي المساعدة على استغلال موارد المؤسسة بكفاءة".

وينظر البنك الأردني الكويتي بمفهومه الخاص إلى الحاكمية المؤسسية على أنها مفتاح ثقة العملاء وكافة الأطراف الأخرى المهمة بالبنك. فالحاكمة المؤسسية هي الطريقة والأسلوب الذي تدار به علاقات البنك مع نفسه ومع الأطراف الأخرى المتأثرة به.

يؤمن البنك الأردني الكويتي بأن توفير حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك ويعمل على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية، بالإضافة إلى إيمانه المطلق بأن وجود حاكمية جيدة لدى كافة مؤسسات المملكة سوف يؤدي إلى وجود مؤسسات كفوءة بالإضافة إلى توفير بيئة تنافسية مناسبة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، خصوصاً وأن البنوك تلعب دوراً هاماً في النظام المالي، وتعتمد على ودائع عملائها في أعمالها مما يؤكد على أهمية وجود حاكمية مؤسسية جيدة لديها.

وعليه فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي تبني دليل الحاكمية المؤسسية (يشار إليه لاحقاً بالدليل) والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني. حيث يهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل الوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك Stakeholders والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمسألة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى، بالإضافة إلى المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي Mission

يهدف البنك الأردني الكويتي إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بأخلاقيات العمل من كافة جوانبه وذلك من خلال الإفصاح عن نتائج البنك بكل دقة وشفافية إلى جانب المحافظة على التقيد التام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

الإطار القانوني ومصادر اعداد الدليل Legal Framework

يرتبط التحكم المؤسسي الفعال بعوامل داخلية تشمل مدى فعالية التعامل بين إدارة البنك ومجلس الإدارة والمساهمين إضافة إلى الجهات ذات العلاقة. أما العوامل الخارجية والتي تدعم وتوفر تحكم مؤسسي جيد فيمكن إدراجها بما يلي:-

- قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠.
- قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧.
- قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢.
- قانون ضمان الودائع رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٠ بالإضافة الى كافة القوانين التي تحمي حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة.
- الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه.
- كما استند البنك إلى المصادر التالية والتي شكلت أساس إعداد هذا الدليل:-
- دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن الصادر من قبل البنك المركزي الأردني في العام ٢٠٠٧.
- إصدارات لجنة بازل حول الموضوع.
- إصدارات دول OECD والبنك الدولي بهذا الخصوص.
- وضع البنك الحالي في مجال الحاكمية المؤسسية.
- إصدارات مختلفة مهنية تتحدث عن الحاكمية المؤسسية.
- المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة إدارة البنك.

(١) حسب تعريف منظمة دول التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD).

الممارسات السليمة للتحكم المؤسسي Best Practices

إن تنظيم عملية التحكم المؤسسي بالإضافة إلى الأطر القانونية والتنظيمية تختلف بشكل واسع بين الدول ، ومع هذا فإن التحكم المؤسسي السليم يمكن تحقيقه بغض النظر عن النموذج الذي تتبناه المؤسسة المصرفية طالما أن هناك وظائف أساسية تعمل كما يجب .

هنالك أربعة أشكال من الرقابة يجب تضمينها الهيكل التنظيمي لأي بنك لضمان تحقيق رقابة فعالة وهي :-

١ . الرقابة من قبل مجلس الإدارة.

٢ . الرقابة من قبل الأشخاص غير المكلفين بالأعمال اليومية.

٣ . الرقابة المباشرة من وحدات العمل نفسها.

٤ . إدارة مستقلة لوظائف المخاطر، الامتثال وخضوع كل ذلك لإجراءات التدقيق الداخلي.

أولاً : أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة (Stakeholders)

وتاليا بعض الأمثلة على ذلك:

١ . المساهمون (Shareholders)

امتلاك الأسهم في الشركات المساهمة العامة تعطي صاحبها حقوقاً مختلفة، حيث أن السهم يمكن شراؤه، بيعه، أو تحويله، أو تعطيه الحق في أرباح الشركة، بينما تحصر مسؤوليته في حدود قيمة استثماره فقط.

كذلك تعطي الأسهم صاحبها الحق في معرفة المعلومات المختلفة التي تخص الشركة بالإضافة إلى حقه في التأثير على القرارات المختلفة المتعلقة بالشركة، وبالتالي كان من المهم جداً أن يركز الدليل على حماية حقوق كافة مساهمي البنك.

٢ . أعضاء مجلس الإدارة (Directors)

المسؤول الأساسي والأول عن إدارة البنك وأدائه هم أعضاء مجلس الإدارة، حيث يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالنيابة عن المساهمين بإدارة البنك، وتغطي التشريعات والقوانين المختلفة واجباتهم ومسؤولياتهم (مثل قانون الشركات، قانون البنوك ... الخ) .

٣ . الموظفون (Employees)

كافة موظفي البنك عليهم مسؤولية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية كجزء من مسؤولياتهم في تحقيق أهداف البنك، كل فيما يخصه.

يجب على موظفي البنك أن يتمتعوا بالمعرفة الضرورية والمهارات والمعلومات والصلاحيات للقيام بأعمال البنك، وهذا يتطلب الفهم الكامل للبنك وللصناعة وللسوق والمخاطر التي يواجهونها.

من خلال سعي الموظفين لتحقيق هذه المتطلبات فإنهم سوف يساهمون بشكل ايجابي في أداء وإنجازات البنك، والنجاح في ذلك سوف يؤدي إلى الأمان والرضا الوظيفي.

٤ . الدائنون (Creditors)

الأطراف المختلفة التي ترتبط مع البنك بعلاقات تعاقدية مثل العملاء ، الموردون، الدائنون هم أساس لأي مؤسسة.

العلاقة بين البنك والإطراف المختلفة تعتمد على الثقة التي يتم تطويرها بين البنك والأطراف المختلفة الأخرى

ثانياً : مجلس الإدارة Board of Directors

الواجبات والمسؤوليات Duties & Responsibilities

تحقيقاً لمبادئ التحكم المؤسسي فإن مجلس إدارة البنك يقوم بالمهام والمسؤوليات الرئيسية التالية ووفقاً لما ورد في نظام البنك الأساسي إضافة إلى ما نص عليه قانون البنوك والشركات والتشريعات الأخرى ذات العلاقة: -

١ . مجلس إدارة البنك هو المسؤول الأول عن سلامة الوضع المالي للبنك، وعن التأكد من قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الأطراف التي تشمل البنك المركزي. المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين والمستثمرين، وأية جهات أخرى لها مصالح أو ذات علاقة بالبنك.

٢ . يقوم المجلس بعملية رسم الأهداف الاستراتيجية للبنك والرقابة على الإدارة التنفيذية التي يقع عليها عبء العمليات التشغيلية اليومية للبنك.

٣ . يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد المستمر من فعاليتها في إدارة المخاطر المختلفة التي يواجهها البنك.

٤ . يقوم المجلس بالتأكد من مدى تقييد البنك بالخطط الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المختلفة المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات المختلفة النافذة.

٥. يقوم المجلس بالتأكد من تمتع البنك بالنزاهة في كافة أعماله، حيث وفر المجلس ميثاق لأخلاقيات العمل، عبر فيه عن القيم والمبادئ الأخلاقية للبنك وفق المرتكزات الأساسية التالية: النزاهة، الامتثال للقوانين، الشفافية، والولاء للبنك وقد تم تعميم هذا الميثاق على كافة موظفي البنك وأعضاء المجلس ونشره للجمهور.
٦. يقوم المجلس بالتأكد من توفر سياسات مكتوبة (واعتماد هذه السياسات) تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك، وبأنها معممة على كافة المستويات الإدارية، ويتم مراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات المختلفة التي تحكم عمل البنك.
٧. يقوم المجلس بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والأخلاق الحميدة والخبرة والكفاءة المهنية، ويتم تقييم المدير العام سنوياً من قبل المجلس.
٨. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين أو استقالة المدراء التنفيذيين في البنك.
٩. يقوم المجلس بالتقييم الذاتي لأدائه - من خلال لجنة التشريعات والمكافآت - على الأقل مرة واحدة سنوياً وفق آلية واضحة.
١٠. يقوم المجلس بإقرار خطط Succession plans للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توافرها لشاغلي هذه الوظائف.

تشكيلة أعضاء المجلس Structure of the Board

١. تتصف تشكيلة أعضاء المجلس بالتنوع في الخبرة العملية والمهنية.
٢. يمكن ان يضم المجلس أعضاء تنفيذيين (الذين يشغلون وظائف بالبنك) وأعضاء غير تنفيذيين، ويكون أغلبية أعضاء المجلس غير تنفيذيين.
٣. يراعي البنك دائماً أن يكون هناك ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل (Independent Directors) ضمن تشكيلة المجلس.
٤. يعرف البنك العضو المستقل أنه العضو الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة يمكن أن تؤثر على موضوعية وحيادية حكمه وقراره وبحيث تتوفر في عضو المجلس الحدود الدنيا التالية ليعتبر مستقلاً: -
- أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
- ان لا تربطه بأي إداري في البنك قرابة دون الدرجة الثانية.
- أن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو أتعاب مالية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته في المجلس.
- أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو مالكا لشركة يتعامل معها البنك ويستثنى من ذلك التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه وعلى ان تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية.
- أن لا يكون شريكاً للمدقق الخارجي أو موظفاً لديه أو لشركة استشارات لها تعاملات مادية مع البنك خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
- أن لا تشكل مساهمته مصلحة مؤثرة في رأس مال البنك بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة كأن يكون حليفاً لمساهم رئيسي في البنك.
٥. يفصل البنك بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.
٦. إذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس.

رئيس المجلس Chairman

يقوم رئيس المجلس بالإضافة إلى مهامه التقليدية بما يلي:

١. العمل على بناء والمحافظة على علاقات جيدة وبناءة تقوم على أسس الحاكمية المؤسسية بين أعضاء المجلس وبين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
٢. التأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الأوقات المناسبة لكافة أعضاء المجلس والمساهمين.
٣. العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين أعضاء المجلس خلال اجتماعات المجلس.
٤. التأكد من توفر معايير ذات مستوى عال من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

تنظيم أعمال المجلس Organizing the Board Tasks

١. يجتمع مجلس إدارة البنك ست مرات على الأقل في السنة وتبادر الإدارة التنفيذية للبنك باقتراح المواضيع التي تراها مناسبة على جدول أعمال كل اجتماع.
٢. يقوم البنك بتزويد أعضاء المجلس بالمعلومات الملائمة والكافية وفي الأوقات المناسبة.
٣. يقوم أمين سر المجلس بتدوين اقتراحات ونقاشات ونتائج تصويت أعضاء المجلس في اجتماعات المجلس.
٤. يقوم البنك بإعداد كتيب خاص يتضمن حقوق /واجبات ومسؤوليات عضو مجلس الإدارة بشكل واضح وبحيث توزع على كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه.
٥. يقوم البنك بإعداد كتيب خاص يتضمن كافة العمليات المصرفية التي تتطلب موافقة المجلس عليها.
٦. يجب أن يكون أعضاء المجلس على إطلاع دائم ومستمر بالتطورات داخل البنك وخارجه، كذلك يقوم البنك بتزويد الأعضاء بملخص عن أعمال البنك عند التعيين وخلال فترة العضوية، بحيث يتضمن خطط البنك الاستراتيجية، أهم الأمور المتعلقة بوضع البنك الحالي وإدارة المخاطر لدى البنك وبرنامج الامتثال بالإضافة الى ميثاق أخلاقيات العمل، الهيكل التنظيمي، المدراء التنفيذيون والمدقق الخارجي.

دليل الحاكمية المؤسسية

٧. لكافة أعضاء المجلس ولجانته حق الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية في البنك.
٨. يمكن لأعضاء المجلس واللجان المختلفة المتبثقة عنه الاستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكولة إليهم إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.
٩. لدى البنك هيكل تنظيمي يبين التسلسل الإداري (بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية) ويتم الإفصاح للجمهور عن الجزء المتعلق بالإدارة العليا للبنك.
١٠. يقوم المجلس بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
١١. يقوم المجلس بإعداد كتاب رسمي يبين فيه مهام ومسؤوليات وواجبات أمين سر المجلس والتي تشمل التأكد من قيام أعضاء المجلس باتباع الإجراءات المقررة من المجلس والتأكد من انتقال المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانته والإدارة التنفيذية، إضافة إلى تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وكتابة محاضر الاجتماعات ويتم تعيين أو تنحية أمين سر المجلس من قبل المجلس بالإجماع.

معايير عضوية مجلس الإدارة

تعتبر المعايير التالية الحدود الدنيا الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة:-

أ- توفر المؤهلات والشروط اللازمة للعضوية

- يجب أن تتوفر في كل من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والشروط الكافية لخدمة مصالح البنك والجهات الأخرى ذات العلاقة ويتضمن ذلك تحقيق ما ورد في قانوني البنوك والشركات وأية قوانين أخرى ذات علاقة. كذلك يجب أن تتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة أي من أو جميع الخبرات والمؤهلات التالية:-
- خبرة مصرفية ملائمة.
 - مستوى معين من التعليم والتدريب.
 - القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور.
 - المعرفة بالبيانات المالية والفهم المعقول للنسب المستخدمة لقياس الأداء وتوفير الخبرة اللازمة في مجال عمل البنك.
 - توفر مهارات أو خبرات مالية / مصرفية تساهم في إثراء المجلس.
 - الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة والاستعداد للاستقالة من المجلس في حال عدم القيام بالأعمال الموكلة إليه.
 - وجود فهم ودراية بأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها.
 - القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤيا المستقبلية الواضحة واتخاذ القرارات السليمة.

ب- الولاء والصدق والاهتمام

- يعتبر التزام أعضاء مجلس الإدارة بالصدق، الولاء والاهتمام بالبنك من أهم الجوانب للوصول إلى تحكم مؤسسي جيد من حيث حرص العضو على أن تكون علاقته بالبنك علاقة صادقة وأن يقوم كأي موظف آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.
- أما في جانب الولاء فإنه في حالة حصول أي تضارب في المصالح بين العضو والبنك فإنه على جميع الأطراف أن تسعى لأن تكون العملية عادلة بالنسبة للبنك، ويجب أن يطبق المجلس على أي عضو يتعامل مع البنك نفس الشروط التي يطبقها على العملاء الآخرين دون أية تفضيلة.
- وتحقيقاً للولاء المنشود يقوم عضو مجلس الإدارة بما يلي:-
- ممارسة دورة بأمانه ووضع مصلحة البنك نصب عينيه.
 - تجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات البنك لتحقيق مآرب شخصية والإفصاح عن أية حالات نشأت أو يمكن أن تنشأ بهذا الخصوص فوراً.
 - إطلاع المجلس على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.
- أما في جانب الاهتمام فيعرض العضو على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية في هذا المجال، أن يسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك، وعليه حضور اجتماعات المجلس والتحضير المسبق لها بشكل جيد. كذلك يجب أن يقوم بالواجبات الموكولة إليه بأمانة.

ج- الاستقلالية

حتى يتمكن المجلس من أداء دوره الرقابي على الإدارة التنفيذية والتأكد من عدم ممارستها لأي إجراءات غير سليمة فإن مجلس إدارة البنك يحتفظ بعدد مناسب من الأعضاء المستقلين في المجلس (وفقاً لتعريف العضو المستقل الوارد في هذا الدليل) وقد اعتبر المجلس أن ثلاثة أعضاء يعتبر مناسباً.

د- الإطلاع والمعرفة

- وفي هذا المجال يجب على عضو مجلس الإدارة أن يكون :-
- على فهم ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك، إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضعه المالي.
 - على دراية بالقوانين والتعليمات المطلوب من البنك التقيد بها ومتابعا للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وأي تطورات تطرأ عليها.
 - ملتزماً بحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. ومراجعة كافة المواضيع المطروحة والتقارير المقدمة من الإدارة التنفيذية والمدققين الداخلي والخارجي والسلطات الرقابية التي تحكم عمل البنك.

ثالثاً: اللجان المنبثقة عن المجلس Board Committees

يهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليتها، قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان مختلفة فوضها بعض الصلاحيات والمسؤوليات وبشكل يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك وقد تم تشكيل هذه اللجان بشكل رسمي وبتعليمات أقرت من المجلس. علماً بأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

يقوم البنك بالإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان بالإضافة للمختص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك. يمكن للمجلس أن يقوم بدمج مهام لجنة أو أكثر في لجنة واحدة إذا رأى أن في ذلك تحقيق لمصالح البنك وأفضل من الناحية الإدارية.

أ) لجنة التدقيق والمخاطر Board Audit & Risk Committee

١. تتألف لجنة التدقيق والمخاطر من أربعة أعضاء بالإضافة إلى عضو مراقب جميعهم من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
 ٢. يقوم البنك بالإفصاح عن أسماء أعضاء هذه اللجنة في التقرير السنوي للبنك.
 ٣. على الأقل يجب أن تضم لجنة التدقيق عضوين حاصلين على مؤهلات وخبرات في مجالات المحاسبية أو المالية.
 ٤. يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة عن عضوين اثنين.
 ٥. يعهد إلى لجنة التدقيق مهام ومسؤوليات لجنة إدارة المخاطر ولجنة مراقبة الامتثال في البنك.
 ٦. من حق اللجنة الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية تراها ضرورية لأداء مهامها، كما لها الحق في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.
 ٧. لدى البنك كتيب (ميثاق) يبين مهام ومسؤوليات وصلاحيات لجنة التدقيق والمخاطر.
 ٨. تعهد إلى اللجنة مسؤولية تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي. ويراعى الأمور التالية :-
- الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب التدقيق. وفي حال صعوبة تطبيق ذلك من الناحية العملية، الدوران المنتظم للشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق الخارجي للبنك.
 - قيام المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره.
 - ٩. تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي، المدقق الداخلي، مسؤولي الامتثال والمخاطر مرة واحدة على الأقل سنوياً أو كلما دعت الحاجة لذلك وبدون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.
 - ١٠. تقوم لجنة التدقيق بممارسة الدور الموكل إليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وبحيث يتضمن ذلك وبشكل خاص:-
- مراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره.
 - التأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصويبية وبالوقت المناسب لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية، عدم الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات، والملاحظات الأخرى التي يتم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي.
 - التأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بالشكل السليم.
 - تقييم نطاق ونتائج ومدى كفاية عمليات التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
 - التقييم المستمر لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
 - مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
 - مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة إجراءات التصويب.
 - مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة وبصفة خاصة التحقق من أوامر الجهات الرقابية بشأن كفاية رأس المال وكفاية المخصصات الأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وكافة المخصصات الأخرى وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
 - التأكد من القوانين والأنظمة التي تحكم عمل البنك.

دليل الحاكمية المؤسسية

- تقوم اللجنة برفع تقاريرها وتوصياتها ونتائج ممارستها لمهامها إلى مجلس الإدارة.
- يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.
- وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تقني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.
- أما دور لجنة التدقيق والمخاطر في جانب إدارة المخاطر فتتلخص مهامها بالآتي:
 - ١. التوصية باعتماد إستراتيجية وسياسات إدارة المخاطر والتأكد مما يلي:
 - أن تكون شاملة وموثقة لإدارة جميع المخاطر المادية.
 - أن تكون ملائمة لحجم ونشاطات البنك وشركائه التابعة.
 - وجود البرامج والإجراءات والأدوات (ومنها السقوف) لترجمة هذه الخطط والسياسات والتأكد من مدى تطبيقها وإن أي استثناء يتم من خلال موافقات إدارية محددة.
 - ٢. يتم مراجعتها بصورة دورية.
 - تم إيصالها إلى المعنيين ضمن البنك.
 - مراقبة الإدارات التنفيذية فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيلية، الامتثال والسمعة وكافة أنواع المخاطر الأخرى وذلك من خلال الإطلاع على التقارير الصادرة عن إدارة المخاطر التي توضح للجنة ما هي المخاطر التي يعمل ضمنها البنك والإجراءات المتخذة لتحقيقها، وبحيث تكون هذه التقارير ملائمة مفصلة، وتقدم بالوقت المناسب ضمن إطار أنظمة معلومات كفاءة.
 - ٣. متابعة المخاطر التي يعمل ضمنها البنك وقياس ماديته والتأكد من وجود إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وربطها مع مخاطر البنك (Risk Profile) .
 - ٤. التأكد من المخاطر المتضمنة في المنتجات الجديدة التي يرغب البنك بالتعامل بها قبل أن يتم طرحها .
 - ٥. التوصية باعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر والتأكد من استقلاليتها ومن قيامها بممارسة أعمالها ضمن إدارة مستقلة.
 - ٦. مراجعة حجم المخاطر المقبولة Risk Appetite التي يمكن أن يتحملها البنك ويعمل ضمنها والتوصية بها لمجلس الإدارة.
 - ٧. الإطلاع على التقارير المتعلقة بضمان استمرارية العمل Business Continuity.
 - ٨. تقوم اللجنة برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة.
- وفيما يتعلق بدور لجنة التدقيق والمخاطر في جانب مراقبة الامتثال فيمكن إدراجه بما يلي:-
 - ١. التوصية باعتماد سياسة مراقبة الامتثال والتأكد بخصوصها مما يلي:
 - أن تكون السياسة مكتوبة.
 - أن تكون ملائمة لحجم ونشاطات البنك وشركائه التابعة.
 - أن تحدد الإجراءات التي يجب إتباعها من قبل الإدارة والموظفين.
 - أنها توضح المتطلبات الرئيسية بشأن التعرف على مخاطر الامتثال وإدارتها ضمن جميع مستويات البنك.
 - أن يتم تعميم السياسة على كافة الإدارات والعاملين في البنك.
 - ٢. تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.
 - ٣. مراقبة ومتابعة تطبيق هذه السياسة
 - ٤. اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسات المهنية السليمة داخل البنك بالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والمعايير المطبقة هدفاً أساسياً واجب التحقق.
 - ٥. اعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من استقلاليتها وبما يحقق وجود فصل بين وظيفة مراقبة الامتثال وأنشطة التدقيق الداخلي.
 - ٦. التأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر الامتثال وأنها تأخذ بعين الاعتبار أي قصور في السياسة أو الإجراءات أو التطبيق وأنها مرتبطة بمدى فعالية إدارة مخاطر الامتثال القائمة وأنها تحدد الحاجة إلى أي سياسات أو إجراءات للتعامل مع مخاطر الامتثال الجديدة الناتجة عن التقييم السنوي لهذه المخاطر.
 - ٧. الإطلاع على الإجراءات والتدابير التصحيحية و/أو التأديبية المناسبة التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة التنفيذية بالبنك في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة في حالة المخالفات التي تعرض البنك لمقوبات قانونية أو تعرضه لخسائر مالية كبيرة أو خسائر السمعة مع التأكد من أنه يتم الإبلاغ الفوري عن هذه الحالات.
 - ٨. الإطلاع على التقارير التي تظهر نتائج الاختبارات التي تمت بمراقبة الامتثال والتي يجب أن تتضمن تقييم مخاطر الامتثال والمخالفات وجوانب القصور التي يتم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

ب) لجنة الترشيحات والمكافآت Compensation & Remuneration Committee

- ١- تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، اثنان منهم بما في ذلك رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، تجتمع على الأقل مرتين من كل عام أو كلما دعت الحاجة وتكون قراراتها بالأغلبية على أن يتضمنها قرار رئيس اللجنة ويتولى امانة سرها أمين سر مجلس الادارة.

٢- تقوم اللجنة بالمهام التالية:-

- تسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين. وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس، مع مراعاة ما ورد في قانون الشركات بخصوص تجديد عضوية عضو مجلس الإدارة.
- تحديد فيما إذا كان للعضو صفة العضو المستقل .
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت باتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم فعالية المجلس بالإضافة الى مدى مشاركة العضو في اجتماعات المجلس . وبحيث يكون معيار تقييم الاداء موضوعي ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى، بالإضافة الى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بمتطلبات السلطات الرقابية.
- تتولى اللجنة مسؤولية توفير معلومات وملاحظات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء مجلس الإدارة، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
- توصي لجنة الترشيحات والمكافآت بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام . كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير عام على أن يتمتع بالشروط التي نص عليها قانون البنوك.
- التوصية لمجلس الإدارة بإقرار خطط الإحلال Succession Planning للإدارة التنفيذية للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المدراء التنفيذيين.
- تتولى اللجنة مسؤولية التأكد من وجود سياسة لدى البنك تتضمن ان المكافآت / الرواتب كافية لاستقطاب اشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت / الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق. كما يجب ان تتضمن سياسة البنك ان يتم ربط الرواتب وبشكل جزئي بالأداء، وأن توضع برامج للحوافز تهدف الى تعزيز قيمة اسهم البنك على المدى طويل الاجل وتهدف ايضا الى تعزيز البيئة الرقابية الداخلية وتؤدي الى سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك، بمعنى ان لا يتم التركيز على زيادة حصة سهم البنك من الارباح على المدى القصير فقط .
- التأكد من ان سياسة المكافآت يتم الافصاح عنها في التقرير السنوي للبنك وتحديد مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.
- إطلاع المجلس على التقارير التي تضمن المعلومات اللازمة له لأداء أعماله .

ج- لجنة التحكم المؤسسي Corporate Governance Committee

تتألف لجنة التحكم المؤسسي من رئيس مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء غير تنفيذيين. تجتمع اللجنة مرة على الأقل من كل عام وذلك بدعوة من رئيسها ويتولى مدير التدقيق الداخلي امانة السر . للجنة ان تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الإدارية للاستئناس برأيه أو مساءلته عن أي أمر من الأمور.

مهام لجنة التحكم المؤسسي

ان مهام لجنة التحكم المؤسسي بشكل رئيسي تنصب على التأكد من تطبيق ما ورد في دليل التحكم المؤسسي من كافة جوانبه وذلك من قبل كافة الأطراف المرتبطة به من إدارة تنفيذية ومجلس إدارة ولجان، إضافة إلى المراجعة الدورية للدليل من وقت لآخر أو كلما اقتضت الحاجة وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجات وتوقعات كل من البنك والسوق المصرفي.

وتاليا ابرز المهام الموكلة للجنة التحكم المؤسسي

- ١- التأكد من قيام المجلس برسم أهداف استراتيجية وتحديد قيم عليا للبنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية داخل البنك وفي هذا المجال تقوم اللجنة بالتأكد من عدة أمور منها:-
 - رسم استراتيجية للبنك والعمل على إقرارها من المجلس.
 - قيام مجلس الإدارة باعتماد السياسات العامة للبنك بما فيها الاستراتيجية العامة والإشراف على تنفيذها بشكل يضمن عدم تضارب المصالح.
 - الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك.
- ٢- التأكد من تحديد المسؤوليات وتوضيح خطوط الاتصال والرجعية للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية وذلك ضمن الإطار التالي:-
 - حدد قانون البنوك وقانون الشركات شروط ومسؤوليات مجلس الإدارة والمدير العام، حيث يعتبر المجلس مسؤولاً عن الرقابة على إدارة البنك التنفيذية والتي تقوم بإدارة أعمال البنك اليومية .
 - ضرورة وضوح خطوط المساءلة والمسؤولية من خلال التفويض الرسمي للصلاحيات والتأكيد على الفصل ما بين الوظائف ووجود أنظمة الضبط والرقابة الداخلية المناسبة.
- ٣- التأكد من اهلية أعضاء مجلس الإدارة لمناصبهم وان لديهم فهم واضح لدورهم في التحكم المؤسسي إضافة الى الاستقلالية في حل المشاكل واتخاذ القرارات وفي هذا الإطار يقع على عاتق اللجنة مسؤولية التأكد من عدة أمور منها :-
 - ان مجلس الإدارة يقوم بدوره المطلوب في مجال الرقابة على أعمال البنك بما في ذلك فهم للمخاطر التي يتعرض لها البنك.

دليل الحاكمية المؤسسية

- التأكد من وجود عدد مناسب من الاعضاء المستقلين ضمن أعضاء مجلس الإدارة (Independent Directors)
- التأكد من توفر المحددات و الشروط الواردة ضمن قانون البنوك بخصوص الاشخاص الذين يشغلوا رئاسة وعضوية مجلس الإدارة .
- التأكد من تطبيق مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب (Fit and Proper)
- التأكد من وجود لجنة تدقيق مشكلة من أعضاء مجلس الإدارة ضمن الشروط المحددة بقانون البنوك وأنها تمارس دورها بالشكل المطلوب إضافة الى التأكد من وجود اللجان المطلوبة بموجب تعليمات البنك المركزي مثل (لجنة إدارة المخاطر ولجنة مراقبة الامتثال) .
- التأكد من وجود اللجان الكافية والمنبثقة عن مجلس إدارة البنك مع العمل على استحداث اللجان التي تظهر الحاجة إليها واللازمة لإرساء قواعد التحكم المؤسسي وتطبيق ثقافتها على كافة المستويات لدى البنك .
- ٤- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على أعمال البنك والقيام بدورها حسبما هو منصوص عليه في تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وذلك من خلال العديد من الأمور منها:-
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر (Risk Management) الأمر الذي يتضمن مهمة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان Credit Risk، مخاطر السوق Market Risk، مخاطر السيولة Liquidity Risk والمخاطر التشغيلية Operational Risk، إضافة إلى الالتزام بدورها في إدارة ومراقبة مخاطر الامتثال Compliance Risk وفقاً للسياسات المعدة لهذا الغرض، وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.
- التأكد من تطبيق مبدأ الرقابة الثنائية في كافة أعمال ونشاطات البنك وعدم اضطلاع شخص واحد للقيام بعمل كامل.
- التأكد من كفاءة الإدارة التنفيذية وكافة مدراء الدوائر بشكل عام.
- ٥- الاستفادة بشكل فعال من الأعمال التي يقوم بها المدققون الداخليون (Internal Auditors) والمدققون الخارجيون (External Auditors) .
- ٦- التأكد من قيام البنك وكجزء من عملية المواظقة على منح الائتمان بتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة بحيث يتم تقييم مخاطر العملاء. وقد يرى البنك مكافأة عملائه الذين تتوفر لديهم حاكمية جيدة.
- من ضمن مهام مجلس الإدارة وضع الأنظمة والتعليمات الداخلية للبنك والتي تحدد مهام الدوائر المختلفة بما يكفل تحقيق الرقابة المطلوبة وفي هذا الإطار يبرز دور لجنة التحكم المؤسسي في توفير ما يلي بهذا الخصوص :-
- ١- التدقيق الداخلي (Internal Auditing)
- ان توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة داخل البنك يجب أن يكون مدعماً بدائرة تدقيق داخلي فعالة تقوم بتقييم هذه الأنظمة باستقلالية.
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتقييم فعالية وكفاءة العمليات ومدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات إضافة الى تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر وكفاية رأسمال البنك نسبة إلى مخاطره وفق البيانات المالية للبنك، وتحقيقاً لهذا الدور يجب أن يتم ما يلي:
- التأكد من تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التامة من خلال قيامه برفع تقاريره وتوصياته بنتائج مهامه مباشرة الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- التأكد من ان لجنة التدقيق هي المسؤولة عن تحديد رواتب ومزايا كادر دائرة التدقيق الداخلي وتقييم أدائه.
- التأكد من قيام كل من المدقق الداخلي ولجنة التدقيق مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.
- ٢- التدقيق الخارجي External Auditing
- يمثل مستوى اخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية وتقييم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:-
- تضمن قانون البنوك المهام المطلوبة من المدقق الخارجي وبحيث يتم اختياره من ضمن قائمة يعدها البنك المركزي سنوياً.
- مراعاة وجود تعاون وتنسيق بشكل كامل بين المدقق الداخلي والخارجي .
- ٧- مراعاة أن تتصف عملية التحكم المؤسسي بالإفصاح والشفافية.
- ٨- يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على فهم لهيكلية عمليات البنك، بما في ذلك العمليات التي يقوم بها البنك في مناطق او ضمن هياكل تشريعاتها تعيق الشفافية، وبهذا الخصوص يكون دور لجنة التحكم المؤسسي التأكد مما يلي:-
- التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتبع سياسات واضحة وإجراءات سليمة للعمل ضمن هذه المناطق / التشريعات.
- اجراء تقييم دوري للتأكد من مدى احتياج البنك للعمل ضمن هذه المناطق والتي تعيق الشفافية.
- إن لجنة التدقيق تراقب أعمال التدقيق الداخلي على الضوابط على الأنشطة التي تمارس في هذه المناطق وترفع التقارير اللازمة سنوياً أو لدى ملاحظة أي قصور مادي إلى مجلس الإدارة.
- التأكد من وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات عمل تحكم المنتجات والأدوات المالية المعقدة التي يقدمها البنك، وان يكون هناك سياسات لتقييم هذه المنتجات سواء عند استخدامها أو بيعها.
- التأكد من أن وجود سياسات للتعرف، قياس، وإدارة للمخاطر المادية، بما في ذلك المخاطر القانونية ومخاطر السمعة التي يمكن أن تنشأ من ممارسة البنك لأي نشاطات.

- الإطلاع على التقييم الدوري للامتثال للقوانين والأنظمة بالإضافة إلى الامتثال مع السياسات الداخلية.
- التأكد من أن هذه الأنشطة خاضعة لأعمال التدقيق الداخلي للبنك وضمن نطاق أعمال التدقيق الخارجي.
- التأكد من وصول المعلومات اللازمة للإدارة الرئيسية للبنك، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمخاطر تلك الأنشطة ويتم رفع التقارير اللازمة لمجلس الإدارة والسلطات الرقابية ويتم الالتزام بمتطلبات الإفصاح بمقتضى القوانين والتعليمات التي يعمل بها البنك.

د) لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات Board Credit Committee

- تتلخص عمل وصلاحيات اللجنة النظر في المقترحات والطلبات المقدمة من لجنة الإدارة للتسهيلات والتي تزيد عن حدود صلاحياتها.
- تتألف اللجنة من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وعضوية اثنين من أعضاء مجلس الإدارة.
- تجتمع اللجنة أسبوعياً.
- تقوم اللجنة بمراجعة السياسة الائتمانية دورياً والتأكد من تحديثها بما يتفق مع التعليمات والتشريعات ذات العلاقة.

رابعاً : الإدارة التنفيذية Executive Management

١. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل لتحقيق وتنفيذ إستراتيجية البنك وذلك عن طريق عملية تخطيط شاملة لكافة دوائر البنك.
٢. تقوم الإدارة التنفيذية وبشكل دوري بمراجعة الإنجازات المتحققة ومقارنتها مع الخطط الموضوعية وتتخذ الإجراءات التصويبية إن لزم الأمر.
٣. تقوم الإدارة التنفيذية بإعداد الموازنات التقديرية كأداة من أدوات التخطيط والرقابة.
٤. تعتبر الإدارة التنفيذية مسئولة عن إعداد وتطوير سياسات وإجراءات إدارة مختلف أنواع المخاطر وتنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة من المجلس.
٥. تقع الأعمال اليومية التشغيلية للبنك ضمن حدود مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية للبنك.

خامساً : اللجان التنفيذية Executive Committees

من أجل ضمان تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنك فلدى البنك عدة لجان تنفيذية متخصصة تم تشكيلها لأغراض محددة ولزيادة فعالية البنك بشكل عام وهذه اللجان هي :

- اللجنة التنفيذية.
- لجنة الموجودات والمطلوبات.
- اللجنة التوجيهية لأنظمة المعلومات.
- لجنة تسهيلات الإدارة.
- لجنة العقارات.
- وتتكون هذه اللجان من المدير العام رئيساً وعضوية بعض أو كافة نواب ومساعدى المدير العام .
- بالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه هناك لجنة الاستثمار في دائرة الخزينة ولجنة المشتريات ولجنة استلام الفروع الجديدة والمجددة.
- والمخلص التالي يبين مسؤوليات ومهام أهم اللجان التنفيذية:

- اللجنة التنفيذية

- تتلخص مسؤولياتها ومهامها بمتابعة إنجازات البنك المختلفة وسير خطط العمل وتقييم أوضاع البنك أولاً بأول بالإضافة إلى بحث سبل تطوير مختلف جوانب العمل بالبنك لتحقيق الأهداف الموضوعية والاستجابة لأي مستجدات بسرعة وكفاءة. تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً وعضوية نائبيه ومساعدى المدير العام والمدراء التنفيذيين في البنك وتعد اجتماعها بشكل شهري.

- لجنة الموجودات والمطلوبات

- الهدف الاستراتيجي للجنة هو تعظيم ربحية البنك على المدى الطويل من خلال التخصيص الأمثل للموارد المتاحة على التوفيفات المربحة مع المحافظة على مستوى مقبول من المخاطر وبما يتوافق مع أهداف البنك وتقوم هذه اللجنة بدورين رئيسيين:
- التوزيع / التخصيص الاستراتيجي لكل من الأصول والخصوم.
- ضبط ورقابة المخاطر

بالإضافة إلى تقييم العائد / المخاطر للأصول المختلفة وتركيب رأس المال ومؤثراتها والبحث عن مصادر الأموال وتقييمها والتسعير.

تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً وعضوية كل من:-

- نائب المدير العام - المجموعة المصرفية، نائب المدير العام - الخدمات المساندة.

- مساعد المدير العام - الخزينة والاستثمار، مساعد المدير العام - التسهيلات.
- مساعد المدير العام - المالية، - مساعد المدير العام - منتجات التجزئة والأفراد.
- مدير دائرة إدارة المخاطر.

وتجتمع اللجنة بشكل شهري أو كلما دعت الحاجة لذلك.

.. اللجنة التوجيهية لأنظمة المعلومات:

حيث تضطلع هذه اللجنة بالمهام التالية :

- تحديد الاتجاه الاستراتيجي لأنظمة المعلومات على مستوى البنك.
 - مراجعة سياسات تطبيق أنظمة المعلومات في البنك.
 - تقديم المعلومات والتوجيه لدائرة أنظمة المعلومات حول الخطط الإستراتيجية لأنظمة المعلومات.
- تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً وعضوية كافة أعضاء اللجنة التنفيذية وتجتمع اللجنة بشكل شهري أو كلما دعت الحاجة لذلك.

- لجنة تسهيلات الإدارة

تتلخص مهامها وصلاحياتها بما يلي:-

- الموافقة على التسهيلات ضمن سقف محددة في السياسة الائتمانية للبنك.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة على أية طلبات تفوق صلاحيات اللجنة.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتخلفين عن السداد.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة ببرامج تسوية و/أو جدولة المديونيات المتعثرة مع مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية التابعة لها فروع البنوك الخارجية.
- الموافقة على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتخلفين عن السداد من عملاء القروض الاستهلاكية والبيع الآجل وبطاقات الائتمان ضمن سقف معينة.
- الإطلاع على القرارات بالموافقة أو الاعتذار ضمن صلاحيات معينة.
- تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً ونائب المدير - مصرفية نائباً وعضوية كل من نائب المدير العام - خدمات مساندة ومساعد المدير العام - فروع، مساعد المدير العام - بنكية خاصة وتجزئة، مساعد المدير العام - تسهيلات و يشارك المدير التنفيذي / الدائرة القانونية مستشاراً قانونياً للجنة ويكون مدير دائرة عمليات الائتمان سكرتيراً للجنة.
- تجتمع اللجنة مرتين في الأسبوع على الأقل.

سادساً : أنظمة الضبط والرقابة الداخلية Internal Control

١. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي مرة واحدة على الأقل سنوياً .
٢. يقوم المجلس بتضمين التقرير السنوي تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial Reporting) وبحيث يتضمن ذلك:
 - توضيح لمسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي.
 - توضيح لإطار العمل الذي قامت باستخدامه الإدارة التنفيذية لتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
 - تقييم الإدارة التنفيذية لأنظمة الرقابة الداخلية كما بتاريخ البيانات المالية.
 - الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية.
 - تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
٣. على البنك القيام بإعداد تعليمات وإجراءات يتمكن بموجبها موظفو البنك من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبحيث يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها، ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق والمخاطر.

الهياكل التنظيمية وتنظيم العمل في البنك Organizational Structures

تحقيقاً لمبادئ الرقابة الداخلية وأسس الحاكمية المؤسسية وبشكل خاص الرقابة الشائفة ووضوح خطوط السلطة والمسؤولية فقد قام البنك بتوزيع المهام والتواجبات بين الدوائر المختلفة للبنك وقام بتحديد خطوط السلطة والمسؤولية بشكل واضح بالإضافة إلى وضع السياسات التفصيلية المختلفة وإقرارها من المجلس ومن أهم هذه السياسات السياسة الائتمانية والسياسة الاستثمارية في البنك، هذا إلى جانب السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر ومراقبة الامتثال.

في هذا الإطار يشير الهيكل التنظيمي للبنك إلى تريع مجلس الإدارة على قمة الهرم ثم يأتي دور رئيس مجلس الإدارة ومن ثم المدير العام هذا وقد تم تقسيم العمل في البنك بين ثلاثة مجموعات رئيسية.

المجموعة الأولى

المجموعة المصرفية، وتضم أنشطة التسهيلات المصرفية والخزينة والاستثمار ومنتجات التجزئة والأفراد وكل نشاط من هذه الأنشطة مقسم إلى أنشطة فرعية لضمان التخصص في العمل وتحقيقاً لمبادئ الرقابة الداخلية.

المجموعة الثانية

مجموعة إدارة المخاطر وتضم مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق إلى جانب مراقبة الالتزام.

المجموعة الثالثة

مجموعة الخدمات المساندة، وتضم هذه المجموعة أنشطة إدارة الفروع، أنظمة المعلومات، العمليات المركزية، المالية، والخدمات الإدارية. وكل نشاط من هذه الأنشطة يضم أنشطة فرعية أخرى محددة.

هذه المجموعات الثلاثة يرأسها نواب المدير العام تبعيتهم للمدير العام مباشرة، مع الإشارة إلى أن دوائر المخاطر والامتثال ترفع تقاريرها أيضاً إلى لجنة التدقيق والمخاطر وذلك من خلال نائب المدير العام مخاطر وامتثال.

وهناك دوائر أخرى يرأسها مدراء ودوائر تتبع مباشرة للمدير العام وهي الدائرة القانونية، العلاقات العامة، شؤون الموظفين، والتخطيط الاستراتيجي.

أما دائرة التدقيق الداخلي فتتبع مباشرة لرئيس مجلس الإدارة وترفع تقاريرها له وللجنة التدقيق والمخاطر.

اهم مهام وواجبات الدوائر المختلفة في البنك

قام البنك بتنظيم أعمال الدوائر المختلفة في البنك من حيث وضع الهياكل التنظيمية المناسبة لكافة الدوائر وتحديد مهام وواجبات الدوائر وعمل وصف وظيفي للوظائف المختلفة في الدوائر وكما يلي:

دائرة التسهيلات

يشير الهيكل التنظيمي إلى رئاسة الدائرة من قبل مساعد المدير العام -تسهيلات ويقسم العمل بين ثلاثة دوائر ووحدتين: دائرة تسهيلات الشركات، دائرة التسهيلات التجارية والمتوسطة، دائرة متابعة ومعالجة الائتمان بالإضافة إلى وحدة المعلومات ووحدة التحليل المالي.

أما المهام والواجبات لدوائر ووحدات ادارة التسهيلات فهي كما يلي:

دائرة تسهيلات الشركات

- دراسة وإدارة التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ضمن سقف معينة ويتبع لها قروض التجمع البنكي، تسهيلات المؤسسات الحكومية، التسهيلات الخاصة بالشخصيات والفعاليات الاجتماعية والسياسية، تمويل المشاريع، التأجير التمويلي، البرامج الائتمانية الخاصة للشركات.

دائرة التسهيلات التجارية والمتوسطة

- دراسة وإدارة التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ضمن شرائح محددة ويتبع لها القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

دائرة متابعة ومعالجة الائتمان

- المحافظة على عدم ظهور المستحقات والحد من تناميها بمعالجتها بأسس مصرفية سليمة منبثقة عن دليل وإجراءات العمل وتعليمات البنك الداخلية وبما يتناسب مع تعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.

إضافة لذلك يتبع لدائرة التسهيلات الوحدات التالية:-

وحدة المعلومات

- إعداد الدراسات والتقارير بخصوص التسهيلات من تجاوزات، مستحقات، تسهيلات غير مستغلة... الخ، بالإضافة للتنسيق مع المدققين الداخليين والخارجيين بخصوص متطلباتهم والإجابة على تقاريرهم.

وحدة التحليل المالي

- إعداد الدراسات التحليلية للبيانات المالية ووضع التوصيات بخصوص مؤشراتها سواء لعملاء البنك أو أية مؤسسات أو شركات تكون محل اهتمام البنك، إضافة لإنشاء قاعدة بيانات مالية عن العملاء والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

- حدود قصوى لتسهيلات العميل الواحد والعملاء ذوي الصلة.
 - وضع أسس ثابتة لمتابعة تحصيل الديون المستحقة وغير المدفوعة.
 - وضع معايير محددة وثابتة لتصنيف التسهيلات من حيث الجودة والمخاطر.
 - التقدير الجيد للمخاطر الائتمانية من حيث: مخاطر العميل، النشاط، المخاطر الاقتصادية.
 - وأخيراً، تحقيق الالتزام بتعليمات السلطات النقدية والضوابط التي تنظم منح الائتمان في البلد التي تعمل فيها فروع البنك ومكاتبه التمثيلية ووحداته الاستثمارية.
- إن سياسة البنك الائتمانية تقوم على مركزية الإدارة لهذه التسهيلات حيث يتم استكمال الدراسات والتحليل والوثائق لدى إدارة التسهيلات ثم تعرض المواضيع والطلبات على اللجان المختصة لاتخاذ القرار، أما عمليات التوثيق وتنفيذ التسهيلات الموافق عليها فتقوم بها دائرة عمليات الائتمان في الإدارة العامة وذلك في إطار الرقابة النهائية التي تفصل المنح عن التنفيذ.
- من أهم ما تضمنته المعايير المهنية في سياسة البنك الائتمانية ضرورة قيام موظفي التسهيلات بإعلام المستولين عن المعاملات المالية التي تعود لأقربائهم المباشرين لاتخاذ الإجراءات اللازمة من مبدأ الشفافية، وذلك لحماية هؤلاء الموظفين من مخاطر تضارب المصالح، كما أنه لا يجوز أن تدار حسابات الأقرباء من قبل موظفين من أقاربهم.
- وقد تضمنت السياسة أسس تصنيف التسهيلات حسب الاستحقاق، حسب الضمانات، حسب طريقة السداد، حسب أبعاد المخاطر وحسب الغرض منها، بالإضافة إلى بيان مراحل منح التسهيلات.
- وقد تضمنت السياسة الائتمانية تفصيل لحدود الصلاحيات والجهات المخولة بالمنح وذلك على مستوى إدارة التسهيلات، إلى جانب لجان التسهيلات المختلفة.

إدارة الخزينة والاستثمار

- ويشير الهيكل التنظيمي إلى رئاسة الدائرة من قبل مساعد المدير العام - خزينة واستثمار والذي يتبع له مدير الدائرة ويقسم العمل على عدة أنشطة هي: غرفة التداول، العلاقات الدولية والبنوك المراسلة، الصناديق الاستثمارية، الاستثمار المحلي، عمليات الخزينة، مكتب التنسيق مع الوحدة الخارجية والوحدة المصرفية الخارجية.
- تتلخص أهم المهام والواجبات الموكلة لدائرة الخزينة والاستثمار بما يلي:
١. إدارة السيولة بالعملة الأجنبية والمحلية بالشكل الذي يساهم في زيادة العائد على حقوق المساهمين.
 ٢. إدارة الموجودات والمطلوبات بالعملة المحلية والأجنبية لتحقيق أكبر عائد ممكن ضمن حدود المخاطر المقبولة.
 ٣. إدارة المحافظ الاستثمارية بالعملة الأجنبية والمحلية من السندات والأسهم والأدوات المالية المختلفة.
 ٤. التنسيق مع البنوك المراسلة من أجل المحافظة على علاقات متميزة معها ومتابعة سقوف الائتمان الممنوحة للبنك.
 ٥. البحث المستمر عن الفرص الاستثمارية المتاحة ضمن توافقه مع السياسة الاستثمارية المعتمدة وتعليمات البنك المركزي الأردني.
 ٦. تقديم خدمات الاستثمار المرتبطة بالدائرة مثل التعامل بالهامش والعقود الآجلة والمستندات والأسهم والسندات وأعمال المحافظ الأمين، أمين الاستثمار ومدير الإصدار.
 ٧. العمل على دعم مراكز العمل والفروع في أداء مهامها.
 ٨. متابعة تقارير الالتزام مع دوائر الإدارة والإدارة العليا والجهات الخارجية.
 ٩. إجراء الدراسات على أسهم الشركات ومتابعة أوضاعها المالية ورفع التقارير الخاصة بالاستثمار للإدارة العليا.
- وفيما يتعلق بالوحدة المصرفية الخارجية فيتم ما يلي (وذلك بالتنسيق مع مكتب تنسيق أعمال الفرع في الإدارة العامة) :-
١. تقديم الخدمات المصرفية إلى عملاء البنك من قبول للودائع، ومنح التسهيلات المصرفية المباشرة وغير المباشرة ومتابعة محافظ البنك من الأسهم والسندات.
 ٢. تمثيل البنك أمام الجهات الرسمية وغير الرسمية في قبرص.
 ٣. تزويد البنك المركزي القبرصي بكافة التقارير والبيانات المالية المطلوبة والمتعلقة بنشاط الفرع هناك.
 ٤. التنسيق مع ضابط ارتباط الوحدة المصرفية الخارجية في دائرة الخزينة لتسهيل انسياب العمل ما بين فرع قبرص وكافة الدوائر والفروع الأخرى.
 ٥. رفع التقارير والبيانات المالية الدورية المدققة من قبل المدقق الخارجي إلى إدارة البنك.
 ٦. تطبيق القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي القبرصي والأردني الخاصة بعمل الفرع وكذلك التعليمات الإدارية والتأكد من إتمام الموظفين بها.
- وتقوم الدائرة المالية بمهام (back office) للدائرة إضافة إلى دور دائرة المخاطر في تحديد المخاطر المترتبة على أعمال دائرة الخزينة من كافة جوانبها.

السياسة الاستثمارية لدى البنك:

- وتحقيقاً لمبادئ التحكم المؤسسي الحصيفة فقد قام البنك بتطوير سياسة استثمارية لتوظيفات الأموال بالعملة الأجنبية تم إقرارها من مجلس الإدارة حيث تضمنت هذه السياسة بشكل ملخص الآتي:
- أهداف السياسة الاستثمارية: وهي التوائم مع إستراتيجية البنك للإسهام في تقوية متانة المركز المالي للبنك وتحقيق الأمان والمحافظة على السيولة وتعظيم العائد.
- ومن أهم ما ورد في السياسة الضوابط والمعايير الاستثمارية حيث نصت السياسة على قيام البنك بالاستثمار في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال بنسب محددة من مجموع

مصادر الأموال مطروحاً منه الاحتياطي التقدي الإلزامي بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني. كذلك تضمنت السياسة تحديداً للتصنيفات الائتمانية للادوات المالية التي يمكن الاستثمار فيها وبنسب معينة كما تم تحديد السقوف المقبولة للاستثمار في أدوات الدخل الثابت وفي أدوات الملكية.

وكذلك الحال بالنسبة للتسهيلات المباشرة بالعملة الأجنبية حيث تم تحديدها بأن لا تزيد عن نسبة معينة من مصادر الأموال بالعملة الأجنبية. من ناحية أخرى فقد تم تحديد استخدام المشتقات المالية فقط في مجال التحوط.

وتدار استثمارات البنك بالعملة الأجنبية والمحلية ضمن صلاحيات واضحة ومحددة وضمن دليل الصلاحيات الموثق والمعتمد من مجلس إدارة البنك.

أما بالنسبة لاستثمارات البنك بعملة الدينار فتحكمها السياسة الاستثمارية بالدينار الأردني والتي تحدد الضوابط والمعايير الاستثمارية والضوابط العامة لذلك.

دائرة التدقيق الداخلي Internal Audit Department

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على أن غايتها في تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية لإدارة البنك تهدف إلى إضافة قيمة أو تطوير عمليات. ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال وضع نهج منظم للتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.

تم إعداد كتاب تكليف (charter) للدائرة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح التكليف:-

الأهداف

تعمل الدائرة على تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم توكيد معقول Reasonable Assurance حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:

١- الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية Data Integrity and Reliability

٢- كفاءة العمليات التشغيلية

٣- التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية

٤- المحافظة على أصول وممتلكات البنك

٥- استمرارية العمل تحت كافة الظروف

- تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي لدى البنك.

- تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.

- إضافة قيمة (add value) للبنك من خلال تقديم الخدمات الاستشارية (consulting) المطلوبة لإدارة البنك.

- تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

الصلاحيات Authorities

لتحقيق كافة الأهداف المناطة بدائرة التدقيق الداخلي، فإن الدائرة مخولة بالصلاحيات التالية:

- تنفيذ عمليات التدقيق والمراجعة لكافة مراكز عمل البنك والشركات التابعة له.

- الرجوع والإطلاع على كافة سجلات وأنظمة وبيانات وتقارير البنك والشركات التابعة له.

- الاتصال المباشر مع كافة موظفي البنك والشركات التابعة.

- تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت عمليات التدقيق والمراجعة.

وعلى مدراء كافة مراكز العمل لدى البنك والشركات التابعة القيام بإبلاغ دائرة التدقيق الداخلي بأية مشاكل ومخالفات هامة وجوهرية (significant incidents) حال حدوثها ودون تأخير.

الاستقلالية والموضوعية Independence and Objectivity

لضمان الاستقلالية اللازمة فإن دائرة التدقيق الداخلي:

- تتبع إدارياً وبشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة وموظفياً إلى لجنة التدقيق.

- ترفع تقارير ونتائج أعمالها بشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة وإلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وبهدف ضمان موضوعية كادر وموظفي دائرة التدقيق الداخلي فإنه:

- تبقى المسؤولية المباشرة على عمليات الرقابة وإدارة المخاطر ضمن المسؤوليات المباشرة لمراكز العمل.
- الدائرة غير مسؤولة عن أية عمليات تنفيذية، ولا توجد للدائرة أية مسؤولية مباشرة أو صلاحيات تنفيذية للأنشطة التي تتولى الدائرة مسؤولية مراجعتها وتدقيقها.
- إن عملية تقديم الاستشارات من قبل دائرة التدقيق الداخلي للإدارة التنفيذية لا تقلل من مسؤولية الإدارة التنفيذية عن التنفيذ المناسب والرقابة على نشاطاتها المختلفة.

نطاق العمل والمسؤوليات Scope and Responsibilities

١- نطاق عمل التدقيق

- يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك وبالشكل الذي يمكن الدائرة من تقييم مدى ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها.
- تقوم الدائرة بتنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية استناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر (Risk-Based Audit) والمعتمد ضمن استراتيجية الدائرة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه.
- تتولى الدائرة كذلك تنفيذ أية مراجعات خاصة أو استشارات استناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أو مدير الدائرة.

٢- العلاقة مع المدققين الخارجيين ومفتشي البنك المركزي

- تكون دائرة التدقيق الداخلي هي ضابط الاتصال (Liaison) ما بين المدققين الخارجيين ومفتشي البنك المركزي من جهة وبين دوائر ومراكز العمل المختلفة لدى البنك من جهة أخرى، سواء خلال عمليات المراجعة أو ضمن مرحلة الرد على الملاحظات والتقارير.
- تتولى دائرة التدقيق الداخلي عملية التنسيق مع المدققين الخارجيين في مجال التخطيط ووقت تنفيذ عمليات التدقيق والمراجعة وذلك لضمان عدم التعارض.

المهام Mission

- حتى تتمكن الدائرة من تحقيق أهدافها فإنها تقوم بما يلي:-

١. تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك والشركات التابعة.
 ٢. تقييم مدى كفاية وفعالية عمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي لدى البنك والشركات التابعة.
 ٣. تقييم مدى دقة وصحة البيانات والتقارير من خلال الزيارات الدورية للفروع والدوائر والشركات التابعة والتقارير اليومية التي تصدر عن دائرة التدقيق الداخلي.
 ٤. تقييم مدى كفاية رأس مال البنك والشركات التابعة في مواجهة كافة أنواع المخاطر المحتملة.
 ٥. تقييم مدى التقيد والالتزام بالتعليمات والقوانين والسياسات السارية المفعول والتي تحكم أعمال البنك.
 ٦. تقييم مراحل عمليات تطوير وصيانة النظم لدى البنك.
 ٧. إجراء كافة عمليات التحقيق الخاصة باللائمة حيال المشاكل والمخالفات الهامة والجوهرية.
 ٨. تقييم مدى كفاية وفعالية إجراءات المحافظة على أصول وممتلكات البنك والشركات التابعة.
 ٩. تقييم مدى تحقيق الأهداف المقررة للعمليات ومراكز العمل المختلفة لدى البنك.
 ١٠. تقييم مدى قدرة البنك والشركات التابعة على استمرارية العمل تحت كافة الظروف.
 ١١. متابعة التقارير والتوصيات الصادرة عن الدائرة وعن المدققين الخارجيين/مفتشي البنك المركزي للتأكد من تصويب الملاحظات وتقييم مدى كفاية الإجراءات المتخذة.
 ١٢. تقييم إجراءات وسياسات العمل المقترحة بالشكل الذي يضمن حسن سير العمل وتحقيق كافة المتطلبات.
 ١٣. مساعدة إدارة البنك في مقاومة عمليات التلاعب والاختلاس من خلال مراجعة وتقييم مدى كفاية وفعالية الإجراءات الرقابية للحد من هذه العمليات، (في حين تبقى المسؤولية الرئيسية لإدارة البنك في منع واكتشاف هذه الحالات)
- تتولى دائرة التدقيق الداخلي كذلك مسؤولية مساعدة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال تقديم الاستشارات consulting المطلوبة وفقاً للمعايير وأفضل الممارسات.

المحاسبية Accountability

- إعداد وتنفيذ خطة تدقيق سنوية استناداً إلى منهج التدقيق المبني على المخاطر (Risk-Based Audit)، وبحيث تعتمد الخطة من قبل رئيس مجلس الإدارة ولجنة تدقيق مجلس الإدارة.
- رفع تقرير تفصيلي وملخص بنتائج كافة زيارات التدقيق والتحقيقات التي يتم تنفيذها، وبحيث تتضمن التقارير نطاق عمل التدقيق وأهم الملاحظات والتوصيات وإجراءات المتابعة المطلوبة.

دليل الحاكمية المؤسسية

- رفع كفاءة وفعالية عمليات التدقيق الداخلي من خلال استخدام وسائل وأدوات التدقيق الآلية وإتباع المعايير وأفضل الممارسات المتعلقة بهذا الجانب.
- تطوير كادر التدقيق الداخلي من الناحية المهنية وذلك من خلال إلحاقهم بالدورات التدريبية اللازمة لضمان مواكبة آخر التطورات في مجال مهنة التدقيق الداخلي.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ كافة أعمال الدائرة وفقاً لمعايير مهنة التدقيق الداخلي وأفضل الممارسات المهنية، إضافة إلى متطلبات السلطات الرقابية التي تحكم عمل البنك.

المراجعة الدورية Periodic Assessment

يخضع هذا التكليف للمراجعة بشكل سنوي من قبل دائرة التدقيق الداخلي وذلك من أجل تقييم مدى كفايته لتمكين الدائرة من تنفيذ كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وبحيث يتم عرض أية تعديلات على لجنة تدقيق مجلس الإدارة للحصول على الموافقة اللازمة.

التعميم الداخلي Communication

استناداً إلى معايير التدقيق الداخلي والنشرات الصادرة عن لجنة BASEL يتم تعميم هذا التكليف على كافة مراكز العمل لدى البنك والشركات التابعة للإطلاع عليه بهدف تسهيل مهمة دائرة التدقيق الداخلي في البنك.

دائرة إدارة المخاطر Risk Management Department

- تدار المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك من خلال دائرة مخاطر مستقلة ترتبط بنائب المدير العام - مجموعة إدارة المخاطر، وترفع تقاريرها الدورية للجنة إدارة التدقيق والمخاطر.
- تشمل مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي:
- التعرف وقياس ومراقبة والسيطرة وكذلك إبداء التوصيات اللازمة لتخفيف Mitigate المخاطر التي تواجه البنك وضمن أعلى درجات التنسيق مع كافة خطوط العمل ذات العلاقة في البنك.
- وضع التوصيات لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من موثمة المخاطر القائمة مع المخطط لها (Risk Appetite)
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية عند وضع السقوف المقترحة (Limits) المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ومراجعتها والتوصية بها للجنة التدقيق والمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسات إدارة المخاطر
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات كافية عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك (إحصائيات نوعية وكمية تعرض في كل اجتماع لمجلس الإدارة).
- الشفافية (Transparency) في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها داخلياً كذلك الإفصاح عنها للجمهور.
- تقوم لجان البنك مثل اللجنة التنفيذية، لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات / الخزينة، بمساعدة دائرة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- يقوم البنك بتضمين التقرير السنوي معلومات كافية عن دائرة إدارة المخاطر وبشكل خاص هيكلها وعملياتها والتطورات التي حصلت عليها.
- تقوم الدائرة بنشر الوعي بالمخاطر (Risk Awareness) لدى موظفي البنك بما يتعلق بالطرق والأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقوم الدائرة بمتابعة ما يصدر من تعليمات وتوصيات من الجهات الرقابية المختلفة بما فيها لجنة بازل، وترجمتها ضمن خطط عمل البنك وسياساته وإجراءاته.

دائرة الامتثال Compliance Department

- تعتبر عملية مراقبة الامتثال وظيفة مستقلة تهدف إلى التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.
- ١. تدار عمليات مراقبة الامتثال من خلال دائرة مستقلة، وتتبع مباشرة لنائب المدير العام - مجموعة إدارة المخاطر، وترفع تقاريرها الدورية لمجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عنه ونسخة للإدارة التنفيذية.
- ٢. يقوم مجلس الإدارة باعتماد ومراقبة سياسة الامتثال بينما تعد ويتم تطويرها من قبل دائرة الامتثال وتعمم على كافة دوائر البنك.
- ٣. لا يتم تكليف موظفي دائرة الامتثال بأعمال تنفيذية قد يكون فيها مجالاً لتضارب المصالح.
- ٤. يندرج تحت مخاطر الامتثال مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والتشريعات الصادرة عن الجهات المختلفة التي تنظم أعمال البنك، بالإضافة إلى مخاطر عمليات غسيل الأموال ومخاطر السمعة ومخاطر عدم الالتزام بالمواثيق وسلوك أخلاقيات المهنة، ومخاطر حقوق الملكية الفكرية بما يشمل الأنظمة وأية أمور أخرى ذات علاقة.

٥. يشمل نطاق عمل مراقبة الامتثال مخاطر عدم الامتثال في كافة إدارات وفروع البنك داخل الأردن والفروع خارج الأردن والشركات التابعة.
٦. يقوم مجلس الإدارة باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية الصحيحة داخل البنك وبالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير المطبقة هدفاً أساسياً يجب أن يتحقق، كما يقوم بتقييم مدى فعالية إدارة مخاطر الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك كما تتم مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة الامتثال في البنك من قبل مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه.
٧. تتلخص مسؤولية إدارة الامتثال بمساعدة الإدارة التنفيذية وموظفي البنك في إدارة "مخاطر الامتثال" التي يواجهها البنك وبشكل خاص مخاطر عمليات غسل الأموال بالإضافة إلى تقديم النصح للإدارة التنفيذية حول القوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأية تعديلات تطرأ عليها.
٨. لدائرة الامتثال صلاحية الإطلاع على كافة الوثائق والسجلات والعقود التي تمكنها من أداء عملها بجودة عالية وموضوعية واستقلالية، بالإضافة إلى إطلاعها على تقارير التدقيق الداخلي وتقارير الجهات الرقابية الخارجية وفي مقدمتها البنك المركزي والجهات الرقابية التي تخضع لها فروع البنك خارج الأردن.
٩. لدائرة مراقبة الامتثال صلاحية الاتصال مع كافة موظفي البنك والشركات التابعة للحصول على المعلومات والتوضيحات التي تراها مناسبة.
١٠. يكون هناك تسييق كامل بين دائرة الامتثال والدوائر الأخرى للحصول على التقارير المتعلقة بالامتثال والتي تؤكد سير العمل وفق التشريعات والقوانين وتعليمات الجهات الرقابية وبشكل خاص مع دائرة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
١١. تقوم دائرة مراقبة الامتثال بإعلام البنك المركزي عن أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو تعرضه لخسائر مالية كبيرة أو خسائر السمعة، إضافة إلى إبلاغ وحدة غسل الأموال بأية حالات تستوجب ذلك.

ميثاق أخلاقيات العمل Code of Conduct

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية وهي :-

١. النزاهة.
 ٢. الامتثال للقوانين.
 ٣. الشفافية.
 ٤. الولاء للبنك.
- ففي محور النزاهة تضمن الميثاق أن موظفي البنك ملتزمون بما يلي:-
- أموال المودعين أمانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها.
 - عدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك.
 - عدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية.
 - المحافظة على الموضوعية وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية.
 - عدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين.
 - عدم التمييز بين العملاء.
 - الترفع عن قبول الهدايا والمنافع والدعوات.

أما في جانب الامتثال للقوانين والأنظمة فيجب على الموظفين الالتزام بالسرية المصرفية وسياسات البنك وأدلة العمل لديه وإيلاء العناية اللازمة في مكافحة غسل الأموال، وعدم إصدار شكايات بدون رصيد والالتزام بقرارات الإدارة.

أما في جانب الشفافية فيلتزم موظفو البنك بصحة الأرقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذه البيانات وكفائتها وتوقيتها وتوافقها مع المعايير بالإضافة إلى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والأنشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والأضرار.

أما بالنسبة للولاء للبنك فهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة البنك ورؤيته وأهدافه ودوره وتحويل شعار البنك إلى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى الإيجابية والتميز وتحمل المسؤولية والجودة والكفاءة وثم الدقة والتعلم المستمر. المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمتنوع والسلوك وحسن التعامل، الحرص على سمعة البنك وإنجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الإفصاح عن أسرار العمل واستئذان الإدارة قبل الإدلاء بأي تصريح يتعلق بالبنك بأي وسيلة إعلامية.

سابعاً: علاقة البنك مع المساهمين Relations with shareholders

١. يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت، كما يراعى التصويت على حدا على كل قضية تثار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي.
٢. يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
٣. يتم إعداد تقرير منفصل لإطلاع المساهمين بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة وبحيث يشتمل على الملاحظات المختلفة والأسئلة التي طرحها المساهمين وأجابات الإدارة عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.
٤. يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
٥. وفقاً لما ورد في قانون الشركات، ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.

ثامناً: الشفافية والإفصاح Transparency & Disclosures

١. يوفر البنك دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهري على البنك.
٢. يلتزم البنك التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية.
٣. يتابع البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس فوراً على تقاريره المالية.
٤. يلتزم البنك بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى ولتحقيق هذا الأمر يقوم البنك بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن الأوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.
٥. أن يحتوي التقرير السنوي للبنك على كافة المعلومات حول البنك بشكل شفاف وموضوعي.
٦. نشر تقارير دورية تحتوي معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى نشر تقرير من المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعته المالي خلال السنة، وملخصات دورية للمساهمين والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية.
٧. عقد اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
٨. يقوم البنك بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الالكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.
٩. يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها البنك إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك وأي أثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للبنك.
١٠. تعميقاً لمبدأ الشفافية والإفصاح يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك على وجه الخصوص الأمور التالية:

- دليل الحاكمية المؤسسية لدى البنك ومدى الالتزام به.
- معلومات كاملة عن أعضاء مجلس الإدارة تتضمن المؤهلات والخبرات ومقدار حصته من رأس المال ووصفه كتنفيذي أو مستقل أو غير تنفيذي، عضويته في لجان المجلس وتاريخ التعيين في المجلس، أي عضويات في مجالس إدارة أخرى، بالإضافة إلى المكافآت والرواتب التي حصل عليها، وأية قروض ممنوحة له من البنك وأي عمليات بين البنك والعضو أو شركائه أو الأطراف ذوي الصلة به.
- ملخص لمسؤوليات ومهام اللجان المنبثقة عن المجلس.
- عدد مرات اجتماع المجلس ولجانه.
- ملخص عن سياسات المكافآت لدى البنك ورواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- وصف لهيكل ونشاطات إدارة المخاطر والامتثال.
- المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك.